وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -

IVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية:2021/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

معايير انشاء المنطقة النقدية في الاتحادات الإقليمية
دراسة حالـــة

إعداد الطلبة:

- سدراية ريان
- خميسي سيف الدين

- تحت إشراف الدكتور:

رحيمي عيسى

ملخص

يتناول هذا البحث معايير انشاء المنطقة النقدية في الاتحادات الإقليمية حيث شمل الجانب النظري كل من ادبيات المنطقة النقدية والتجارب الدولية حول المناطق النقدية المثلى.

كما جاءت هذه الدراسة لوصف امكانية اقامة تنسيق نقدي مغاربي من خلال ملاحظة درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغاربية على ضوء معايير التقارب النقدي وبعض التجارب الاخرى مثل الاتحاد النقدي الاوروبي وتجربة مجلس التعاون الخليجي

وقد لوحظ ان هناك عدة فروقات بين السياسات المتعلقة بكل من تونس والجزائر والمغرب، كما أن معايير المنطقة النقدية المثلى أغلبيتها غير متجانسة وغير مسقرة خاصة في الوقت الراهن، وهو ما ستجوب على هذه الدول تكثيف الجهود والتقارب في العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وأهم شيء ترك الخلافات السياسية جانبا، وتم التوصل الى أن تنسيق السياسات النقدية أمر ضروري لنجاح مشروع التنسيق النقدي المغاربي وتعامل دول المغرب العربي بعملة واحدة سيعزز إيجاد تكتل اقتصادي قوي يساير تسارع التطورات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: المنطقة النقدية المثلى، التكتلات النقدية، السياسة النقدية، الاتحاد المغاربي.

Résumé

Cette recherche porte sur les critères d'établissement de la zone monétaire dans les unions régionales, où le côté théorique comprenait à la fois la littérature de la zone monétaire et les expériences internationales sur les zones monétaires optimales.

Cette étude est également venue décrire la possibilité d'établir une coordination monétaire maghrébine en constatant le degré de convergence entre les politiques monétaires des pays du Maghreb à la lumière des critères de convergence monétaire et quelques autres expériences telles que l'Union monétaire européenne et l'expérience du Golfe. Conseil de coopération

Il a été noté qu'il existe plusieurs différences entre les politiques liées à la Tunisie, l'Algérie et le Maroc, et les critères de la région monétaire optimale, dont la majorité sont hétérogènes et instables, surtout à l'heure actuelle, ce qui obligera ces pays à intensifier leurs efforts. et le rapprochement dans les relations économiques entre eux, et la chose la plus importante est de laisser les différences de côté Politique, il a été conclu que la coordination des politiques monétaires est nécessaire pour la réussite du projet de coordination monétaire maghrébine, et le traitement des pays du Maghreb dans une monnaie unique favorisera la création d'un bloc économique fort qui suit le rythme de l'accélération des développements économiques mondiaux.

Mots clés : zone monétaire optimale, blocs monétaires, politique monétaire, Union du Maghreb.

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقوله تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنكم " –

صدق الله العظيم –

قد تغيب اللغة وتتوارى حين يكون رد الجميل لعظام النفوس وأصحاب الفضل والشيم أستاذنا المحترم (رحيمي عيسى) الذي لم يبخل علينا بتوجهاته الشديدة وأعطانا من وقته الثمين، ولم يبخل علينا بأية معلومة صغيرة كانت أو كبيرة رغم انشغالاته الكثيرة، فلم تمنعه من الاطلاع على مسودة المذكرة، التي لا يسعنا إلا أن نقول

فيك زاد يقوتنا ويقينا عثرات الطريق بين التلول

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون

لإنجاز هذه الرسالة من إخواني في الله وأخص بالذكر (باديس وياسمين)

اهـــــــــــــداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثر عطائك.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلي منها إلا أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى أغلى الحبايب امي الغالية (سهيلي نبيلة)

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، إلى الذي رباني على الفضيلة، وشملني بالعطف والحنان إلى الذي كلله الله بالهيبة والوقار، أبي الغالي حفضه الله (سدراية توفيق)

إلى الاعمدة التي أضل ارتكز عليها للصمود أخواي (محمد –عبد المهيمن)، وأختاي حفضهما الله (روفيدة، عليا)

الى روح اجدادي وكل من عائلتي (سدراية) و (سهيلي)

إلى رفيقات الدرب (أميرة، مريم، بسمة، منال، بشرى، شادية)

إلى أستاذي الذي أعانني على إتمام هذه المذكرة (رحيمي عيسى)

في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة.

سدراية ريان

rawpixel

ا هداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

خميسي سيف الدين

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3–1)	الشكل يبين الاتجاه التجاري في بلدان المغرب	79
(3– 2)	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العمومي والإنفاق العمومي	93
(3–3)	نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.	94

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2–1):	جدول يوضح الأوزان النسبية للعملات الداخلة في العملة الأوروبية	45
(2–2)	الجدول يوضع أعضاء اتحاد غرب افريقيا	62
(3– 1)	معدلات تغير الدينار الجزائري مع الدرهم المغربي والدينار التونسي	72
(3–2):	معدلات تغير سعر صرف الدرهم المغربي مع الدينار الجزائري والدينار التونسي	73
(3–3)	معدلات تغير سعر صرف الدينار التونسي مع الدينار الجزائري والدرهم المغربي	75
(3– 4)	معامل هيرفاند– هيرشمان لتنوع الصادرات	80
(3–5)	معامل هيرفاند– هيرشمان لتنوع الواردات	81
(3–6)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000–2018: الوحدة مليون دولار	91

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	I
الشكر	III
الاهداء	IV
فهرس الاشكال	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس المحتويات	VIII
مقدمة	7-1
الفصل الأول: أدبيات المنطقة المثلى	
تمهيد	9
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي	10
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثاني: تعريف التكامل النقدي	12
المطلب الثالث: شروط التكامل النقدي	14
المبحث الثاني: أساليب التكامل النقدي	15
المطلب الأول: الوحدة النقدية الكاملة ومتطلباتها	15
المطلب الثاني: التكامل النقدي التدريجي	21
المبحث الثالث: ماهية المنطقة النقدية المثلى	26
المطلب الأول: تعريف المنطقة النقدية المثلى	26
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للمنطقة النقدية المثلى	27
المطلب الثالث: منافع المنطقة النقدية المثلى:	31
المبحث الرابع: محددات المنطقة النقدية المثلى	33
المطلب الأول: شروط المنطقة النقدية المثلى	33

المطلب الثاني: معايير محددات المنطقة النقدية المثلى	35
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: تجارب دولية في اقامة اتحادات نقدية	
تمهيد	41
المبحث الأول: المنطقة النقدية الأوروبية	42
المطلب الأول: نشأة و تطور النظام النقدي الأوروبي	42
المطلب الثاني: معايير الانضمام الى المنطقة النقدية الأوروبية	47
المطلب الثاني: معايير الانضمام الى الوحدة النقدية الأوروبية	50
المطلب الثالث: أهداف النظام النقدي الأوروبي	52
المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي	53
المطلب الأول: الملامح الاقتصادية والنقدية	53
المطلب الثاني: نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه	55
المطلب الثالث: مدى انطباق منطقة العملة المثلى على الاتحاد النقدي الخليجي	57
المبحث الثالث: منطقة غرب افريقيا:	61
المطلب الأول: نشأة منطقة غرب افريقيا	61
المطلب الثاني: مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا:	62
المطلب الثالث: الاهداف الاقتصادية والنقدية لتكتل دول غرب افريقيا	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: دراسة وصفية لإمكانية إقامة منطقة نقدية مغاربية(الجزائر–تونس–المغرب):	
تمهيد	68
المبحث الأول: واقع الاقتصاديات المغاربية	69
المطلب الأول: السياسة النقدية في الدول المغاربية	69
المطلب الثاني: توحيد سياسة سعر الصرف بين البلدان المغاربية	71

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمدى توافر معايير المنطقة النقدية المثلى في الدول المغاربية	77
المطلب الأول: حركة اليد العاملة ما بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)	77
المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي والتجاري بين الدول المغاربية	77
المطلب الثالث :التنويع الاقتصادي ما بين الدول المغاربية:	79
المطلب الرابع: الصدمات الاقتصادية في الدول المغاربية:	89
المطلب الخامس: مصداقية السياسة النقدية في تونس المغرب والجزائر:	101
المبحث الثالث: الدروس المستخلصة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح الاتحاد النقدي المغاربي:	103
المطلب الاول: تجارب الدول المغاربية (الجزائر، تونس ، المغرب)	103
المطلب الثاني: الآثار المرتبة عن الشراكة الأورو–مغاربية:	112
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من	115
خلاصة الفصل	116
خاتمة	119
قائمة المراجع	122

مقدمة

مقدمة

يتميز العصر الحديث بأنه عصر التكتلات الإقتصادية ، فلا تستطيع دولة بمفردها أن تتواجد ككيان إقتصادي مستقل في مواجهة العالم، في ظل العولمة والحرية الإقتصادية وإلغاء قيود حركة التجارة الخارجية. فتعددت التكتلات الإقتصادية في جميع قارات العالم ، لتحقيق الإكتفاء الذاتي في مناطق التكامل ، وحماية التكتل من التقلبات العالمية والأزمات الإقتصادية ،والتي ترجع لبلدان تختلف في إمكانتها وسياساتها الإقتصادية.

كما ساهم العديد من الإقتصادين مثل فاينر، وميد ، وتنبرجن ، في دراسة ظاهرة التكامل الإقتصادي ، وماينجم عنها من توسع في التجارة الخارجية أي زيادة حجم التبادل وتحسين ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى توفير العملات الصعبة التي يتم إستخدامها في عمليات التنمية الإقتصادية،ممايؤدي إلى الإسراع في النمو الإقتصادي. ولذلك نجد العديد من الدول لجأت إلى التكامل الإقتصادي من أجل الوصول إلى ماوصل إليه الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي ، التي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية ، وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مماهي متسرعة وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقع متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا،إفريقيا ،أوروبا) كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر ، البحر المتوسط، الخليج العربي).

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول المغاربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل فيما بينها في اطار التكامل الاقتصادي ، إذ بدأ هذا الأخير يفرض نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية لسيرورة الأحداث خاصة بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش –المغرب في 17 فيفري 1989 وفي المقابل نجد أن الوصول إلى تحقيق هدف العملة الموحدة يتطلب العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية .

ومن أجل ترسيخ التكامل الاقتصادي المغاربي ظهرت ضرورة بناء اتحاد نقدي مغاربي شبيه بالاتحادات النقدية الإقليمية على غرار الاتحاد النقدي الأوروبي، والاتحاد النقدي الخليجي.

ويتميز اتحاد العملة أو الاتحاد النقدي عن اتحاد اقتصادي ونقدي كامل، حيث أنه ينطوي على مشاركة عملة مشتركة بين بلدين أو أكثر، لكن دون مزيد من التكامل بين الدول المشاركة. وقد يتضمن المزيد من التكامل اعتماد سوق واحدة من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود؛ ممّا يستلزم إزالة الحواجز المادية والمالية بين البلدان، لتحرير حركة رأس المال والعمالة والسلع والخدمات من أجل تعزيز الاقتصادات الإجمالية.

ومن المرتكزات الأساسية للاتحاد النقدي ضرورة أن تحاكي اقتصادات الدول الأعضاء بعضها البعض في سلوكها المالي والنقدي، وذلك حتى يتسنى لها تحقيق كفاءة السياسة النقدية الموحدة. وقد اتفقت الدول الأعضاء على عدد من المتغيرات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب المالي والنقدي هي بمثابة محددات أو معايير وجب توفرها لبناء اتحاد نقدي، وتتمثل هذه المعايير في محددات بناء المنطقة النقدية المثلى متمثلة في حركة اليد العاملة والانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي وتماثل الصدمات الاقتصادية، ودرجة المنافع والتكاليف داخل المنطقة النقدية.

الإشكالية المطروحة: تبعا لما سبق، فإن التوجهات العالمية المعاصرة نحو بناء اتحادات نقدية تعتبر ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي، حيث تظهر الحاجة إلى ضرورة بناء اتحاد نقدي يقلل التكاليف ويزيد من المنافع، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **هل تتوفر معايير المنطقة النقدية داخل الاتحاد المغاربي كتمهيد لبناء اتحاد نقدي إقليمي ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الجوهري وجب التعريج على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التكامل النقدي وما هي محدداته ؟
- ماهي أهم الاتحادات النقدية المعاصرة وما الدروس المستفادة من قيامها ؟
- هل تنطبق معايير منطقة النقدية المثلى على دول اتحاد المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)

الفرضيات: على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها على النحو التالي:

- بإمكان الجزائر وتونس والمغرب توحيد سياسات سعر الصرف البينية تمهيدا لقيام اتحاد نقدي بينهم.
- يتوفر كل من الاقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي على معايير الأساسية لقيام اتحاد نقدي بيني.

أهداف البحث:

بغرض المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة التي تتصدى لها الدراسة فإن الباحث يهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- مناقشة مختلف الجوانب المعرفية لنظرية التكامل النقدي الإقليمي، وبالخصوص الأساس الذي قامت عليه، والمتمثل في نظرية منطقة العملة المثلى، التي وضعها الاقتصادي الكندي روبرت مندل في عام 1961 والتي ركز خلالها على مدى حرية حركة العمالة بين الدول الأعضاء المشكلة للمنطقة، ثم طورها فيما بعد كل من بيتر كينن وماكينن، واقتصاديون آخرون، وهذا حتى نتمكن من معرفة موقع التكامل النقدي الاتحاد المغاربي من تلك النظرية.
- دراسة إمكانية تحقيق تكامل نقدي بين دول الاتحاد المغاربي، وهذا من خلال التحقق من مدى وفائها بالشروط المسبقة لنظرية منطقة العملة المثلى سواء التقليدية منها، أو التي استحدثت فيما بعد.
- تحديد المميزات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية لاقتصاديات دول الاتحاد المغاربي والتي على أساسها يتم تقييم معايير نظرية منطقة العملة المثلى.
- باعتبار أن الدراسات العربية المتخصصة التي اهتمت بموضوع وقضايا التكامل النقدي الإقليمي،

خاصة من الناحية العملية قد ندرت ، فسنسعى من خلال هذا البحث المتواضع إلى إضافة لبنة جديدة، تضاف إلى مجموعة البحوث المتعلقة بموضوع التكامل النقدي الخليجي، لعلها تساهم في تعميق وإثراء معرفة القارئ المغاربي والذين لهم خلفية اقتصادية ونقدية .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تبيان أهمية الاتحاد النقدي كأداة فعالة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية واكتشاف اسواق جديدة ، وتحقيق مركز تنافسي قوي. ومدى توفر المعاير العلمية في قيام منطقة نقدية مثلى بين الجزائر والمغرب وتونس.

حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية، ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، وذلك بضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار الموضوعي لتحليلها واختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك قمنا بانجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية.

الحدود الموضوعية للدراسة: حيث يستخدم في هذا البحث المفاهيم المتعلقة بدراسة معايير وإمكانات وآثار الاتحاد النقدي، بالخصوص معايير منطقة العملة المثلى، وهذا لمعرفة العلاقات السببية والمنطقية بين الكثير من الظواهر النقدية والاقتصادية ذات العلاقة الوثيقة فيما بينها.

الحدود المكانية للدراس: يقتصر هذا البحث على تناول موضوع معايير وإمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول الاتحاد المغاربي متمثلة في الزائر والمغرب وتونس كعينة صغيرة دون غيرها .

البعد الزمني:

دراسة وتحليل الفترة الزمنية الراهنة للمتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية التي لها علاقة وثيقة مع متغيرات الدراسة .

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة ، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج ، ونظرا لحداثة موضوع البحث فإن نسبة معتبرة من المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في إشكال أوراق بحث في الندوات والملتقيات العلمية المقدمة في رسائل الدكتوراه والماجستير.

كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي :الذي يساعد على سرد تطور كل من المنطقة النقدية ومراحل قيامها.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة ، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة، و حتى إن وجدت تختلف من مصدر لآخر.

- ندرة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية ، خاصة المتعلقة بمعايير قيام المنطقة النقدية في تونس و المغرب.

الدراسات السابقة: بناءا على المسح المكتبي الذي اجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه وجدنا ندرة الدراسات والبحوث التي حملت نفس المقاربة لموضوع البحث ، في المقابل هناك دراسات وبحوث ومقالات ذات الصلة بموضوع البحث ومن أهم تلك الدراسات :

- دراسة لصليحة بخوش ،وهو كتاب بعنوان " إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية " ،عمان ، الأردن ، 2011 ، حيث قامت هذه الباحثة بتغطية تجربة الاتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه ، و تناولت موضوع الاتحاد المغاربي كنموذج من التكتلات الاقتصادية ذات الخلفية و المرجعيات السياسية ، وأكدت أن للعامل السياسي دور كبير و مهم في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

- دراسة لـ راجان غوفيل موسومة بـ : دول التعاون الخليجي :دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي 2005، حيث قام الباحث بتقييم مقتضب للتقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي العربي لدول ملس التعاون الخليجي، واستعرض الإصلاحات الهيكلية التي يقتضيها تعزيز اتحاد نقدي إقليمي.

- **دراسة لـ : جمال الدين قشي ، كتاب بعنوان**

" régional et développement économique و تم التطرق إلى الاندماج الاقليمي لدول الاتحاد المغاربي و التنمية الاقتصادية ، و استند من خلال هذه الدراسة على نظريات الاندماج الاقتصادي الاقليمي و إلى مختلف عوامل التكامل في منطقة المغرب العربي و كذا المشاكل التي تسبب انسداد المسار الاندماجي في المنطقة ، مع ابراز أهمية التكامل الاقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المغاربية.

تقسيم الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة من جميع جوانبها ومعالجتها بشكل منهجي علمي، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة و ثلاثة فصول رئيسية، وقد وسمت كل واحد منها بعنوان يدل على مضمونه ويناسب محتواه.

المقدمة تناولنا فيها مختلف الجوانب المنهجية للبحث محل الدراسة، من تحديد الإشكالية

الرئيسية، ووضع الفروض ، وإبراز أهمية وأهداف البحث، واستعراض أهم الدراسات السابقة حول الموضوع، إضافة إلى عناصر منهجية أخرى.

الفصل الأول: جاء موسوما بـ : أدبيات المنطقة النقدية المثلى تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث أساسية كانت كما يلي: المبحث الأول تطرق إلى التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي، أما المبحث الثاني تناول أساليب التكامل النقدي، والمبحث الثالث تطرق إلى ماهية المنطقة النقدية المثلى.

الفصل الثاني: جاء موسوما بـ : تجارب دولية إقليمية في إقامة اتحادات نقدية، تم التطرق فيه إلى مبحثين أساسيين: هما المنطقة النقدية الأوروبية، و ملس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث: جاء موسوما بـ : دراسة وصفية لامكانية إقامة منطقة نقدية مغاربية(الجزائر-تونس-المغرب)، تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث أساسية كانت كما يلي: المبحث الأول: واقع الاقتصاديات المغاربية، المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمدى توافر معايير المنطقة النقدية المثلى في الدول المغاربية. المبحث الثالث: الدروس المستخلصة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح الاتحاد النقدي المغاربي:

وأخيرا خصصنا الخاتمة لاستعراض أهم النتائج المتوصل إليها،وصحة أو نفي الفرضيات ورصد عدد من التوصيات والمقترحات التي نرى من الضرورة تحقيقها، إضافة إلى طرح بعض الإشكاليات العلمية كآفاق للدراسة.

الفصل الأول:
أدبيات المنطقة النقدية

تمهيد

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة جديدة على الاقتصاد الدولي، تمثلت في سعي الكثير من دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، تحت دافع تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسة والعسكرية، والمتمثلة بالأساس في توسع الأسواق المحلية وخلق فضاء جديد للمنتجات المحلية والاستفادة من مزايا الإنتاج بحجم او القيود على حركة الأفراد بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، مما يؤدى كبير، لغاء إلى حل مشكلة البطالة في هذه الدول وتحسين المستوى المعيشي فيها، وتنويع فرص استغال الموارد المتاحة، وكذلك خلق كتلة سياسية وعسكرية قوية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه أعضاء التكامل.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من *Viner* و *Meade* و *Myrdal* و *Tinbergen* و *Lipsey* و، *Scitovsky* وبالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م .

وتتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين وحدة أكبر، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض التكوين كل متكامل. [1]

أما من الناحية الاصطلاحية

يعرف مفهوم التكامل الاقتصادي على أنه " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية" .

وقد عرف التكامل الاقتصادي بأنه " عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية،"

كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن كافة الإجراءات التي تتضمن عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع ، والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية".

[1] بن يوب لطيفة و آخرون، مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي و التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد04، 2019، ص168.

أما الدكتور عبد الغني عماد، فيعتبر أن التكامل هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي تهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[1].

ويعرف الاقتصادي بالاسا، التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ويشدد روبنسون سنة 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة ل رأس المال[2].

كما يعرف فؤاد أبو ستيت: التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق د عليه ولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل النمو.[3]

فمن خلال التكامل يمكن :[4]

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية، بما يساعد على امتصاص الضغط الفائض، والتخفيف من حدة النقص، و زيادة فرص العمل؛
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛ , التخصص، وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة؛ , زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للاستثمار خصوصا في الآجال الطويل؛
- زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أو المنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية؛

[1] عبد الغني عماد "، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة ،" المستقبل العربي،1999 ،العدد250 ص .65

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص24.

[3] مرسي فؤاد، دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، عمان، 1983 ، ص5.

[4] بن يوب لطيفة و آخرون، المرجع السابق، ص169.

- دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية. وحتي يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية لهذا التكامل فنجد.

المطلب الثاني: تعريف التكامل النقدي

يعرف "فرير ماخلوب Machlup . F مصطلح التكامل النقدي على أنه بمجموعة من الترتيبات و التدابير الهادفة إلى تسهيل إتمام المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1]

و يعرف "محمد القطاطشة " التكامل النقدي في كتابه الذي يحمل عنوان النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، على أنه إنشاء مؤسسة نقدية مركزية واحدة بين مجموعة من الدول تصدر عملة واحدة مشتركة تكون مستخدمة في كل دول المنطقة، بحيث قد تكون عملة جديدة ، أو عبارة عن محصلة تجمع عملات وطنية متنوعة تمثل بكسور عشرية من العملة الموحدة ، أو تكون عملة دولة أجنبية يعلن عن أنها ذات صفة قانونية في الاتحاد النقدي، فهذا المفهوم بنعلوي على بعد مؤسسي و يعاد عملي، البعد المؤسسي يشير إلى إقامة كيان ملموس مستقل يتمثل في البنك المركزي خاصة بالمنطقة النقدية تتمثل مهمته في التنسيق السياسات النقدية و ضمان استقرار أسعار الصرف، و البعد العملي هو بعد مركب يقوم على توحيد سياسات النقد و تبني سياسة مشتركة الأسعار الصرف في مواجهة العالم .[2]

و ينظر فريتز ماخلوب "Machlup , F إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية و أهم مرحلة في التكامل الاقتصادي، قيام صور و مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي و سوق مشتركة، و ما تقتضيه من تحرير التجارة البينية و انتقالات عناصر الإنتاج سوف يصطدم بمشكلة توفر وسيلة إتمام العاملات و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل، و هذا قد يعوق قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة من وراء تحقيق مراحل التكامل، و قيام تكتل نقدي يترتب عليه نتيجتين رئيسيتين:

النتيجة الأولى : يقتضي الأمر وجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة و المتمثلة في شكل البنك المركزي الاتحادي

[1] غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس الخليجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلسة العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2015، ص 60

[2] محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 203

النتيجة الثانية : احتفاء كافة صور الرقابة على الصرف داخل حدود المنطقة النقدية.

إلا أنه يوجد تعريف أخر مخالف لما سبق و هو الذي جاء به" فيرنر " Wernier 1970، حيث يعتقد أن تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها (اعتماد نظام سعر الصرف الثابت بين أعضائه) هو مكافئ تماما خلق عملة مشتركة جديدة للدول الأعضاء في التكامل النقدي، و يعتبر أن القطاع الخاص سيكون واقعا في خطأ الوهم النقدي إذا ما استمر في التميز بين العملات الدول الأعضاء التي تم تثبيت سعر صرفها بشكل نهائي لا رجعة فيه ، على اعتبارها مختلفة عن بعضها البعض فقط لكونها تحمل تسميات مختلفة، غير أن هذا التعريف تعرض إلى انتقاد حاد من طرف الاقتصادي باتر كوردن " Cordon 1972الذي يرى أنه لا يوجد مجال للتصديق الوعد بأن أسعار الصرف سوف يجري تثبيتها بصورة لا رجعة فيها طالما هناك انفصال في العملات عن بعضها البعض، إذ يكون بسهولة بمكان نقض الوعد في ما تطلبت الظروف ذلك، و حتى لو تم الوفاء بشكل دائم بثبات أسعار الصرف بين العملات الدول الأعضاء المكونة لتكامل فان القطاع الخاص سوف لن تكون لديه الثقة الكاملة في ذلك، الأمر الذي يتولد عنه أثار اقتصادية عديدة[1]، حيث يقود وجود عملات متعددة ذات قيم محتملة التغيير إلى اختلاف و تباين في مستوى الأسعار و الفائدة، كما وحتى التغير في أسعار الصرف الثابتة بين عملات الدول التي تكون التكامل النقدي يصبح غير ممكن إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء و هذا يستلزم مفوضات مستمرة وبالتالي تحمل تكاليف إضافية ، الأمر الذي يمكن تفاديه في ظل تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء عوض أسعار الصرف الثابتة بين العملات.[2]

كما أن تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء في التكامل النقدي تتولد عنه منافع المتعلقة بزيادة الكفاءة التخصصية نتيجة إزالة مخاطر سعر الصرف، و هو ما يشجع على التكامل الإنتاجي و على التبادل الدولي ، حيث يتم تشجيع تدفقات التجارة و الاستثمار بين الدول الأعضاء في التكامل، و هذا لكون أن إزالة مخاطر سعر الصرف داخل التكامل النقدي يؤدي إلى إلغاء التغطية على سعر الصرف، و مقابل ذلك فان تبني سياسة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الأعضاء تؤدي إلى تحويل المخاطر إلى مكان أخر مثل سوق السندات.

[1] جون وليامسون، التكامل النقدي العربي: الميرات، المشاكل، الوسائل"، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، سنة 1986، ص 43.

[2] هيل عجي جميل، "إمكانات التكامل التقادي بين دول مجلس الدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات 2005، ص 17

المطلب الثالث: شروط التكامل النقدي:

يؤكد الاقتصادي "هالم Halm1978" على ضرورة توفر خمسة شروط أساسية من أجل إقامة تكامل نقدي بين مجموعة من الدول ، و التي يمكن عرضها فيما يلي[1] :

أولا: قابلية التحويل:

و التي تعني أن تكون هناك قابلية كاملة و متبادلة على التحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، و هذا في حالة عدم تبني عملة مشتركة واحدة.

ثانيا: التثبيت الغير قابل للإلغاء للأسعار الصرف الدول الأعضاء:

أي تبيت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في التكامل بصفة نهائية لا رجعة فيها، و هذا بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة لعملة البلد الرئيسي بينها، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما.

ثالثا: إلغاء هوامش التغيرات بين عملات الدول الأعضاء:

أي عدم السماح بحدوث تغير بين سعر صرف عملات الدول الأعضاء، الأمر الذي سيجعل حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء في التكامل دالة لمتغيرات أخرى من غير أسعار حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء في التكامل دالة لمتغيرات أخرى من غير أسعار الصرف العملات، أي إلغاء تأثير عامل سعر الصرف في حركة رؤوس الأموال بين دول المنطقة النقدية.

رابعا: تبني سياسات نقدية و مالية مشتركة:

و يحدث هذا من خلال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، أو من خلال خلق مؤسسة نقدية مركزية على مستوى الاتحاد على غرار البنك المركزي الاتحادي.

خامسا: تقديم العون المالي المؤقت للأعضاء التي تعاني من عجز:

يكون هذا الشرط مطلوب في المراحل المبكرة من عمر التكامل النقدي ، بحيث يلزم تقدم مساعدات مالية للدول الأعضاء في التكامل و يكون هذا بشكل مؤقت و محدودا و مشروطا، و يمكن أن نضرب مثال الاتحاد الأوربي

[1] غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص64.

خلال الأزمة التي عرفها بعض أعضائها مثل اليونان و البرتغال و اسبانيا، حيث تلقت مساعدة مالية مشروطة و محدودة من أجل مساعدتها على تخطى الأزمة المالية التي تتخبط فيها.

المبحث الثاني: أساليب التكامل النقدي

يمكن لعملية التكامل النقدي أن تتم بأسلوبين : أولهما، السير قدما باتجاه إقامة وحدة نقدية كاملة، وثانيهما، المضي تدريجيا باتجاهها من خلال اتخاذ إجراءات تكاملية متتابعة و مترادفة تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة النقدية الكاملة.

المطلب الأول: الوحدة النقدية الكاملة ومتطلباتها

تتضمن الوحدة النقدية ، أو التكامل النقدي الكامل، أمرين اثنين متلازمين[1] :

الأول: إقامة اتحاد صرف كامل، بمعنى إنشاء علاقة ثابتة نسبية بين عملات الأقطار المتكاملة، والثاني ، قابلية كاملة لتحويل البيني من عملة إلى أخرى داخل الاتحاد، بمعنى غياب أية قيود على تحويل العملات بعضها إلى بعض، سواء الأغراض المدفوعات الجارية أم الرأسمالية. ويقتضي ذلك تكاملا تاما بين الأسواق المالية والنقدية، وحرية كاملة لحركة رأس المال بين الأقطار المتكاملة.[2]

ويتطلب تحقيق هذه الشروط توحيد للسياسات والإدارة النقدية ونظم الصرف الأجنبي في تلك الأقطار، مما يشير إلى مضامين نقدية معينة لعل من أهمها: ضرورة الاتفاق المشترك على معدلات التوسع النقدي والائتمان المصرفي، مما يعمل على إزالة أهم أسباب الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في الأقطار المذكورة، إضافة إلى القضاء على مصدر مهم من مصادر الاختلال في موازين مدفوعات تلك الأقطار بعضها تجاه بعض. كما يقتضي الأمر تنظيم ميزان المدفوعات الكلي لهذه الأقطار تجاه العالم الخارجي، وذلك على مستوى المجموعة. ويتطلب ذلك إقامة مجمع للاحتياطيات الأجنبية على مستوى الاتحاد كذلك. كما يعني ذلك ضرورة إدارة أسعار صرف عملات الأقطار الأعضاء تجاه العملات الأجنبية على المستوى نفسه أيضا.

---

[1] جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة مقدمة إلى :**ندوة التكامل النقدي العربي المبررات– المشاكل– الوسائل**، :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت، 1981 ، ص 60 .

[2] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 59.

وهناك تبريرات عدة يمكن سوقها لدعم فكرة التكامل النقدي الكامل، لعل من أهمها ما يقود إليه من يقين حول استقرار أسعار الصرف البينية، مما يشجع على الاستثمارات ذات الطبيعة الطويلة الأجل. كما يشجع ذلك على غياب القيود على حركة رؤوس الأموال والنقود بين الأقطار الأعضاء. كما يعمل التكامل النقدي على إعادة تخصيص الموارد بصورة أفضل، إذ سيمكن عندئذ تحاشي الآثار الضارة للمضاربات الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف والتشوهات في مستويات الأسعار عموما، وتكاليف رأس المال خصوصا. كما أن المردودات الإيجابية الناتجة من إعادة تخصيص الموارد تنشأ عن التوسع في التجارة البينية في السلع، وفي حركة الأوراق المالية كذلك، مما يؤدي إلى تقارب أسعار هذه الأوراق في الأسواق المالية المتكاملة.

كما يعمل التكامل النقدي على تحقيق وفورات في استعمال الاحتياطيات المتوافرة من الصرف الأجنبي، بخاصة، لأن التكامل يؤدي إلى الاقتصاد في الصرف الأجنبي لعدم الحاجة إليه في المدفوعات البينية على مستوى الاتحاد. كما ينتج من التكامل اقتصاد في كلفة إدارة الاحتياطيات الأجنبية، إضافة إلى كفاءة أكبر في أداء الرقابة النقدية ناتجة بشكل خاص من التخلص من المضاربات في الصرف الأجنبي. ومع ذلك يتضمن التكامل النقدي الكامل، أو الوحدة النقدية، كلفة مهمة، وهي أنه يحد من استقلال القطر العضو في سياسته الاقتصادية الوطنية، وذلك لفقدانه وسيلة مهمة من وسائل سياسته النقدية، وهي قدرته على استعمال وسيلة سعر الصرف في الحفاظ على توازنه الخارجي والداخلي على السواء، إضافة إلى وسيلة الفائدة للحفاظ على توازنه المحلي.[1]

غير أن الوحدة النقدية الكاملة تتضمن شرطة ضرورية مسبقة، وهو تحقق درجة عالية من التنسيق، أو التكامل الاقتصادي، بخاصة في المراحل الأولى من التكامل النقدي. ويصدق ذلك بشكل خاص بالنسبة إلى الرقابة الجادة على الحسابات الحكومية الرأسمالية في موازين مدفوعات الأقطار الأعضاء، وكذلك من حيث توفير مقادير أكبر من الائتمان الأقطار التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها، وأخيرا فيما يتعلق بالقروض التي تحصل الأقطار المذكورة عليها من أطراف ثالثة. ويقتضي مثل هذا الأمر خلق عملة مشتركة كوحدة إشارة، وتوفير عون إقليمي كافي لأغراض المراحل التالية من الوحدة الاقتصادية والنقدية. ويمهد تحقق هذه الاشتراطات جميعها الطريق نحو تبني عملة مشتركة، أو تثبيت أسعار صرف لا رجعة فيها، أو خلق عملة موازية، وبالتالي تحقيق تكامل نقدي كامل، أو وحدة نقدية ناجزة[2].

---

[1] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص60.

[2] برهان الدجاني، " تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه" ، ورقة قدمت إلى :**التكامل النقدي العربي) المبررات– المشاكل–الوسائل** :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت :المركز 1981 ، ص125

ويشار هنا تساؤل عن الفرق بين تثبيت أسعار الصرف البينية تثبيت تامين نسبية الا رجعة فيه والاستعاضة عن العملات المتعددة بإصدار عملة مشتركة واحدة؟

الجواب عن ذلك هو أن هاتين الوسيلتين، بالرغم من أنهما ليستا متعادلتين، إلا أنهما تقودان إلى النتائج نفسها، وتتطلبان المجموعة نفسها من الشروط. من ذلك، كشرط رئيس مسبق، توحيد كامل للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. ولهذا الأمر مضامين سياسية، لأنه يتعرض لسيادة الأقطار في حقل النقد والمال والصرف الأجنبي، وكذلك فيما يتعلق بالوسائل والأهداف الاقتصادية. ففي حالة الحفاظ على مثل هذه السيادة على السياسات الاقتصادية الإقليمية (Régional Economic Policies) والقرارات الخاصة بها، فإن هناك شرطة آخر يجب الإيفاء به، وهو الحفاظ على مرونة كاملة في الدخول المحلية (القطرية) والأجور[1].

كما إن هناك ضرورة التنسيق بين السياسات الإقليمية تلك، ومن المعلوم أن المثل هذه السياسات مضامين سياسية أكثر منها اقتصادية، وربما يصدق ذلك عليها أكثر مما يصدق على أي نوع آخر من أنواع السياسات الاقتصادية، إذ يتطلب الاتفاق الطويل الأجل على السياسات الإقليمية بين الأقطار الأعضاء في الاتحاد النقدي درجة عالية من الوحدة السياسية التي تنعكس في الغالب في الأنواع الأخرى من السياسات الاقتصادية. أما الربط الذي لا رجعة فيه بين عملات الأقطار الأعضاء، وما يترتب على ذلك من سياسات إقليمية متسقة بعضها مع بعض، فيجب أن يتم بعد توحيد السياسات الأخرى الخاصة بالنقد والائتمان والمالية والتجارة والتنمية، وليس قبل ذلك.

ويرى بعض الاقتصاديين أن العملة المشتركة هي رمز مظهري، وليست شرطة مسبقة، للتكامل النقدي والاقتصادي، ولكن إذا أمكن تبنيها وإصدارها وإشاعة استخدامها فسيدعم ذلك التكامل النقدي والاقتصادي فعلا، وذلك من خلال تسهيل الحسابات التجارية وتوحيدها في أسواق الأقطار المتكاملة. ولكن ذلك يعتمد في مدى فائدته على الاتفاق الفعال مسبقا على توحيد السياسات النقدية والمالية.

هذا ويمكن للعملة المشتركة أن تكون واحدة من اثنتين: إما عملة جديدة تماما، تحل محل جميع العملات القطرية الموجودة في آن واحد، أو تبني عملة واحدة رئيسية من بين العملات القطرية، بحيث يتم تحويل جميع الالتزامات المالية القطرية بالعملات الأخرى إليها. وهناك استراتيجيتان يمكن أن يتم بهما تحقيق هذا الأمر، هما: إما القفزة

[1] محمود سقباني،" الإمكانية، والصيغ، وقضايا عملية "ورقة مقدمة إلى ندوة **التكامل النقدي العربي المبررات –المشاكل –الوسائل** :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت 1981 : ، ص558

الواحدة رأسا نحو تبني عملة مشتركة واحدة، بأحد شكليها المشار إليهما، أو السير تدريجيا باتجاه تبني مثل هذه العملة[1].

وهناك صيغتان للتدرج: تتم إحداهما من خلال تثبيت أسعار الصرف البينية تثبيت لا رجعة فيه، وذلك كهدف نهائي لتنسيق تدريجي بين الأسعار، بحيث يجري أولا تضييق هامش التغيرات في أسعار الصرف البينية حول سعر مركزي محدد ضمن حدود معينة، ومن ثم يجري تدريجيا إلغاء كامل لهامش التغيرات حول أسعار التعادل، حتى ينتهي الأمر بتثبيت كامل لتلك الأسعار، بحيث تندمج العملات القطرية في النهاية بعملة مشتركة واحدة.[2]

وتتمثل الصيغة الأخرى للوصول إلى العملة المشتركة بالتدرج نحوها من خلال «عملة موازية» تصدرها هيئة مركزية اتحادية، ويتم تداولها جنبا إلى جنب مع العملات القطرية الأخرى لتسهيل المعاملات الجارية قطرية واتحادية، على أن يجري إحلالها تدريجيا محل العملات الأخيرة، بحيث يتقرر في النهاية إنهاء العملات القطرية والتخلي عنها، من خلال مبادلة إجبارية بعد أن يصل تداولها إلى نسبة معينة من مجموع العرض النقدي الاتحادي، وذلك لصالح العملة الموازية التي تصبح عندئذ العملة المشتركة الوحيدة في الاتحاد. إلا أن بعض الاقتصاديين ذهبوا إلى أن الالتزام بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو أمر غير عملي ما دامت السلطات القطرية ملتزمة بأهداف معينة أخرى (مثل الحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى استقرار أسعار الصرف. فإذا كان بمقدور هذه السلطات أن تؤثر في عروض النقد، وفي النفقات الكلية القطرية، بهدف تحقيق أهداف أخرى غير استقرار أسعار الصرف، فإن من الأوفق لها عندئذ، عملية، الالتزام بأسعار صرف مرنة، وليس بأسعار صرف ثابتة ومحددة، لأن الأخيرة ستكون غير واقعية

و مهددة بالانهيار من وقت إلى آخر. هذا إضافة إلى أن تثبيت أسعار الصرف بصورة دائمة يستدعي، بشكل خاص، تحقق شروط ثلاثة، هي:

أ– إلغاء جميع القيود على حركة السلع والعوامل والأشخاص.

ب– تكامل الأسواق المالية.

[1] ألفريدو ميديو، "التكامل النقدي العربي: فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه" ورقة مقدمة إلى ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات – لمشاكل– الوسائل)، المرجع السابق، ص 44.

[2] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص61.

ج–القابلية التامة لتحويل العملات الوطنية بعضها إلى بعض.

ويعني ذلك، ضرورة توحيد نظم الصرف والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الأقطار المتكاملة بشكل تام تقريبا[1]. وهو أمر في غاية الصعوبة، ذلك أن القابلية التامة لتحويل العملات القطرية بعضها إلى بعض، وغياب أية قيود على جميع أنواع المعاملات في السوق المالية، هي فقط بعض الشروط اللازمة التحقيق الحرية في حركة السلع والأشخاص والعوامل والنقود بين الأقطار المذكورة بهدف تحقيق مساواة أكبر في الأجور وأسعار الفائدة والأسعار السائدة في تلك الأقطار.

فالأمر يتطلب كذلك توحيدة بشكل ما بين سياستها القطرية العامة في حقول التنمية والنقود والمالية العامة. هذا إضافة إلى أن الحفاظ على استقرار نسبي في أسعار الصرف البينية – وذلك من خلال الحد من التقلبات بينها ضمن هوامش ضيقة – يعتمد على قدرة تلك الأقطار على تحاشي اختلالات مزمنة في موازين مدفوعاتها، وكذلك على مدى استطاعتها تمويل أي عجز في مدفوعاتها الخارجية، إما بالسحب على احتياطاتها الدولية الذاتية، أو بالاقتراض من مصادر إقليمية ، مثل صندوق النقد العربي ، أو من هيئة دولية كصندوق النقد الدولي، أو بعضها من بعض على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. [2]

إضافة إلى ذلك، يعتمد احتمال ظهور عجز مهم جزئية على معدلات التضخم في كل من تلك الأقطار، وهو يعتمد بدوره على العلاقة الكلية بين العرض والطلب الكليين في مثل هذه الأقطار، التي تعتمد بدورها كذلك على نوع السياسات الاقتصادية القطرية. ويعتمد الالتزام بتقديم عون مالي إلى أقطار العجز على السياسات الأخيرة المذكورة في الأقطار الأعضاء المعنية. ولمستويات الأسعار ومعدلات التضخم ومستويات أسعار الفائدة السائدة أثر مهم في هذا الشأن. فإذا اختلفت السياسات المالية والنقدية والتنموية من قطر إلى آخر، فسيكون من الصعب الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين عملات الأقطار التي تسعى إلى تحقيق وحدة نقدية كاملة فيما بينها، وذلك في حالة محاولتها تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها تثبيتا لا رجعة فيه[3].

وعليه، فإن أمر مثل هذا التثبيت يتطلب ، بشكل أساس، شرطين مهمين، هما :

أ– مركزية في صنع القرار بشأن السياسات المالية والنقدية.

---

[1] يعتبر أن صيغ التكامل النقدي تتمثل في : مناطق العملة ، اتحادات العملة ، المناطق لنقدية، الاتحادات النقدية.

[2] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص63.

[3] وليامسون، المرجع السابق، ص54 .

ب- تقبل الأقطار الأعضاء مضامين هذا التثبيت، وهي توحيد السياسات النقدية فيها، والتنازل عن سيادتها بشأن سياسات الائتمان، وعدم متابعة أهداف اقتصادية وتنموية استقرارية مستقلة، إضافة إلى توحيد سياسات الصرف الأجنبي فيها.

هذا عدا عن القابلية التامة لتحويل العملات بعضها إلى بعض، والتضييق التدريجي لهوامش التقلبات المسموح بها في أسعار الصرف البينية، والعون المالي المتبادل بين الأقطار ذات الفائض والأخرى التي تعاني عجزة في ميزان مدفوعاتها[1].

ويتضمن ذلك كله تكريس السياسية النقدية القطرية للحفاظ على أسعار الصرف البينية ثابتة، أي التخلي عن سياسة نقدية قطرية نقدية موحدة على مستوى الاتحاد. ويثير ذلك مسألتين : إحداهما المسؤولية السياسية وتحديد موقعها، والثانية ضرورة تطوير وسائل أخرى جديدة تحل محل السياسة النقدية القطرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى القطر الواحد، وذلك تحاشية لأية ضغوط تضخمية قد تنشأ في مثل هذا القطر. وسيكون من أهداف السياسة النقدية الموحدة إزالة واحد من الأسباب الرئيسة للتحركات المتباينة في مستويات الأسعار في الأقطار الأعضاء، وبالتالي واحدة من الأسباب الرئيسية أيضا للاختلالات في موازين مدفوعات الأقطار المذكورة. كما سيتم تنظيم ميزان المدفوعات الكلي تجاه باقي العالم على مستوى الاتحاد كذلك. ولهذا يتطلب الأمر مجمعة مشتركة من الصرف الأجنبي واتحاد صرف على المستوى نفسه كذلك، مؤدية بذلك إلى فقدان وسيلة مهمة من وسائل السياسة النقدية –وهي سعر الصرف –مما يتطلب تبريرة اقتصادية وسياسية في وقت واحد.

وخلاصة ذلك كله هي أن إقامة وحدة نقدية تامة، سواء بصيغة أسعار صرف بينية ثابتة لا رجعة فيها، أم بصيغة عملة مشتركة واحدة، كأداة للتبادل أو كمؤشر وكمستودع للقيمة، أو في النهاية، بصيغة عملة موازية كخطوة وسط باتجاه العملة المشتركة الواحدة، نقول: إن إقامة مثل هذه الوحدة النقدية هو أمر صعب في ظل الاشتراطات العديدة والصعبة التي يتطلبها مثل هذا الأمر، والمضامين السياسية التي يشتمل عليها، وكذلك في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالأقطار الساعية إلى التكامل النقدي الكامل[2].

[1] جون وليامسون،" مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات –المشاكل –الوسائل)، المرجع السابق، ص 60 .

[2] جون وليامسون، المرجع السابق.

هنا يثور تساؤل عن بديل عملي للوحدة النقدية الكاملة: هل مثل هذا البديل ممكن، ولو على أساس جزئي، وبأسلوب تدريجي يوصلنا في النهاية إلى الحل المطلوب: وهو الوحدة النقدية كاملة وشاملة، ولو على مدى أطول، وبجهود أكثر تواصلا، ولكن أبعد أثرا في التحليل الأخير؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الجزء التالي من البحث.[1]

المطلب الثاني: التكامل النقدي التدريجي

إن إقامة وحدة نقدية كاملة وناجزة قد تكون بالغة الصعوبة في ظل اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار الساعية إلى تحقيق تكامل نقدي فيما بينها. فاختلاف مستويات التطور الاقتصادي، وتباين مستويات الدخل القومية، وعدم التشابه الواسع بين مراكز موازين المدفوعات، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياطيات الدولية لدى كل منها، وكذلك في معدلات التوسع النقدي والتضخم، وضآلة حجم التبادل التجاري البيني مقارنة بالتجارة الكلية مع العالم الخارجي، والطبيعة غير المتطور وغير المتكاملة لأسواق النقد والمال البينية، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية باتجاه تحقيق تكامل نقدي كامل؛ كل ذلك يجعل تحقيق مثل هذا التكامل إجراء صعبة. وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على صيغة «توحيد العملة» التي تتمثل أهم اشتراطاتها في التوحيد، أو على الأقل التنسيق الكامل، بين السياسات النقدية والمالية[2]، إضافة إلى سلطة نقدية مركزية موحدة على المستوى الجماعي، والحرية الكاملة في حركة السلع والخدمات والأشخاص والعوامل. ويرجع ذلك إلى وضع يتم فيه تخلي الأقطار الأعضاء منفردة عن استقلاليتها في سياساتها النقدية والمالية خصوصا، والاقتصادية عموما، مما ينتج منه عملية وحدة سياسية حقيقية. ومما يعقد من مهمة تبني سياسات مالية ونقدية وصرف أجنبي متسقة هو أن هذه الأقطار قد تؤلف وحدات اقتصادية غير متجانسة إلى حد كبير. وهكذا تصبح الوحدة النقدية الكاملة مهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة في ظل الظروف القائمة، بخاصة السياسية منها[3]. ما العمل إذن؟ هل يمكن مقاربة الوحدة النقدية من خلال تكامل نقدي تدريجي وجزئي، أي من خلال إجراءات نقدية كاملة متتابعة، وعلى مدى فترة زمنية قد تطول، ولكنها بالتأكيد ستقود في النهاية –ولو بعد لأي –إلى وحدة نقدية كاملة وتكامل اقتصادي وناجز؟

[1] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص64.

[2] وليامسون، المرجع السابق، ص54 .

[3] جون هيدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد اله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ، الرياض: دار المريخ للنشر ، 1987 ، ص 625.

إن الجواب عن ذلك يمكن أن يكون بالإيجاب، بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف المختلفة التي تعمل في ظلها الاقتصادات القائمة والساعية إلى تحقيق تكامل نقدي فيما بينها. وهناك العديد من الإجراءات التكاملية والخطوات الوئيدة التي يمكن اتخاذها في هذا السبيل.[1]

وقد تستغرق الصيغة التدريجية من الوقت زمنا طويلا، ولكنها تؤتي أكلها بشكل أكيد، وإن بصورة متأنية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال خطوات متتالية في مجال النقد والعلاقات النقدية البينية المرتبطة بخطوات تكاملية أخرى تتخذ في المجال الاقتصادي. ولعل أهم هذه الإجراءات النقدية التكاملية التدريجية تتمثل فيما يلي[2]:

أولا: إقامة اتحاد مدفوعات بين الأقطار الأعضاء التسوية المدفوعات التي تنشأ عن التبادل التجاري في ما بينها، وإجراء المقاصة في ما بينها على أساس متعدد الأطراف. ويمكن للاتحاد أن يوفر ائتمان للأقطار الأعضاء لتغطية جزء من الاختلال في موازين مدفوعاتها البينية.

ويمكن لمثل هذا الاتحاد أن يكون مفيدة حتى في حالة ضالة حجم التبادل التجاري البيني، ذلك أن إقامته ستقود تدريجيا إلى تشجيع مثل هذا التبادل، وبالتالي إلى زيادة حجم المدفوعات البينية، مما يجعل إقامة مثل هذا الاتحاد على المدى الطويل مفيدة جدا. وقد بدأ التكامل النقدي الأوروبي في دول السوق الأوروبية المشتركة بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في الفترة 1957/1950، وكان واحدا من الأسس التي قام عليها التكامل النقدي المذكور، بل الاقتصادي كذلك، بين الدول المذكورة، ويمكن إقامة مثل هذا الاتحاد على أساس تدريجي أيضا، مبتدئا بنظام مقاصة محدود، ولكن متعدد الأطراف، وصولا إلى اتحاد مدفوعات كامل بموارد ومساهمات كافية تسمح له بإمداد الأقطار الأعضاء بائتمان قصير ومتوسط الأجل، لتمويل أية عجوزات بينية و/ أو دولية في موازين المدفوعات البينية. وبذلك يساعد مثل هذا الاتحاد على تحرير التجارة البينية، ويسد جزء من النقص في الاحتياطيات الأجنبية لدى الأقطار المذكورة.

ثانيا: تجميع الاحتياطيات: يمكن للأقطار الأعضاء أن تقيم مجمعة (Pool) من الاحتياطيات النقدية الدولية، وذلك من خلال مساهمات بنسب محددة من الاحتياطيات الدولية السائلة لدى كل منها، مقابل حقوق سائلة لكل منها بشكل قروض قصيرة ومتوسطة، وحتى طويل الأجل.

[1] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص66.

[2] جون هيدسون، مرجع سبق ذكره، ص 628.

ويمكن لهذه القروض أن تكون تلقائية أو مشروطة بحسب نظام مركزي محدد ومتفق عليه ضمن اشتراطات المجمع، وذلك لتمويل عجوزات قد تحدث في موازين مدفوعات الأقطار الأعضاء، سواء كانت تلك العجوزات بينية أو كلية تجاه العالم الخارجي. ويؤدي مثل هذا المجمع إلى الاقتصاد في الاحتياطيات الأجنبية.

وتعتبر إقامة مثل هذا المجمع أساس مهمة وشرطة لازمة لتحقيق تكامل نقدي فعال بين مجموعة من الدول التي تهدف في النهاية إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد كانت مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة سباقة في إقامة مثل هذا المجمع، وذلك من خلال «صندوق النقد الأوروبي» الذي أقيم لدعم نظام النقد الأوروبي الجديد.

ثالثا: تكامل الأسواق المالية القطرية: ويعني ذلك إزالة العوائق التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والنقود خصوصا، والسلع والعوامل عموما، عبر الحدود الدولية للأقطار الأعضاء، وجعل مثل هذه الحركة دالة لحوافز السوق المعروفة فقط، كالفائدة ومعدلات العوائد على الاستثمارات في الأقطار المذكورة. ولعل أهم تلك العوائق التي يجب إزالتها أو التخفيف منها ما يتعلق منها بقيود الصرف، وتباين نظم الصرف وأساليبه في تلك الأقطار على اختلافها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التكامل المالي بين مجموعة من الأقطار، ربما كان بديلا تاما لتكامل نقدي رسمي كامل بينها، إذ ستستجيب حركة رأس المال الحوافز السوق التلقائية، مما يخلق اتجاها واضحا نحو توحيد السوق المالية وعناصرها الأساسية المتمثلة بأسعار الفوائد وعوائد رأس المال في المنطقة المتكاملة، مزيلة بذلك مخاطر الصرف الأجنبي من خلال استقرار أسعار الصرف، وهو استقرار ناتج من إلغاء القيود على الصرف البيني وعلى حركة النقود ورؤوس الأموال فيما بين الأقطار الساعية إلى تحقيق تكامل نقدي جزئي فيما بينها.

رابعا: توحيد المواقف القطرية تجاه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال إلى داخل المنطقة أو إلى خارجها. وفي كلتا الحالتين قد يكون من المفيد للأقطار الأعضاء أن توحد سياستها الخارجية تجاه هذه التدفقات أو أن تقوم، على الأقل، بالتنسيق بينها في هذا الشأن.

فتستطيع أن توحد بين قيودها على التحويل الخارجي تجاه العالم الخارجي، أو أن تنسق بين سياساتها تجاه الاستثمارات الأجنبية فيها، أو اتجاه استثماراتها هي ذاتها في الخارج، كما هو الحال بالنسبة إلى الفوائض المالية النفطية في أقطار الخليج العربية. ويعتبر مثل هذا الإجراء وسيلة مهمة، وربما سهلة، لتحقيق تكامل جزئي، ولكنه مهم بين الأقطار التي تتشابه ظروفها واتجاهاتها وأهدافها الاقتصادية بخاصة، والسياسية الاجتماعية بوجه عام.

وهناك وسيلتان أخريان أكثر فعالية في تحقيق تكامل نقدي جزئي بين الأقطار، يمكن أن تستعملا منفردتين إحداهما عن الأخرى أو مشتركتين سوية[1]، إلى جانب كل الوسائل الأخرى التي سبق ذكرها. وهاتان الوسيلتان هما:

1-التنسيق بين أسعار الصرف البينية ويعني ذلك:[2]

- ✓ إقامة نوع من الأسعار المركزية بين عملات الأعضاء، ومحاولة الحفاظ عليها ضمن مدى نسبي معين من خلال سياسات تدخل ظرفية لمنع التقلبات المتطرفة فيها.
- ✓ تحديد مدى التغير المسموح به في أسعار الصرف البينية وتقييد الانحرافات فيها.
- ✓ تحديد مثبت مشترك بين العملات القطرية، كالدولار مثلا، أو حقوق السحب الخاصة، أو سلة من عملات رئيسية دولية معينة ، أو مجموعات من هذه وتلك. وسيؤدي ذلك إلى الحد من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البينية ، مما سيشجع على التوسع في المبادلات التجارية البينية، وذلك بتقليلة من تكاليف الصرف الأجنبي. كما أن ذلك سيشجع أيضا على حركة العمل ورأس المال ، وسيقود إلى ثبات في التحويلات الرأسمالية الجارية بين الأقطار الأعضاء.

– التنسيق النقدي: ويتضمن ذلك التنسيق بين السياسة النقدية وأهدافها ، بمعنى محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة في الأقطار الأعضاء، وخلق نوع من التساوق بين التوسع النقدي والائتمان المصرفي فيها. كما إن ذلك يتطلب سياسة مشتركة تجاه أسعار صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية. ويحتم ذلك استناد السياسات النقدية في الأقطار الأعضاء إلى سعر صرف مركزي مشترك تجاه العملات الأخرى. ولو تحقق مثل هذا التنسيق النقدي على النطاق الكلي، فإن ذلك سيشكل قفزة واسعة نحو تحقيق تكامل نقدي فقال ليس على أساس جزئي فقط، وإنما على أساس كلي كذلك[3]. ولهذا السبب، ولاختلاف الأوضاع النقدية المحلية وتباين متطلبات التوسع النقدي والائتمان المصرفي في الأقطار الأعضاء وأهدافهما و آمادهما، فإنه من المتوقع أن يكون مثل هذا التنسيق أمرا صعبا. ولكن درجة دنيا منه يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق بين أسعار الصرف البينية وأسعار الفائدة السائدة في تلك الأقطار، وكذلك من خلال تعاون البنوك المركزية وتكثيف الاستشارات في ما بينها.

---

[1] فؤاد مرسي، " المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها" ، ورقة مقدمة إلى :**ندوة التكامل النقدي العربي المبررات –لمشاكل– الوسائل** ، المرجع السابق، ص686 .

[2] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص67.

[3] سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي: **مجالاته وإمكانياته** ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978 ، ص 76

هذا وتتصف هذه الوسائل المختلفة للتكامل النقدي الجزئي بأنها لا تمس السيادة القطرية في ما يخص الاستقلال النقدي للأقطار المختلفة، بل يبقي كل قطر حرة نسبية في تحديد سياساته النقدية وفرض القيود التي يراها مناسبة التحقيق أهداف قطرية صرفة، وذلك بالنسبة إلى حركة السلع والعوامل والنقود ورؤوس الأموال[1].

ولكن الاتجاه العام لمثل هذه الوسائل هو التخفيف من مثل هذه القيود، نوع وحجما، بحيث تقود في النهاية إلى تحقيق تكامل نقدي محدود أو جزئي بين تلك الأقطار. وفي التحليل الأخير ، تمثل كل وسيلة من هذه الوسائل خطوة فعالة وأداة ذات تأثير في الاتجاه ذاته. وقد تبدأ الأقطار بأسهل هذه الوسائل وأقلها تأثيرا في السيادات القطرية، مثل اتحاد المدفوعات ومجمع الاحتياطيات وتكامل الأسواق المالية والتنسيق المتبادل بالنسبة إلى حركة رؤوس الأموال، والاستثمارات وتدفقها خارجية أو داخل المنطقة ذاتها. حتى إذا وصلت الأقطار المذكورة إلى مرحلة متقدمة في اتباع هذه الوسائل، يصبح بإمكانها التقدم خطوات أخرى باتجاه تكامل نقدي كامل أو وحدة نقدية ناجزة.[2]

[1] محمود سقباني، "الإمكانية، والصيغ، وقضايا عملية" ورقة مقدمة إلى ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات–المشاكل–الوسائل)، المرجع السابق، ص 558.

[2] عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص69.

المبحث الثالث: ماهية المنطقة النقدية المثلى

إن نجاح التكامل الاقتصادي سواء اتخذ شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، قد يستلزم إقامة منطقة أو كتلة نقدية تكون فيها العملات القومية بجموع الدول الأعضاء قد ربط عن طريق أسعار صرف ثابتة بصفة دائمة وتعتبر المنطقة منطقة عملة مثلي إذا استخدم فيها عملة واحدة أو عملتين أو أكثر من العملات.

المطلب الأول: تعريف المنطقة النقدية المثلى

يقصد بمنطقة العملة المثلى هي مجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تؤهل تلك الدول لإنشاء اتحاد نقدي، وتشير نظرية العملة المثلى إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات متماثلة.[1]

ترتبط قيمة العملة ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة واحدة، ولكي يكون أداء عملتين كأداء عملة واحدة يتوجب أن يكون سعر الصرف ثابتا غير قابل لتعديل وجامد وسهل التحويل. كما يتوجب على السلطات النقدية المعنية تنسيق سياساتها بطريقة تسهل تثبيت القيمة بين عملات الدول الأعضاء، فمناطق العملة المثلى هي أن يتم إنشاء أسعار صرف ثابتة داخل مجموعة دول ترتبط بشكل كبير ببعضها البعض. أي لا بد من توفر مجموعة من الشروط والمعايير الواجب تحقيقها لتحديد الدقيق مجموعة الدول التي يمكن أن تشكل منطقة واحدة مثلي. وقد ارتبط تعريف هذه المنطقة بأطر اقتصادية تكاملية محددة تمثلت: [2]

1. في إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة وعدم قدرتها على ذلك خارجها.
2. في إطار التساوق المتبادل بين دول الأعضاء من حيث الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية .
3. في إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية .
4. في إطار تكامل أنماط تجارتها.

[1] بن شلاط مصطفى، دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2014، 110.

[2] رواق خالد، اثر ازمة الديون السيادية على الواقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص7.

ومن ثم تعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة العملة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية". وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للمنطقة النقدية المثلى

لقد مرت 50 عاما تقريبا منذ تأسيس منطقة العملة المثلى (OCA) من الناحية النظرية بفضل مساهمات مجموعة من الاقتصادين أبرزهم وأولهم روبرت موندیل (1961) إذ قام هذا الأخير في عام 1961 بمجلة الاقتصاد الأمريكي، بنشر مقالا علميا أصيلا موسوما ب"نظرية مناطق العملة المثلى Optimum Currency Areas " Theoryالتي تقوم على أساس المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة. تبعتها دراسة ماكينون (Mckinnon عام 1963، وكيننن (Kennen) عام 1969 وقد حاول هؤلاء من خلال محاولاتهم تلك تحديد الأقطار، أو الأقاليم التي يمكن أن تؤلف أمثليا "اتحاد عملة" توفر لهذه الأقطار منافع ومزايا عما يوفر نظام سعر صرف مرن بعملات متعددة.

أولا: نظرية مندل: يرى مندل أن العامل الأساسي لقيام منطقة للعملة المثلى هو درجة قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الإقليم داخل المنطقة الواحدة أو بين دول مختلفة[2]، فإذا كانت القدرة على التنقل محدودة يكون الاتحاد النقدي أمرا غير مرغوب فيه، ويمكن أن يعني ذلك أيضا الخيار اتحاد نقدي قائم فعلا. فكلما زادت درجة تنقل عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ارتفع عامل تكامل الأسواق وهو ما يمكن مجموعة البلدان الشريكة من تقليل الحاجة إلى تغيير أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية وأسعار الصرف بين الدول ردا على الاضطرابات، وبالتالي يمكن لدول أن تتكتل ضمن منطقة للعملة المثلى[3].

وعليه يحدد مندل منطقة العملة المثلى على أنها إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الانتاج على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا، ويعني ذلك تدفق العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المتدنية إلى المناطق ذات الكلفة المرتفعة أو المردود المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات

[1] يوسفات علي ، صديقي أحمد ، " مشروع العملة الخليجية الموحدة ، والدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو" ، مجلة الباحث الاقتصادي ، ماي 2013، العدد رقم 01 ، ص 1.

[2] بن بوزيان محمد ، زياني الطاهر ،" الأورو وسياسة سعر الصرف في الج ا زئر : د ا رسة مقارنة مع تونس والمغرب " ، 20أفريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر – . ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، ص18.

[3] عبد المنعم سيد علي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

الحدية الناشئة عن الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى. فتدفق العوامل هنا يعتبر بديلا من تعديل سعر الصرف، وهو البديل الذي يعتبر ذاته بديلا من تغير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة تغير ظروف العرض والطلب.

كما يمكن أن تتأثر المناطق (أو البلد المعنية بصفة مختلفة بصدمات خارجية. ولتصحيح اختلال التوازن الخارجي يجب أن تلجأ إلى معدل صرف متغير. انطلاقا من هذا المنطق أراد ماندال أن يبين أن المنطقتين من الأفضل أن لا تثبتنا أسعار الصرف المتعلقة بها، إلا في حالة وجود حرية تامة لتحرك عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل) بين المنطقتين.

إذا من خلال ما سبق يمكن القول أن مندال يفترض في تحليله على أن التغير في هيكل الطلب على منتوج ما يشكل السبب الرئيسي والأساسي في اختلال التوازن الخارجي وأن تصحيحه يتم من خلال تحرير حركات عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) بين الدول الأعضاء بدون تغيير أسعار الصرف[1].

ثانيا: نظرية ماكينون (1963) Robert Mckinon: حسب نظرية ماكينون، تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس شرط درجة انفتاح الاقتصاد القومي والذي يتم قياسه من خلال قياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية، حيث إذا فاقت الأولى عن الثانية يدل على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح انطلاقا من هذا الشرط اعتبر ماكينون أنه تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء.[2]

فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان مستعدا أكثر إلى استخدام أسعار صرف الثابتة، وبالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلى، وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاض على التوازن الخارجي بمعنى أن أسعار الصرف المرئية هي أكثر فائدة بالنسبة للاقتصادات المتعلقة إلى حد ما. كما صاغ مكينون بعض الحجج التي تؤيد الدول للانضمام في منطقة نقدية وذلك بنصح الدول التي يعتمد دحلها القومي

[1] سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، السعودية،2007 ص558.

[2] عباس بخاطي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة علمة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011، العدد10، ص ص 47، 48.

على قطاع التجارة الخارجية أن تنضم إلى منطقة نقدية مع أهم شركائها التجاريين قصد تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار. تعرضت نظرية ماكينون إلى عدة انتقادات تعرضها فيما يلي:

- وجه انتقاد بالنسبة للمبدأ الذي اعتمده ماكينون وهو مبدأ الانفتاح الاقتصادي كشرط للانضمام إلى منطقة نقدية، وذلك لأن البعض يرى أن الاقتصاد الذي يتميز بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي وذات قطاع كبير للتجارة الخارجية، يكون من المستحسن له أن يعتمد نظام أسعار صرف مرنة، وأسعار صرف ثابت في حالة ما يكون لدى الاقتصاد قطاع صغير للتجارة الخارجية، حيث يكون الاقتصاد المقتوح متعرض بدرجة أكبر للصدمات الخارجية بسب الارتباط الحاد مع الخارج، وبالتالي يسمح نظام سعر صرف مرن بتصحيح الاختلالات الناتجة عن الصدمات عديمة التماثل.
- لا يسمح نظام أسعار الصرف، في حالة انفتاح الاقتصاد القومي بدرجة عالية مع العالم الخارجي، باعتماد سياسة نقدية للحد من التضخم، كما أن هذه الحالة تستدعي اعتماد مستوى أقل ما يمكن من الأجر قصد زيادة الاستخدام من أجل التخفيف من البطالة.

ثالثا: نظرية كينن kenen يقول Ketter إن الدول ذات الهياكل الصناعية والتصديرية المتنوعة يجب أن تحاول جني مناقع سعر الصرف الثابت، لأن تقلبات الطلب وحمامات العرض على المستوى الاقتصادي الجزئي تلغي بعضها البعض، لذلك نجد أن التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية عن طريق مواءمة أسعار الصرف الاسمية) نادرا ما تكون مطلوبة. إذا فهو يربط بين منطقة العملة المثلى وبين مدى تنوع المزيج أو الهيكل الإنتاجي مجموعة من البلدان، فكلما زاد مثل هذا التنوع زادت امكانات تحقيق منطقة عملة مثلى فيما بينها وحققت الفائدة من تثبيت أسعار الصرف بين عملات البلدان | المكونة لها، فحين يتنوع انتاج بلاد ما وصادراته يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية، أي يقل أثر هذه الأخيرة على مركز دفوعاته واستقرار أسعاره ودخله القومي، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات بالنسبة السع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها البلد

والتثبيت فكرته قدم كيشن ثلاثة حجج تتمثل فيما يلي: [1]

- إن الاقتصاد المنوع بشكل جيد لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد وحيد الإنتاج، فكلما زاد تنوع إنتاج نصر ما، خاصة في صادراته زاد استقلاله عن التقلبات الأجنبية، أي قلت

[1] بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2008/2009، ص86

آثار ذلك على مركز مدفوعات، واستقرار أسعاره وثبات دخل، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها القطر، أما القطر دو الإنتاج غير المتنوع فقد يحتاج إلى مرونة في أسعار الصرف بعكس القطر المتنوع الإنتاج، والحجتان التاليتان تؤيدان ذلك:

- إن تعرض القطر المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن تؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل القطر ذي إنتاج الواحد أو غير متنوع الإنتاج.
- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي خاصة بين الصادرات والاستثمار ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع، لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الأجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين رأس المال المحلي.

ولكن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كينين:

- يتركز النقد على المبدأ الذي صاغه كينين في نظريته على مبدأ تنوع الهيكل الاقتصادي والصادرات، حيث يرى البعض أن الدول التي تتميز بهذا المبدأ سوف تكون في درجة عالية من الاكتفاء الذاتي وبالتالي لن تعتمد سياسة التجارة الخارجية، لهذا يكون نظام سعر الصرف المرن ملائما لاقتصادها القومي.
- تساءل العديد من الملاحظين عن مصير تنوع هيكل الصادرات والإنتاج بعد إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء المنطقة نقدية في إطار التخصص وتقسيم العمل،

رابعا: نظرية التكاليف والمنافع: تمثل النظريات السابقة التي تم بحثها أعلاه أسلوبا تقليديا لتحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلى، وذلك بإفراد خاصية اقتصادية معينة محددة لذلك النطاق، وتعاني هذه النظريات نقصا مهما، وهو فشلها في التأكيد بصورة كافية منافع مناطق العملة الناشئة عن فواحي أخرى غير تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.[1]

فهذا النوعان من التوازن ليسا هما الجمان في الاقتصاديين الوحيدين الحكومات المعاصرة، وانما هناك أجمد افي أخرى، منها: النمو الاقتصادي، واعادة توزيع الدخل والثروة، واعادة تخصيص الموارد، وقد تتعارض هذه الأهداف مع

[1] عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص40.

السياسات الهادفة إلى تحقيق التوازن المذكور. هذا في الوقت الذي يشغب فيه تعريف التوازن الداخلي بسبب وجود مقايضة بين التضخم والبطالة.

المطلب الثالث: منافع المنطقة النقدية المثلى:

في هذا الصدد ينبغي أن نميز بين نوعين من المزايا أو المنافع لاتحاد العملة، المنافع التي يمكن أن تتحقق بمجرد تأسيس الاتحاد والمنافع ذات طبيعة ديناميكية والتي قد لا تظهر إلا على المدى الطويل، وهي كما يلي [1] :

أولا: زيادة مستوى الدخل: إحدى مزايا الاندماج النقدي أثره الايجابي على مستوى رفاهية أقطار اتحاد العملة مما يعني رفع مستويات دخولها التي تتكون أساسا من عنصر العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وفي هذا الشأن يرى Grubelأن إنتاجية هذه العوامل سوف تتأثر بشدة بالتكامل النقدي وذلك بعد ربط أسعار صرف عملات الدول الأعضاء وسوف يكون المنتج في وضع يسمح له بالتعامل مع المنطقة بأكملها كأنها سوق واحدة، فالزيادة في حجم الإنتاج يترتب عليه تحقيق وفورات الحجم الداخلية مما قد يؤدي إلى زيادة التخصص والتبادل فضلا عن تحقيق مكاسب من الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا: الوفرات الناشئة عن الاحتياطات الدولية : كما يؤدي إنشاء الاتحاد النقدي إلى تحقيق وفورات مؤداها تخفيض الاحتياطات الأجنبية وتجميع احتياطات في المنطقة المثلى علاوة على ذلك لن تكون هناك حاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل التجارة البينية وبالتالي فإن الدول الأعضاء سيكون لديها المزيد من الموارد تحت تصرفها، والتي بدورها سوف تولد لديها العديد من المكاسب

ثالثا: منافع الاندماج المالي: تفترض معظم أدبيات منطقة العملة الموحدة والتكامل النقدي اندماج الأسواق المالية بين الدول الأعضاء الأمر الذي يؤكده Ingram حيث يرى أن التكامل المالي هو عامل من عوامل نجاح المنطقة المثالية، وفي هذا الإطار تعددت وتنوعت المزايا والمنافع المرتبطة بتحقيق التكامل المالي حيث يربط كينين الاندماج المالي الأمثل بكفاءة تخصيص الموارد المالية في الاتحاد النقدي. ففي ظل تكامل أسواق رأس المال يصبح بإمكان أصحاب الثروات تحقيق مكاسب كبيرة لأنه سيكون هناك مجموعة أكبر من الأصول المتاحة لأي مستثمر، وبالتالي

[1] *Al- Mannae, Nabeel Ahmed 1987 « A Reassessment of the theory of monetary integration with application of the case of the cooperation council of the Arab states of the gulf(GCC)", PHD university of Miami, p90-98.*

السماح لهم بتنويع محافظهم الاستثمارية، وكذلك من المرجح تراجع القوى الاحتكارية في السوق وهكذا فان التكامل المالي يسمح بتوسيع نطاق الأسواق وتخفيض تكلفة الاقتراض الجديدة وعرض المقترضون والمقرضون تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية .

وأيضا أكد انغرام دور تدفقات رأس المال في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات حيث يشير إلى أن تكامل أسواق رأس المال سيخفض من تكلفة التكيف مع الاضطرابات الخارجية من خلال الحد من حدوث تغيرات أو اضطرابات في الدخل.

رابعا: منافع تجميع المخاطر : يعتبر التكامل النقدي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث يتم تثبيت أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء أو إدخال عملة مشتركة واحدة تحل محل العملات وبالتالي سوف يتم القضاء على المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. وفي هذا السياق يعتقد العديد من الاقتصاديين أن تثبيت سعر الصرف بين مجموعة من العملات سوف يعزز الاستثمار ويشجع التبادل التجاري داخل الإقليم من خلال تخفيض المخاطر الناشئة عن التجارة والاستثمار.

خامسا: منافع أخرى للمنطقة النقدية: إلى جانب الفوائد المذكورة أعلاه، هناك مجموعة أخرى من المنافع الناجمة طرح عملة مشتركة هي كالآتي[1] :

هناك منافع تنشأ عن خفض كلفة الإدارة المالية؛ يؤدي الاتحاد النقدي إلى الحد من سوء توزيع الموارد التي قد تحدث بسبب تأثيرات المضاربة وآثارها السلبية على سعر الصرف؛

يمثل التكامل النقدي الخطوة الأخيرة نحو التكامل الاقتصادي الكامل وبالتالي تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون داخل المنطقة التكاملية .

[1] عبد الرحمن بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية، ص12

المبحث الرابع: محددات المنطقة النقدية المثلى

المطلب الأول: شروط المنطقة النقدية المثلى

إن مفهوم منطقة العملة المثلى الذي تم صياغته في الخمسينات والستينات بني على مجموعة من الأسس والشروط أهمها: [1]

أولا: تحقيق درجة عالية من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لدول المكونة للمنطقة أو بالأحرى سياسات نقدية ومالية مشتركة من خلال شكل من أشكال التعاون الوطني بين المصارف المركزية لدول وتحولها إلى منظومة مصارف مركزية أو مؤسسة نقدية مركزية على مستوى المنطقة (مصرف مركزي اقليمي أو اتحادي).

ثانيا: درجة عالية من قابلية العوامل على الانتقال فيما بينهما وتحديدا من البلدان التي تعاني من الانكماش إلى البلدان التي تشهد رواجا وهو الأمر الذي يساعد على تيسير عملية التصحيح في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الاعضاء

ثالثا: توسيع المنطقة العملة لتشمل عددا أكبر من البلدان من أجل زيادة نسبة المعاملات الدولية الخارجية التي ضمن حدود منطقة العملة والحد بالتالي من تأثير التقلبات في أسعار صرف المناطق والدول الأخرى على مستويات الأسعار المحلية في بلدان المنطقة

رابعا: قدر كاف من تطور العلاقات الاقتصادية، وخصوصا التجارة البينية بين بلدان المنطقة فعدم وجود ما يمكن التأجر به من سلع وخدمات ما يعني بقاء منطقة العملة شكلا دون مضمون حقيقي، الأمر الذي يعرضها للفشل والاخيار.

خامسا: قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة لتحول بين عملات الدول الأعضاء أو تبني عملة مشتركة واحدة في حالة الوحدة النقدية الكاملة.

سادسا: اتباع نظم أو آلية صرف تقوم على تثبيت عملات الدول الأعضاء (قبل اعتماد العملة الموحدة ازاء بعضها البعض أو ايزاء عملة البلد الرئيسي فيها أو اعتماد عملة حسابية مشتركة فيما بينها يمكن أن تتحول هي ذاتها إلى

[1] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات الدراسات العليا، ليبيا، ص 175.

عملة موحدة فيما بعد، كما تحولت الوحدة النقدية الأوروبية السابقة الايكو (european currency unit) (ecu)إلى اليورو.

سابعا: اعتماد صندوق مشترك للتدخل لدعم أسعار صرف العملات التي تتعرض إلى ضغوط، وتقديم العون المالي البلدان العجز وفق شروط معينة، وخصوصا في المراحل المبكرة.

ثامنا: تطور عملية التكامل النقدي ومنطقة العملة جنبا إلى جنب مع الهياكل والمؤسسات المختلفة التي تفي بمعظم متطلبات التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء، والعمل على إقامة وتطور أسواق إقليمية مشتركة متكاملة للسلع وعوامل الإنتاج، وسوق نقدية ومالية موحد. ويمكن التركيز على النقاط التالية المهمة لنجاح منطقة العملة المثلى : [1]

- تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية، فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء. تماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطا مهما جدا لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء.
- أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد أو الرواج بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة.
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج بصفة خاصة عنصر العمل، حتى تقل الضغوط على سوق العمل

[1] إبراهيم السقا، هل الاتحاد الأوروبي منطقة عملة مثلى؟، مجلة اقتصاديات الالكترونية، السعودية، تم الاطلاع على الموقع 2021/04/23، http://www.aleqt.com/2010/05/21/article_395863.html

المطلب الثاني: معايير محددات المنطقة النقدية المثلى

وتتمثل معايير منطقة العملة المثلى فيما يلي[1] :

أولا: معيار حركية عوامل الإنتاج : توصل ("ماندیل) Mundell1961 "من خلال بحثه في ماهية المعايير التي يجب توفرها من أجل إقامة منطقة نقدية مثلى بين مجموعة من الدول، تضمن تعظيم المنافع لجميع الأعضاء، إلى نتيجة مفادها أن الدول التي تعرف حركية كبيرة فيما بينها للعوامل الإنتاج و خاصة عنصر العمل مع وجود مرونة في الأسعار و الأجور ،يكون من مصلحتها الدخول في تكامل نقدي، لأن الحركية الكبيرة للعوامل الإنتاج تسمح بتصحيح اثر الصدمات الخارجية الغير المتماثلة التي تؤدى إلى تحول الطلب من دولة إلى أخرى داخل المنطقة النقدية، دون حاجتها إلى تخفيض سعر العملة المحلية للحصول على مزايا تنافسية في أسعار منتجاتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية ، تهدف التوسع في الإنتاج و تعويض خسائر الصدمة السلبية أي التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الخلل.

ثانيا: معيار درجة الانفتاح الاقتصادي :لقد تم اقتراح هذا المعيار من طرف الاقتصادي "ماكينون " Mckinnon1963، حيث يري أن درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول المكون للمنطقة النقدية هو أحد العناصر المهمة في تحليل مثالية المنطقة النقدية، فهو ينصح الدول الصغيرة التي تتميز بحجم اقتصادها الصغير والمنفتح بضرورة تثبيت سعر صرف عملتها المحلية مع شركائها الاقتصاديين أو الدخول معهم في عملة موحدة، كما يري "ماكينون أن" تكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة للتصحيح الاختلال هو دالة عكسية للدرجة الانفتاح الاقتصادي و أهمية المبادلات الثنائية.

ثالثا: معيار التنويع الإنتاجي : يسلط كنين (Kenen1969) من خلال هذا المعيار الضوء على أهمية التنويع في اقتصاديات الدول وأجهزتها الإنتاجية ، حيث يري أن الدول ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع تكون أقل تأثرا بالصدمات القطاعية مقارنة بالدول ذات التخصص الإنتاجي، و بالتالي يفضل لهذه الدول إتباع نظام سعر الصرف الثابت على عكس الدول المتخصصة التي تتبع نظام سعر الصرف المرن، و كما يري كذلك "كنين " بأن

[1] غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص183.

الاقتصاديات التي لها هيكل اقتصادي متنوع تكون قادرة بسهولة أكثر على تشكيل مناطق نقدية لأنها قادر على التغلب على الصدمات الغير المتماثلة بدون استعمال أداة سعر الصرف المرن [1].

و يشرح ك" نين أهمية وجود التنويع الاقتصادي في منطقة التكامل النقدي، من خلال ثلاثة نقاط التالية [2] :

- انخفاض الطلب على سلعة معينة من صادرات الاقتصاد المتنوع لا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة كما هو حاصل في الدول التي لا يحض اقتصادها بالتنويع الاقتصادي ف، السلعة التي انخفض الطلب عليها تمثل جزءا ضئيلا من الاستخدام الكلي .
- إن انخفاض الطلب الأجنبي على سلعة معينة يمكن أن يعوضه ارتفاع الطلب على سلعة أخرى من المكونات العديدة لسلة الصادرات لهذا الاقتصاد المتنوع، وبالتالي حجم الصادرات الكلي لا يتأثر سلبا إذا الانخفاض.
- يكون أثر تغير الصادرات على الاستثمار المحلي ضعيف في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة، لكون الاستثمار المحلي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على الطلب المحلي وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية العديدة.

رابعا: معيار تماثل الصدمات : يعتبر تماثل الصدمات شرط ضروري من أجل تكوين منطقة نقدية مثلى، لأن الدخول في التكامل النقدي يعني فقدان الدول الأعضاء فيه الاستقلالية في إدارة سياساتها الاقتصادية وبالأخص السياسة النقدية، فلن يصبح في استطاعتها استعمال أداة سعر الصرف من أجل التكيف مع الصدمات الاقتصادية و امتصاصها، و تماثل الصدمات يكون عندما تتعرض المنطقة النقدية لضغوط انكماشية فأن جميع الدول الأعضاء فيها تعاني من هذه الضغوط و بنفس الدرجة، وحينما تتعرض المنطقة النقدية لضغوط تضخمية فأن كافة الدول الأعضاء في المنطقة سوف تواجه نفس الضغوط و بنفس الحدة، و في هذه الحالة يمكن تطبيق نفس السياسات الاقتصادية من أجل التكيف مع الوضع ، و تكون تكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة لإحداث التوازن منخفضة ،و على عكس من هذا في حالة عندما تتعرض دول المنطقة للصدمات غير متماثلة ، بحيث يكون هناك اختلاف و تباين في الوضعية الاقتصادية التي تسود في اقتصاديات الدول الأعضاء ،ك ن أ توجد دول أعضاء تواجه كساد و بقيت الدول الأخرى تواجه انتعاشا اقتصاديا، الأمر الذي لا يمكن معه الاعتماد على نفس السياسات

[1] غربي ناصر صلاح الدين المرجع السابق، ص 172.

[2] هيل جميل، " إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2005، ص 24.

الاقتصادية في كل الدول الأعضاء للمعالجة الخلل الذي ينشأ في أسواق السلع و العمل ،و بالتالي ارتفاع تكاليف فقد أداة سعر الصرف التي تسمح بسهولة التكيف مع هذا النوع من الصدمات ،و يكون من الأفضل لهذه الدول مواجهة الصدمات الغير متماثلة بشكل منفرد باستخدام أداة سعر الصرف و أدوات السياسة النقدية (ماندیل).[1]

نظرية التكاليف و المنافع:

تم تطوير أسلوب جديد يضع إطارا عاما لتحديد منطقة العملة المثلى ، حيث يأخذ جميع العوامل المحددة لها ، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة من المشاركة في منطقة العملة المثلى عندما تفوق منافعها تكاليفها ، ففي منطقة السوق الأوروبية المشتركة توجد أربع منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال خلق منطقة عملة بين بلدانها وهي2 :

- مردودات تنشأ عن الاقتصاد في الموارد بصورة رئيسية في المعاملات الخاصة بحقل الصيرفة والصرف الأجنبي.
- مردودات تنشأ عن إعادة توزيع الموارد ناتجة بصورة رئيسية من تجميع الاحتياطات في منطقة العملة
- مردودات ناشئة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التأكد ناتجة من تحديد سعر الصرف.
- مردودات ناشئة ذات كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية .

و وفقا لهذا الأسلوب يمكن تعريف منطقة العملة المثلى بالموازنة بين التكاليف و المنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة، فيجب تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها.

محددات المنطقة النقدية

يمكن وضع مؤشرات عامة تمثل محددات أساسية لمنطقة العملة المثلى وهي كما يلي:

- يجب على الدول الأعضاء في المنطقة النقدية أن تحقق التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية ، وكذا مستوى عال من قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال ، والتي سوف تساعد على إجراء عملية التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة ، سواء تعلق الأمر بالدول التي تتمتع بالفائض أو بالدول التي تعاني من الانكماش.

[1] Emilie J. Rutledge ,"Monetary Union in the Gulf: Prospects for a Single Currency in the Arabian Peninsula " ,Durham Modern Middle East and Islamic World Series, University of Durham ,2008,P120

- يجب أن تضم منطقة العملة المشتركة عددا معتبرا من الدول الأعضاء ، حتى يتم إجراء المعاملات الدولية داخل حدود المنطقة ، مما يساعد على منع أن تؤدي التقلبات في أسعار الصرف المركبة وأسعار صرف المناطق الأخرى ، إلى التأثير على مستويات الأسعار المحلية بدرجة كبيرة.
- يجب على الدول الراغبة في تشكيل المنطقة النقدية أن تحقق الانفتاح الاقتصادي، حيث أن درجة الانفتاح العالية تساعد على اعتماد نظام مرن لأسعار الصرف، كما أن التنوع الاقتصادي سوف يساعد على تلبية مستويات الطلب الداخلية وزيادة الروابط البينية للمنطقة.
- يجب الاتفاق على توحيد الأهداف الاقتصادية بين دول المنطقة المتكاملة.
- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء يساعد على التمويل في حالات الأزمات.

خلاصة الفصل

إن بلوغ مرحلة الاتحاد النقدي لأي تكتل كان إقليميا أو دوليا، يعتبر بمثابة تحقيق نموذج أسمى، الغاية منه إعلاء كلمة الوحدة في جميع المجالات و التخصصات، بغية الحد من سلبيات الصدمات التي تتعرض لها الأقطار العضو في الاتحاد، خصوصا و أن النماذج و المعايير التي تم التطرق إليها كانت بمثابة الخطوات البناءة في سبيل إرساء قواعد الاتحاد النقدي و هذا ما تم خلال عقود متواصلة، الأمر الذي أثبتته التجارب الأقطار سابقة من خلال الاتحاد الأوروبي و المراحل التي استلزمها لبلوغ اتحاد نقدي و عملة موحدة، ما يبرز قمة التنسيق و التكامل التي بلغتها دول الأعضاء فيه، على الرغم من الصعوبات و العراقيل.

إلا أنه لا يمكن تناسي بعض تجارب الدول النامية و مساهمتها في تحقيق اتحادات نقدية لمجابهة الأزمات الدورية، من خلال ما تم الإشارة إليه من وقائع و حقائق للمنطقة النقدية المثلى، يمكن القول أن الفصل الأول كان بمثابة إعطاء نظرة عن الجوانب النظرية للمناطق النقدية المثلى، و ذلك لإمكانية جميع أقطار العالم سواء متقدمة أو نامية في تشكيل منطقة عملة مثلى، لإبراز أهميتها و مدى مساهمتها في تطوير و استغلال الإمكانيات المتاحة لها على الرغم من ندرتها في ظل تكتلات و اتحادات رائدة.

الفصل الثاني

التجارب الدولية حول المناطق النقدية المثلى

تمهيد

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو التكامل، وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و عليه سنسلط الضوء في هذا الموضوع على هذه الظاهرة ذات الأهمية الكبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

شكل اعتماد خطة عمل لاجوس في عام 1980 بداية دفعة جديدة نحو تعزيز التعاون في جميع أنحاء القارة، وقد شجعت الخطة على إتباع نهج اقليمي لزيادة التنمية الاقتصادية، وهو ما أدى في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إلى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي في القارة.

المبحث الأول: المنطقة النقدية الأوروبية

المطلب الأول: نشأة و تطور النظام النقدي الأوروبي

لقد بدأ التفكير في الوحدة النقدية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أول خطوة على الطريق هي توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد الدفع الأوروبي (EPU) عام 1950 القائم على تنظيم التجارة و المعاملات المتعددة الأطراف و الذي كان بمقتضاه تسوية حسابات المدينين و الدائنين دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية و تتبع هذه الخطوة اتفاقيتين مهمتين: أولهما اتفاقية ورما الموقعة 1957 بين ست دول (فرنسا، ألمانيا ،إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج)التي قامت على إثرها السوق الأوروبية المشتركة بهدف إزالة الرسوم الجمركية و تحديد حركة انتقال الأفراد، الأموال، السلع و الخدمات و ، ثانيهما اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية[1] (EURATOM) ؛و قد شكلت المجموعتين السابقتين الذكر مع اتحاد الفحم و الطاقة 1951 ما سمي بالمجموعة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1969.[2]

و ازداد الاهتمام أكثر بالوحدة النقدية الأوربية منذ أواخر الستينات و بداية السبعينات، ففي نوفمبر 1969 قرر مجلس الجماعة الأوروبية خلال اجتماعه في لاهاي تخويل فريق مخصص يرأسه "بيرواند (WERNER) " والذي كان وزير المالية و رئس وزراء لكسمبورغ حيث وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية عام 1971 حيث اقترح انشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال مدة تتراوح من 7 الى 10 سنوات، حيث شكل أساسا صلبا اعتمد عليه في اتخاذ عدد من القرارات استهدفت بعضها وضع ضوابط معينة لسياسات الائتمانية التي يتعين على البنوك الأوروبية مراعاتها و الاشراف على تنفيذها ، واستهدفت بعضها الآخر انشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي وهو ما اعتبرت خطوة تمهيدية على طريق انشاء نظام نقدي أوروبي.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998، ص 68.

[2] عزت ملوك قناوي، " الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية " ، مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، العدد 425 -426 ، السنة الثالثة و التسعون ، القاهرة ، جانفي /أفريل 2002 ، ص 29.

[3] قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات و الآثار على المديونية لدول الجنوبية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 78

يحتوي مخطط Werner على كل العناصر المكونة للاتحاد الاقتصادي والنقدي المستقبلي وقد نص هذا التقرير على تأسيس بنيان لتحضير إنشاء الاتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980، من خلال الخطوات التالية:[1]

المرحلة الأولى: تخفيض من هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية ولاسيما الأنظمة البنكية.

المرحلة الثالثة: التثبيت القاطع لأسعار الصرف بين مختلف العملات.

كما اقترح التقرير بتأسيس مركز قرار للسياسة الظرفية (معدل الفائدة، تسيير الاحتياطيات، تكافؤ أسعار الصرف...). بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية، خاصة بالنسبة للميزانية وكيفيات تمويل العجز، اقترح Werner،تنسيق التشريعات الضرائبية القومية والتركيز على السياسات الهيكلية و الجهوية للشراكة الأوروبية، لقد أجلت التوقعات التي يحتويها تقرير Werner بسبب الاضطرابات النقدية التي عرفتها فترة 1971 إلى غاية 1973 ،ومن أهم هذه الاضطرابات عدم قابلية تحويل الدولار بالذهب، لكنها عادت ثانية اقتراحات Werner ليست بكاملها ولكن عاميتها لترسم الخطوط العريضة لتقرير. Delors تركت الدول الأوروبية الخطوات المؤسسة في التقرير، للحفاظ على أحد نظام حركات الصرافين في الدخل الأوروبي، إثر ذلك ظهر نظام الثعبان النقدي في 1972.

أولا: نظام الثعبان النقدي:

في أفريل 1972 تم إنشاء الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الالتزام بهامش ± 2.25% بالنسبة لأسعار صر ف عملاتها مقابل الدولار و بهامش ±1.25 % في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض و يسمي هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق "أي التحرك بحرية (كحركة الثعبان) لكن في حدود معينة (داخل النفق) فكان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هوامش ±1.25 %على جانبي السعر المركزي، لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية و ، خصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني و الليرة

[1] قحايلية أمال، مرجع سبق ذكره، ص173.

الإيطالية و الكرون الدانمركي[1] ، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، لإيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973 ،إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها و ، ذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25% كحد أقصي و إعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار و ذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة2.25% عن سعر التعادل و ، هذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود [2]، الأمر الذي أدي إلى البحث عن بديل آخر لنظام نقدي مستقر من أجل تحقيق أهدافها و هذا ما أدى إلى إعطاء دفعة فورية نحو إقامة نظام نقدي أوروبي فيما بعد.

ثانيا: نظام النقد الأوروبي ECV:

و استكمالا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي و تنسيق السياسات النقدية و الاقتصادية بينها ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني – الفرنك الفرنسي – الفرنك البلجيكي – الجيلدر الهولندي – الكرون الدانمركي – الليرة الإيطالية – الجنيه الأيرلندي – فرنك لوكسمبورغ و ، ترك باب الإنظمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنظمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU و يسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود ± 6% حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة و ، السعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف.[3]

قد انطوي النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من المعايير أهمها:[4]

[1] غزت ملوك قناوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] claude gnos, l'euro monnaie pour l'an 2000 . edition management , mai - 1999 , p 19.

[3] مجدى محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] غزت ملوك قناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18،19.

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية ECU في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء و يتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في سعر أحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى 25% من قيمة العملة.
- استخدام وحدة النقد الأوروبية ECU كأساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز±2.25 %مع إمكانية إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجيا.
- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح فيه.
- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطاتها الذهبية و20% من احتياطاتها من الدولار في صندوق النقد الأوروبي، و تستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية ECU كعملة للتدخل.
- تعزيز التعاون المالي و النقدي بين الدول الأعضاء في المجموعة اثني عشرة دولة أوروبية (كما يوضح الجدول رقم 01).

جدول رقم (2-1): يوضح الأوزان النسبية للعملات الداخلة في العملة الأوروبية

م	العملة	الوزن النسبي للعملة في الإيكو				
السنوات		1979	1998	1991	1995	1998
1	المارك الألماني	33	30.36	3.36	3,33	31.7
2	الفرنك الفرنسي	19.8	19.32	19.32	20.49	20.49
3	الجنيه الإسترليني	13.3	12.6	12.6	10.44	13
4	الحلدر الهولندي	10.5	9.49	9.49	10.44	9.9
5	الفرنك البلجيكي	9.6	8.09	7.78	8.57	7.5
6	فرنك لكسمبورغ	_	_	0.31	0.34	0.34
7	الليرة الإيطالية	9.5	9.78	9.87	7.17	7.8

8	**البيزيتا الإسبانية**	_	5.15	5.15	4.24	4.1
9	**الكرون الدنماركي**	3.1	2.52	2.52	2.72	2.6
10	**الجنيه الإرلندي**	1.2	1.12	1.11	1.04	1.1
11	**الإسكودا البرتغالية**	_	0.78	0.78	0.71	0.7
12	**الدراحمة اليونانية**	_	0.7	0.7	0.47	0.4

المصدر: عمر سليمان «، تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و مستقبل اليورو كعملة دولية»، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، السنة 13 ،العدد 1،2 ،كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1999 ص5.

ومع نهاية عام 1985 تم الاتفاق على تعديل أسعار الفائدة على وحدة النقد الأوروبية بالإضافة إلى موافقة المجلس الأوروبي على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية من خلال البدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة، مع توقيع لوثيقة الأوروبية الموحدة في بداية جانفي 1986 في لاهاي تم منح البرلمان الأوروبي حق المشركة في إصدار التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية للدول الأعضاء.[1]

في جوان 1988 أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الاتحاد لجنة برئاسة " جاك ديلور" تضم محافظي البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي ذو لك لوضع الخطوات التي تقضي في نهاية الأمر إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي علي ثلاث مراحل، ويضم ثلاث قواعد أساسية لهذه الوحدة هي:[2]

- التحويل الشامل للعملات .
- تكامل البنوك والأوراق المالية.
- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

[1] عزت ملوك قناوي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

كما أقترح التقرير إنشاء نظام نقدي للبنوك المركزية ESCBهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف ويكون على البنك المركزي الوطني تنفيذ السياسات الموجهة من قبل كلجنة متابعة لـ ESCB.

المطلب الثاني: معايير الانضمام الى المنطقة النقدية الأوروبية:

أولا: معاهدة ماستريخت: تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية ماستريخت و ذلك في ديسمبر 1991، حيث اسفرت هذه القمة عن اتفاق الرؤساء و الحكومات الأوروبية على تكثيف و تثمين عرق التعاون بين الشعوب المعينة ،حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية، والمالية، والأمنية ،والدفاعية ،و إلى السياسة الخارجية ،كما وضعت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993بعد التصديق عليها و إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية و تشمل معاهدة ماستريخت الخطوط العريضة التالية:[1]

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة ؛
- متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة و مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمي(صندوق التلاحم).

نقاط الاتفاقية:[2]

- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون مستهلك هم عدد سكان دول المجموعة الأوروبية (بلجيكا، فرنسا، اليونان، اللوكسمبورغ، ايرلندا، إيطاليا، البرتغال، اسبانيا، بريطانيا، هولندا والدانمارك).
- تحقيق السوق الداخلية .
- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد

[1] صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة، "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، 2003، ص18.

[2] سمير صارم، اليورو، دار دمشق، سوريا، 1991، ص ص 91،92.

- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية

ولكي تصبح معاهدة ماستريخت سارية المفعول يتعين التصديق عليها بواسطة جميع الدول الأعضاء ذلك الوقت، لقد كان القادة السياسيون الذين وافقوا على المعاهدة في ديسمبر 1991 واثقين أنه سيصادق عليها من دون صعوبة وتصبح نافذة المفعول مع بداية 1993 ولكن هذا لم يحدث. ففي جويلية 1992 صدم الدنمارك الجماعة برفض المعاهدة في استفتاء شعبي، وفي سبتمبر وافق الفرنسيون بأغلبية ضئيلة جدا على المعاهدة في استفتاء شعبي[1]. ولكن الاتفاقية اعتبر ت سارية المفعول من قبل جميع الأعضاء بمجرد التوقيع عليها.

كما أقر المجتمعون في المعاهدة ثلاث مراحل للوصول الى العملة الموحدة وهي: [2]

المرحلة الأولى: تبدأ في جويلية 1990و تهدف إلى تحرير حركة رأس المال، كما تركز دول الأعضاء خلال هذه المرحلة على الوصول إلى درجة عالية من التقارب بين السياسات الاقتصادية النقدية، كما تجتنب حدوث عجز مفرط في موازناتها العامة، كما تم الاتفاق أيضا على قيام اللجنة الأوروبية لمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993.

المرحلة الثانية :وتبدأ في جانفي 1994 ، يتم خلالها تنفيذ مجموعة من السياسات و البرامج الاقتصادية لتحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل :معدل التضخم، سعر الفائدة، عجز الموازنة و أسعار الصرف كما يتم خلال هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI)و أتفق على أن تحل هذه المؤسسة محل ما يعرف بلجنة البنوك المركزية و صندوق التعاون النقدي الأوروبي، كما تتولى هذه المؤسسة التنسيق بين السياسات النقدية لدول الأعضاء و تشجيع استخدام وحدة النقد الأوروبية و ذلك على أن يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية و ، متابعة أداء الدول الأعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة أوروبية موحدة و ، حدد لهذه المرحلة الفترة من جانفي 1994 حتى أواخر 1997 و ذلك بصورة أولية لإعطاء الدول الأعضاء فرصة استيفاء شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية و ، يمكن أن تتم هذه الفترة تلقائيا إلى أول جانفي 1999.

المرحلة الثالثة :وتبدأ هذه المرحلة مع بداية عام 1999 ، حيث يتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية و غير قابلة للتعديل و يصاحب ذلك الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية

[1] كامل البكري، الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص 182،183.

[2] مغاوري شلبي، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2000، ص ص 11،12.

الجديدة، كما يتم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية لدول الأعضاء و ، يقوم بالإشراف على هذا النظام البنك المركزي الأوروبي، الذي يمثل السلطة النقدية فوق القومية.

نتائج اتفاقية ماستريخت: طبقا لاتفاقية ماستريخت قد تم تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بدءا من الفاتح جانفي من عام1993 وبذلك حققت دول المجموعة الأوروبية حلما مشتركا قضى بضرورة إنشاء سوق اقتصادية مشتركة، ويعتبر إنجاز السوق الأوروبية الداخلية الموحدة خطوة أساسية على طريق تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتظهر أهمية السوق الأوروبية المشتركة من خلال تأمينها للحريات التالية:[1]

أ- **حرية انتقال البضائع** :تخضع المعاملات التجارية بين دول المجموعة الآن لقواعد التجارة الداخلية، بدلا من قواعد الاستيراد أو التصدير الخارجية المعمول بها سابقا، وذلك بالنسبة لكل السلع، وتطلب ذلك إقامة توازن بين القوانين المختلفة بين البلدان الأوروبية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب والقيود على السلع لحماية الإنتاج الوطني والمستهلك والبيئة، وبموجب قوانين السوق الجديدة يمكن للمواطنين أخذ احتياجاتهم الشخصية من بلد لآخر داخل المجموعة، ودون أية قيود جمركية وهذا الأمر تطلع إليه المواطنون الأوروبيون منذ فترة طويلة.

ب- **حرية انتقال الأشخاص** :ويشمل ذلك حرية السفر والإقامة والسكن واختيار مكان العمل والاستقرار لمواطني المجموعة، ويحق بموجب القوانين الجديدة أن يمارس كل مواطن العمل الذي يقوم به في وطنه الأصلي وذلك داخل دول المجموعة وبموجب بطاقة شخصية، وسيشكل هذا الأمر فرص لليد العاملة الأوروبية للبحث عن فرص عمل ومعيشة أفضل وهو مسعى كان يتعرض للكثير من المصاعب سابقا.

ج- **حرية انتقال رأس المال** :ويتضمن التحرير الكامل لانتقال رأس المال داخل دول السوق، وضمان حق البحث عن أفضل الاستثمارات داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة.

د- **حرية انتقال الخدمات** :وذلك بإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات برا وبحرا وجوا.

[1] سمير صارم: اليورو، المرجع السابق، ص ص 91، 92.

المطلب الثاني: معايير الانضمام الى الوحدة النقدية الأوروبية:

أثير الكثير من الجدل حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية هل يجب أن يتحقق التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، أو أن تحقيق الوحدة الاقتصادية هي التي يؤدي إلى تقارب مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء.[1]

وجاءت معاهدة ماستريخت لتضع حدا لهذا الجدل من خلال تحديدها لجملة من المعايير الاقتصادية المطلوب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة الموحدة. وتتضمن هذه المعايير: معدل التضخم، سعر الفائدة، وأسعار الصرف والسياسات المالية الداخلية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).

أولا: معدل التضخم

حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5 % عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث .إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2 % إلى 3 %، وتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7 %. ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار وبمعدلات أقل من 3 %، ولقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان.

ثانيا: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3 % من ناتجها المحلي الإجمالي .وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي الدانمارك وفرنسا وايرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة في حين حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3 %، هولندا 3.6%. أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18 %، إيطاليا 10.5 %، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام

[1] مغاوري شبلي، اليورو و الآثار، المرجع السابق، ص14.

بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقتراب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت. وهذا دليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

ثالثا: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:[1] نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 %من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية .ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة حققت هذا المعيار (60 % وأقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129 %، ايرلندا 103 %، إيطاليا 101 % .وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد الأوروبي.

رابعا: سعر الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 % بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

خامسا: سعر الصرف: واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن أي السماح بتقلبات النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (النطاق الضيق من 2 إلى 6 % والنطاق الواسع 15 %). وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الإيرلندي[2]، وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .وتطبيقاً لهذه المعايير واستناداً إلى نصوص اتفاقية ماستريخت تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص19.

[2] فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة والتطور و الآثار، العدد61، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000، ص ص 38، 39.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة،[1] أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا. وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو.

المطلب الثالث: أهداف النظام النقدي الأوروبي:

إن وجود نظام نقدي أوروبي موحد سيؤكد الوحدة الاقتصادية و سيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء و خاصة في مجال النقدي و المالي، إذ أن إنشاء الاتحاد النقدي و العملة الموحدة سيهدف تحقيق الاستقرار في منطقة اليورو و ذلك بإتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي إذ أن معاهدة ماستريخت قد عهدت لنظام البنوك المركزية الأوروبية مهمة الحفاظ على الاستقرار في الأسعار و ، منحته بذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية ، و لا يمكن للسياسة النقدية و حدها تحقيق استقرار الأسعار إلا إذا صاحبها الانضباط المناسب على صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي بأكمله، إذ أن معاهدة ماستريخت بفضل ما تؤمنه من تنسيق جيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء ستساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو و ، هذا أمر أساسي من وجهة نظر السياسة النقدية و ، نظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة و تنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة و ، بفضل نظام العقوبات الذي وضع ضد العجز المفرط و مساعدة ذلك النظام على اجتناب مثل ذلك العجز فقد عملت المعاهدة على أن تجنب الاقتصاديات التي تدار بحكمة عبء تأمين مخاطر لا مبرر لها و ، هناك دليل واضح على ما أبداه الأوروبيون من جدية معالجة القضايا المالية في منطقة اليورو و يتمثل في أن يكون لمجلس وزراء الاتحاد نفوذا كبيرا على ميزانيات الدول الأعضاء، فضلا عن ذلك تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه الوحدة النقدية :

- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية (اليورو) على المستوى الدولي.
- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، التكاليف، و زيادة المنافسة.
- تحسين وضعية دول الاتحاد الأوروبي الاقتصادية و الاجتماعية من حيث: معدلات النمو، التشغيل، مستوى المعيشة .....
- المساهمة في تحقيق استقرار للعلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص40.

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: الملامح الاقتصادية والنقدية

أولا: الملامح الاقتصادية:

تتشابه دول مجلس التعاون الخليجي في ملامحها الاقتصادية تشابها كاملا تقريبا، ويمكن التركيز على تلك الملامح المشتركة بإيجاز.

تغطي دول مجلس التعاون الخليجي مساحات شاسعة من الصحاري تشح فيها الموارد الزراعية، وتندر فيها الصناعة، ويقل فيها السكان المحليون، وبالتالي عنصر العمل مما يؤدي إلى أن تتوافد عليها عمالة أجنبية، ويغزر فيها النفط بحيث يؤلف إنتاجه معظم دخولها القومية، والنسبة العظمى من صادراتها، وتحصل منه هذه الدول على جل إيراداتها، ونظرا إلى ضخامة هذه الإيرادات وضيق الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها، فإن هذه الدول تراكم فوائض مالية ضخمة توجِهها عادة نحو الاستثمار في سوق النقد والمال الغربية، وكذلك في استثمارات حقيقية في دول أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، كما أن ضخامة هذه الإيرادات تجعل الدخول القومية لهذه الدول من بين أعلى مثيلاتها في العالم وبالتالي ارتفاع متوسطات دخول الأفراد فيها، ومع ذلك تبقى هذه البلدان ذات اقتصادات محدودة وأسواق ضيقة، وتؤلف دول مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية ضخمة وصل إجمال دخولها القومية في نهاية عام 2007 إلى حوالي 800 مليار دولار[1].

تشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية لدى جميع دول المجلس، مكونة 92% من تلك الإيرادات بالنسبة للكويت، 81% بالنسبة للسعودية، 77% بالنسبة لعمان، 76%بالنسبة لدولة الإمارات، 74% بالنسبة لدولة البحرين، 56% بالنسبة لدولة قطر التي تحصل في نفس الوقت على إيرادات ضخمة من صادراتها من الغاز الطبيعي[2].

وعلى وجه العموم، لا تفرض هذه الدول ضرائب دخل مهمة على مواطنيها، وتحافظ على ميزانيات حكومية متوازنة عموما، أو بعجز مالي قليل نسبياً، وتفرض رسوم جمركية منخفضة على معظم المنتجات، وتتبع سياسات غير

[1] السيد علي عبد المنعم ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (نوفمبر)(2008) ،.ص80.

[2] جامعة الدولة العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي الموحد ، القاهرة : الأمانة العامة ، 2005.

تضخمية متمثلة بأسعار صرف ثابتة تجاه الدولار، ولا تفرض قيود على الصرف الأجنبي، ولا على الاستثمارات وحركات رأس المال، وتتبع سياسات اقتصادية حرة، وتسمح بتدفق حر لرأس المال وبحرية تحويل العملات.

وتلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في اقتصاديات هذه الدول، فهي دول مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الاستهلاكية و الرأسمالية، ويجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجيا يجري باتجاه الدول المتقدمة الرأسمالية أما التجارة البينية فيما بينها فهي ضئيلة لا تتعدى10% من مجموع تجارتها الخارجية. وتجدر الإشارة أيضا إلى ميزة أساسية تتميز بها هذه الدول وهي دول مصدرة لرأس المال.

ثانيا: الملامح المالية والنقدية:

تتشابه هذه الدول من حيث سياساتها المالية والنقدية المشجعة عموما للاستثمار والتجارة الخارجية الحرة، وقد استخدمت أسعار الصرف بشكل فعال كمرتكز أسمي من خلال ربط عملاتها بالدولار بأسعار صرف ثابتة، وهو الترتيب الذي كان جاريا العمل به فعلياً لعقود عديدة ومن ثم أصبح قاعدة رسمية ابتداء من أوائل عام 2003.

أما نقديا، فإن المصدر الرئيسي للنمو في القاعدة النقدية هو الإنفاق الحكومي و التراكم في الاحتياطات الأجنبية، وكلاهما يشكلان مقادير ضخمة، أما المصدر الآخر الأقل أهمية فيتمثل بالائتمان المصرفي للقطاع الخاص[1].

وتتصف السياسات النقدية بعدم فعاليتها عموما، خاصة من حيث الرقابة النقدية الكمية و المتمثلة في أسعار الخصم لدى البنوك المركزية، ومتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، وعمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة، ويعود ذلك إلى السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك التجارية بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية المحلية، وغياب اقتراض البنوك التجارية من البنوك المركزية مما جعل من الصعب على الأخيرة أن تفرض رقابة فعالة على حجم النقد في هذه الأقطار.

ويلعب القطاع المالي دورا مهما في البلدان المذكورة، ذات الاقتصادات المفتوحة، بسبب الغياب العملي للرقابة على المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، وعلى التحويلات المالية والحركة الحرة لرأس المال، ولهذا السبب فإن كثيرا من التقلبات الاقتصادية في أسعار الفائدة مثلا، وفي الريوع على الأوراق المالية، وفي الطلب الأجنبي على الصادرات، يتم نقلها إلى الاقتصادات المحلية من خلال القطاع المالي، وبسبب عدم فاعلية وسائل السياسة النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، خاصة منه ما يتعلق بالنفقات الحكومية، تميل إلى التأثير في الاقتصادات المحلية.

[1] تشانشيبي كريم، نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية، ورقة قدمت إلى : التكامل النقدي العربي، ص184.

ومن الناحية الأخرى تتصف نظم الصرف في دول المجلس، بكونه حرة، ولا توجد فيها قيود على حركة رأس المال، وبكون عملاتها قابلة للتحويل بشكل كامل، وليس هناك قيود على استعمال العملات المختلفة، ولا على رقابات على أسعار الصرف فيما يتعلق بالمدفوعات الرأسمالية، سواء بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين.

أما سياسات سعر الصرف الأجنبي التي أتبعتها هذه الدول حتى الآن كانت تهدف دائما إلى الحفاظ على أعلى درجة من الاستقرار الممكن بين عملاتها وعملات شركائها التجاريين، بهدف التخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية في الأسعار والتكاليف المحلية، وكذلك بهدف دعم الأسواق المالية المحلية وتطويرها.

المطلب الثاني: نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه

أولا: نشأة المجلس التعاون الخليجي

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس تعاون دول الخليج العربية تحديدا دقيقا, فمنذ منتصف الستينات ,اخذ التعاون بين دول الخليج اكثر من شكل ,كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون.

-فمنذ بداية السبعينات ,تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين دول الاعضاء مثل :اتفاقية التعاون بين الكويت والامارات العربية المتحدة في يونيو 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في افريل سنة 1975.

- وبالاضافة الى تلك الاتفاقيات , فقد تم اقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج , وعلى امتداد الخمس سنوات التالية , بدأت تتبلور الكثير من الافكار واصبحت الفكرة تلقي قبولا , خاصة وان الظروف الامنية تشهد تطورات خطيرة[1] .

- وتم الاعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981 , بتوقيع قادة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودلة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الاساسي للمجلس في القمة الولي التي عقدت في امارة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة . بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا الى وحدتها , وعلى اهمية قيام تعاون وتكامل بعض

[1] وصاف سعيدي ، مجلس التعاون الخليجي (دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي) ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، سطيف ، 2004 ، ص ص 2-3.

اعضائه في المجالات الاقتصادية الموحدة بين دول الاعضاء فيه , والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الانتاج التقنية والاتصال والنقل , وفي السياسات المالية والنقدية[1].

ثانيا: أهداف مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من الدوافع والأهداف التي كانت وراء إنشاء مجلس التعاون الخليجي

1-الدوافع الامنية:

كان مفهوم الأمن القومي الإقليمي من المفاهيم الأساسية التي قام عليها هذا الاتحاد الاقليمي , فمع تزايد الاخطار التي تهدد المنطقة , ومع وجود معارضة من بعض الاطراف للتدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ,دعت المملكة السعودية إلى قيام المجلس إستجابة لثلاث مخاطر أساسية هي : الثورة الإرانية , الحرب العراقية الارانية , الغزو السوفياتي الافغانستاني.

وترى الدول الغربية أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تعد وحدة دفاعية قوية أما التهديدات الخارجية فإمكاناتها الحربية وعدد القوات وعدد السكان لاتجابه العراق أو إيران , ولكن واقعيا يجب عدم المغالاء في التركيز في المشاكل الدفاعية بالنسبة لهذه الدول, لأن هناك ثلاث نقاط أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار :

أ- أن دول مجلس التعاون من غير المتوقع أن تبدأ بالدخول في معركة مع أي دولة مجاورة , فأقصى ما تطمع فيه هذه الدول بجانب الأمن الداخلي هو أن يمنعوا اي إقتحام مع التركيز على الحدود البحرية .

ب- أن لديها أصول إقتصادية هامة فوجود الاحتياطي الاستراتيجي الكبير من البترول سيجعل الدول الصناعية الكبرى تتدخل لحفظ الاستقرار بالمنطقة في حالة وجود أي تهديد حربي أكبر من طاقات الدول الست .

ج – أن دول الخليج تعلم تماما أن جميع المعدات التي يمكن ان تشتري , مهما كان حجمها ومستواها وإمكانياتها تكون عديمة الفائدة طالما لا توجد القوى البشرية أو القوات البشرية (المشاة) التي تستخدم هذه الامكانيات.

2 -الدوافع الاقتصادية:

حيث أن هناك العديد من الدوافع الاقتصادية التي دعت الى اللجوء الى تكامل اقتصادي بين دول الخليج العربي في مجمله:

[1] سمير أمين وآخرون ، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2004 ، ص 77 .

أ- وفرة رأس المال في معظم الدول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار , ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

ب- تشابه الانظمة الاقتصادية للدول الاعضاء إذ تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وتبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات

ج-تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة ولا يوجد بينها حواجز طبيعية تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر ما يسمح بسهولة الاتصال البحري بينهما , ومن ثم تنامي التدفقات المختلفة للأشخاص والسلع وغيرها .

د- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلية لكل منها وخاصة امام الصناعات ذات الحجم الكبير لأجل هذا يعتبر ضم هذه الاسواق , وجعلها مفتوحة أمام منتجات الدول.

هـ- بروز عصر التكتلات الاقتصادية, مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل إقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الاجنبية.

ر- اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل , مما يجعل اقتصادياته مرتبطة وتابعة للاقتصاديات المتقدمة , فتصبح عرضة ومتأثرة بالتقلبات والضغوط الاقتصادية الخارجية, فالتكامل الاقتصادي فيما بينها يتيح لها تقليص التبعية الاقتصادية وتحقيق الاعتماد على الذات لتلبية الحاجات الأولية ويخلق لها وضعا تفاوضيا أقوى وأفضل لمواجهة هذه الضغوط الاقتصادية.

ح- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

المطلب الثالث: مدى انطباق منطقة العملة المثلى على الاتحاد النقدي الخليجي

باعتبار أن منطقة العملة المثلى هي الأساس الذي قامت عليه نظرية الاتحاد النقدي , سنحاول معرفة مدى انطباق منطقة العملة المثلى على الاتحاد النقدي الخليجي.

أولا: مدى انطباق المنهج التقليدي:

وهي معرفة مدى إنطباق بعض المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكون منطقة عملة مثلى لدول مجلس التعاون الخليجي.

***إنتقال عوامل الانتاج:** على الرغم من أن المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981م نصت على حرية تنقل الاشخاص والاموال واليد العاملة, إلا أن الواقع يشير الى أ، حركة عوامل الانتاج بين هذه الدول وخاصة حركة اليد العاملة هي محدودة نسبيا[1] .

وذلك لنقص الأيدي العاملة الوطنية وإرتفاع العمالة الاجنبية فيها , أما بخصوص إنتقال رؤوس الاموال فلا يوجد اية قيود على حركته سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل .

***التكامل المالي** : بعد تكامل الاسواق المالية بدول المجلس من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 2001م حيث نصت المادة الخامسة على تكامل السوق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والانظمة المتعلقة بها وسعيا لتحقيق هذا التكامل بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة حتى يتمكن مواطني دول المجلس الطبيعين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الاسواق المالية بدول المجلس بسهولة.

***الانفتاح الاقتصادي** : إن Mckinnon يعتبر أن منطقة ما تكون منفتحة إقتصاديا إذا تميزت بوجود انفتاح تجاري بين اقتصاديات الدول المكونة لها , وأن زيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه الاقطار يزيد من إنفتاحها على بعضها البعض , إلا أن دول المجلس تتميز بإنخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها , وذلك على الرغم من ارتفاع ناجم عن اقامة الاتحاد الجمركي في سنة 2003م والسوق المشتركة في سنة 2008م.

***تنوع الانتاج والصادرات:** تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأحادية الانتاج, فهي تعتمد بصفة رئيسية على سلعة واحدة ألا وهي النفط ,وبالتالي فهو يعتبر المصدر الاول للدخل في جميع دول المجلس , حيث يساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة2011م , هذا ما يؤدي الى عم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية, بحيث أن أي تغيير يحدث في النفط سيؤثر ليس فقط في حجم تجارتها الخارجية, ولكن أيضا على مستوى الاستخدام والاستثمار والطلب المحلي.

***تشابه معدلات التضخم** :إن التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي يتأثر يتأثر بالتضخم العالمي , وذلك بسبب ارتباط هذه الدول مع العالم الخارجي خصوصا في الواردات , حيث تستورد الجزء الاكبر من احتياجاتها , ما يجعلها عرضة لضغوط تضخمية خارجية متشابهة, بانتقال التضخم إليها من خلال إرتفاع أسعار السلع التي تستوردها.

[1] هيل عجمي جميل (إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، سنة 2005.ص131

***تشابه معدلات النمو** : دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بتقارب معدلات نموها الاقتصادي , نظرا لتشابه هياكلها الانتاجية , وذلك لان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد بصفة أساسية على القطاع النفطي.

***تقلبات أسعار الصرف الحقيقية** : تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتشابه تحركات اسعار الصرف الحقيقية وذلك نتيجة إعتمادها على الدولار الامريكي ,

حيث إبتداء من سنة 1980م تم ربط الريال العماني بالدولار , بينما ارتباط الريال القطري والدرهم الإماراتي والريال السعودي والدينار البحريني بحقوق السحق الخاصة والتي يحتل فيها الدولار الوزن الاكبر,وثم ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة من عملات شركائها التجاريين الرئيسين.

***تماثل الصدمات** : تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتماثل الصدمات خصوصا الخارجية منها , كون أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على النفط , وبالتالي فهي تكون عرضة للتغيرات التي يشهدها سوق النفط العالمي , وهوما يعكس كذلك التقارب النسبي في معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي فيما بينها

ثانيا: مدى انطباق المنهج الحديث:

ينطوي المنهج الحديث على مقارنة تكاليف ومنافع الانضمام الى اتحاد نقدي وتكوين منطقة نقدية موحدة , ومن اهم التكاليف هي تكلفة التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الصدمات , والتي تكون اكبر كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها هذه الدول غير متماثلة , وباعتبار دول المجلس تتعرض لصدمات خارجية متماثلة وتتميز بوجود حركة نسبية في عوامل الانتاج , مما يؤكد امكانية[1] هذه الدول لاتباع سياسة اسعار صرف ثابتة بين عملاتها , اما بخصوص استعمال السياسة النقدية والمالية بشكل فردي من طرف الدول الاعضاء لصالح الاتحاد النقدي , ففي حالة دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه السياسات النقدية لهذه الدول باعتبارها غير فعالة في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي .

فالسياسة الانفاقية تعتمد على الايرادات النفطية , وعدم اعتمادها على الضرائب في تمويل نفقاتها العامة , وبالتالي فإن التنسيق السياسات النقدية والمالية في دول المجلس لايعتبر عائق كبير بالنسبة لهم .

اما بخصوص تكلفة الانتاج الاقتصادي الذي أكد عليها krugman والتي تؤدي إلى ظاهرة التخصص في إنتاج السلع , وبما أن دول مجلس تتميز بتوحد الانتاج فهي لاتعاني من هذه التكلفة , أما فيما يتعلق بمنافع الاتحاد

[1] عبد المنعم السيد علي ، مرجع سابق الذكر، ص13

النقدي الخليجي فيمكن تقسيمها إلى قسمين: الاول وهي المنافع المباشرة بانخفاض تكاليف المعاملات وإزالة تقلبات اسعار الصرف والذي يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات وكذلك حجم التجارة البينية , وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. والقسم الثاني: وهي المنافع الغير مباشرة التي تعمل على تعزيز الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف تحسين المقدرة على التعامل مع تحديات تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتعزيز الانضباط المالي العام وزيادة شفافية الاسعار , وبالتالي نجد ان تكاليف الاتحاد النقدي المقترح تنفيذه بين دول المجلس اقل من المنافع الناجمة عنه.

المبحث الثالث: منطقة غرب افريقيا:

لا تعتبر اهداف افريقيا القارة اهدافا محدودة، وذلك بالنظر الى التطلعات التي تقدمها في اطار العمل المشترك، ورغم ان القارة تتسع لنحو اربعا وخمسين دولة تنخرط في العديد من جماعات العمل والمجموعات الاقتصادية والاتحادات النقدية، و يتوقف اطار الاهداف حول ذلك فقط بل يتصل الى تحقيق وحدة سياسية واقتصادية بين دول القارة من خلال انشاء عملة مشتركة لإفريقيا وإنشاء بنك مركزي مشترك بحلول سنة 2021 ، وقد حددت استراتيجية الاتحاد الإفريقي قبل الوصول الى هذا الهدف أن تقوم انشاء بخمس اتحادات نقدية في خمس اتحادات اقتصادية اقليمية في القارة، حيث ستكون تلك الاتحادات الإقليمية مرحلة وسيطة تؤدي في النهاية الى اندماجها وانشاء بنك مركزي افريقي واحد وعملة موحدة .

المطلب الأول: نشأة منطقة غرب افريقيا:

أنشئ الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا بمعاهدة سنة1962 وحل محل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الفرنسية وضم هذا الاتحاد في عضويته 08 دول هي " بنين، بوركينافسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، توغو "، وقد تقرر ضمن هذا الاتحاد إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك المركزي عملة دولة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية المسماة الوحدة النقدية بالفرنك الإفريقي، CFA وذلك اعتمادا .وهذا البنك يعتبر جزءا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ثم أعيد تسميته وعدلت على الفرنك الفرنسي سابقا معاهدة إنشائه سنة1973، ووقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، عندما تقرر نقله إلى مقره الحالي في السنغال.[1]

وقد أنشأت الدول الأعضاء في هذا الاتحاد بنك التنمية لغرب إفريقيا، وحدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة، تضم كل دول إقليم غرب إفريقيا، وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة البينية والتحويلات النقدية الأخرى، بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية. وركزت على اهداف اقتصادية معتبرة منها اعادة النظر في اقتصادات الدول الأعضاء الى جانب التركيز على التنسيق بين الهيئات المتخصصة في دول الاتحاد، والشروع في المشاريع التكاملية، غير ان العديد من القيود الهيكلية الى جانب ضعف اقتصادات الدول الأعضاء ال تزال تعتبر من معوقات تلك العملية.

[1] رحاب عثمان محمد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، النشر الدوري لـ افاق افريقية، العدد السابع، 2001 ،ص 46.

الجدول (2-2) يوضع أعضاء اتحاد غرب افريقيا

المجموعات الاقتصادية	الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية
الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا	بنين، بوركينافسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سي ارليون، توجو

المصدر: من انجاز الطلبة بالاعتماد على مجموعة الدراسات

المطلب الثاني: مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا

تطورت من خلال ظهور العديد من الاتحادات نوردها في:[1]

أولا: الوحدة الاقتصادية لإفريقيا الغربية: أنشأت هذه الوحدة في عام 1974 من 7 دول تعتبر مجموعة من (Wasce) و التي تشكل مجموعها 70 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 1994، و تتضمن هذه الوحدة كل من بنين ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر، والسنغال. كان يهدف هذا التكتل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية بتسهيل إقامة المشاريع الوحدوية حيث كانت ترتكز إستراتيجية التكامل على محورين: الأول هو التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة و التي من المفروض تكون معتمده بحلول عام 1987، و الثاني تحرير المبادلات التجارية البينية نهائيا بدون أي حواجز.

كذلك إنشاء صندوق التضامن التمويل المشاريع الإقليمية بالرغم من الآمال التي كانت معلقة على نجاح هذا التكتل لتميزه عن سابقه بوجود انسجام أكبر بين أعضاؤه وتخصص أكثر في كل دولة إلا أنها لم تنجز ما اتفقت عليه وعلى رأسها السوق المشتركة برغم القدر الضئيل من التحرير الذي شمل حوالي 428 منتج.

ثانيا: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا : أنشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في الأعضاء في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا وذلك سنة 1966 ، وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في عام 1959 ، ويهدف هذا الاتحاد الجديد إلى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين تلك الدول، إلى جانب إقامة

[1] نصير أحمد و آخرون، إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الإفريقية " الواقع والتحديات"، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 . 03 ديسمبر 2019، ص ص 332-333.

تعريفة جمركية منخفضة على التجارة البينية، وزيادة الرسوم المفروضة على الواردات، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد في إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم مع توزيع عائد الضرائب ورسوم الاستيراد المشتركة بين الدول الأعضاء ، إلى جانب وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، لكن على الرغم من وجود الإطار المؤسسي والتنظيمي للعمل المشترك ضمن هذا الاتحاد إلا أن تلك الدول استمرت بشكل منفرد في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد .

ثالثا: الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية: أسست هذه الوحدة في عام 1975 بالمصادقة على اتفاقية لاغوس " Lagos" تتضمن 16 دولة وهم: الرأس الأخضر ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، نيجيريا ، توغو ، بنين ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر، سنغال ، غينيا ، ليبيريا ، سيراليون .[1]

تهدف هذه الوحدة إلى إنشاء سوق موحدة للدول الأعضاء الذي يشكل حوالي 220 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 1994. من جهة أخرى كانت تنشد تحقيق التعاون والتنمية في القطاعات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت وسائل عدة أهمها تحرير كلي للمبادلات التجارية الإقليمية، تحرير انتقال عوامل الإنتاج، إنشاء صندوق التعويضات، تنسيق السياسات النقدية والميزانية و الزراعية مع التخفيض التدريجي و المستمر للتعريفات الجمركية على السلع ذات المنشأ المحلي و إزالتها نهائيا بحلول عام 1989، وأخيرا تطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة بحلول عام 1990.

و في عام 1993 أدخل تعديل على طريقة عمل المجموعة و يشكل مؤتمر الرؤساء الهيئة العليا للمجموعة. وتنص المعاهدة على إنشاء محكمة لحل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها وتطبيقها تضم المجموعة 16 دولة، 9 منها فرنكوفونية و5انجلوفونية ولا تتحدثان البرتغالية.

المطلب الثالث: الاهداف الاقتصادية والنقدية لتكتل دول غرب افريقيا

تتمثل اهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا والتي استوحت من اهداف الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا في التركيز على تحقيق مواءمة وتنسيق السياسات الوطنية وتعزيز التكامل بين البرامج والمشاريع والأنشطة، وخاصة في الجانب الزراعي والصناعي، والنقل، والاتصالات وكذا في جانب التمويل، والضرائب، وسياسات الإصلاح

[1] المرجع نفسه، ص333.

الاقتصادي، والتنسيق في المسائل القانونية والبيئية الى جانب التركيز بدرجة مهمة على إنشاء سوق مشتركة من خلال ما يلي القيام بما يلي :[1]

- تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية فيما بين الدول الأعضاء
- إنشاء منطقة للتجارة الحرة واعتماد تعريفة خارجية مشتركة
- وضع سياسة تجارية مشتركة .
- فك العقبات التي تعترض حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، والحق في الإقامة والتأسيس .
- إنشاء وحدة اقتصادية من خلال اعتماد سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية
- وتوحيدها بين جميع دول الجماعة تعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع إيلاء الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء ال سيما الساحلية والجزرية الصغيرة في الدول الأعضاء مثل الرأس الاخضر .
- تشجيع وتعزيز العالقات وتعزيز تدفق المعلومات
- اعتماد سياسات سكانية تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود توازن بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية
- التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء.

ويمكن القول أن الاهداف المسطرة في اطار هذا الاتحاد تركز اساسا على التغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها تلك الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال تحقق التكامل الاقتصادي. ويمكن القول في هذا الاطار أن اهداف هذا التكتل هي اهداف ممكنة التحقق غير أن هناك العديد من العقبات التي تعترض بشكل خاص مسيرة الاتحادات النقدية الإفريقية والتي تتمثل اساسا في تعدد اهداف تلك الاتحادات، الى جانب تعدد عضويات الدول

[1] صديقي احمد، و آخرون، واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 2017، ص106.

ضمن نفس تلك الاتحادات، وهو ما يمكن ان يؤدي بشكل خاص الى تشتت الجهود التكاملية للدول والتجمعات، بسبب تعدد التزامات الأطراف.[1]

[1] صديقي احمد، و آخرون، المرجع السابق، ص107.

خلاصة الفصل

كان القصد من وراء هذه الدراسة هو التعرف على التكامل الاقتصادي النقدي في مجموعة من الدول في مناطق مختلفة (المنطقة النقدية الأوروبية، منطقة التعاون الخليجي، منطقة غرب افريقيا)، ويعتبر انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية التي تساعد على تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والمزايا المالية الكبيرة مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل، وتتجه الدول إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها هدفه تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وتنمية التبادل التجاري وتحقيق مزيد من الفوائد المشتركة بين بلدان المجموعات الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة وصفية لإمكانية إقامة منطقة نقدية مغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

تمهيد

إن تنسيق السياسات النقدية للدول المغاربية أمر ضروري لنجاح مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، ومن وراءه الاتحاد النقدي المغاربي وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية في المنطقة أن تعمل على تجانس استراتيجياتها فيما يتعلق باختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية، وبالتالي تعظيم مكاسب الدخول في اتحاد نقدي للدول الأعضاء وتقليص تكلفة التنازل عن السيادة النقدية لصالح هيئة مشتركة هي البنك المركزي المغاربي الذي سيكون مسؤولا عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية الموحدة.

ومن بين أساليب قيام اتحاد نقدي إقليمي أسولب المنطقة النقدية المثلى، وقد ارتأينا من خلال هذا الفصل إسقاط المعايير الأساسية لا قامة منطقة نقدية مثلى على منطقة المغرب العربي معتمدين على عينة دول الجوار الجزائر والمغرب وتونس.

المبحث الأول: واقع الاقتصاديات المغاربية

المطلب الأول: السياسة النقدية في الدول المغاربية

استخدمت البنوك المركزية المغاربية عدد من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة من اهمها:

- نوافذ الإيداع والإقراض.
- عمليات السوق المفتوحة.
- مزادات بيع وشراء النقد الأجنبي، لدعم مستويات السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار السعري.

واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال العام سعيها إلى تحديث الأطر التشغيلية للسياسة النقدية لضمان كفاءتها وفاعليتها في دعم الاستقرار السعري وحفز النمو الاقتصادي. في هذا الإطار عملت هذه المصارف على تبني إصلاحات نقدية تستهدف[1]:

– تدعيم الإطار العام لإدارة السياسة النقدية من خلال تطوير نماذج توقعات السيولة بالتعاون مع وزارات المالية.

– تطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث عدد من الأدوات بآجال زمنية أكثر ملائمة للقطاع المصرفي، وتوفير التسهيلات بالعملات الأجنبية، إضافة إلى تعديل بعض أدوات السياسة النقدية لضمان فاعليتها في إدارة السيولة.

– تنشيط سوق تعاملات ما بين البنوك المحلية (الأنتربنك) لتشجيع المصارف على إدارة السيولة بشكل أكثر كفاءة.

– تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يتلاءم مع نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية في بعض البلدان، والترتيبات المختلفة المتعلقة بالتحول لنظام سعر صرف أكثر مرونة في بلدان أخرى.

– تطوير أسواق الدين بالعملة المحلية من خلال تطوير كل من السوق الأولي والثانوي لأدوات الدين.

– استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية (Macro prudential tools) بهدف دعم قدرة المصارف المركزية على تحقيق الموائمة المطلوبة بين نمو الائتمان لدعم أنشطة الإقراض والتنويع الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

[1] اتحاد موقع على متوفر.والنقدي المغاربي الاقتصادي الاتحاد مشروع لتأسيس توفرها الواجب الشروط :المغاربي التكامل المغاربية، المصارف اتحاد :المغاربية المصارف: www.ubm.org.tn

– استحداث آليات لتشجيع المصارف على منح الائتمان القطاعات الاقتصاد الحقيقي من خلال حزم تحفيزية التمويل الميسر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، نشطت تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لدعم أوضاع السيولة وللحد من أثر مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع العام للائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وذلك على النحو التالي[1]:

في الجزائر، نتج عن بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة تأثر أوضاع السيولة المحلية ، استدعى ذلك من بنك الجزائر العودة إلى تقديم تسهيلات إعادة التمويل للمرة الأولى منذ سنوات طويلة تركزت فيها تدخلات البنك المركزي على امتصاص فائض السيولة.

في تونس، تم رفع سعر فائدة السياسة النقدية مرتين خلال العام لترتفع من4.25 في المائة في عام 2016 إلى 5 في المائة بنهاية عام 2017 وهو الرفع الأول منذ ثلاث سنوات. جاء ذلك في ظل ارتفاع مستويات التضخم والضغوط التي واجهت العملة المحلية التي تراجعت مقابل اليورو بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي.

بناء عليه، ارتفعت أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك إلى.4.86 في المائة بنهاية العام الماضي بالمقارنة مع 4.25 في المائة عن عام 2016. وتم انطلاقا من نهاية عام 2017 العمل بنموذج جديد لمنحنى أسعار الفائدة لعمليات تداول سندات الخزينة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهو ما يمكن من تطوير عمليات السوق المفتوحة وتسعير السندات على أساس أسعار السوق .

وسيسعى البنك خلال العام الجاري إلى مواصلة تطوير فاعلية مؤشر سعر فائدة تعاملات ما بين البنوك التونسية تونيبور"TUNIBOR" والذي تم تبنيه عام 2016 كمعدل إرشادي لنسب الفائدة المقترحة على مبادلات السيولة بدون ضمان بين البنوك النشيطة في السوق النقدية بالدينار وذلك بثمانية آجال تتراوح من يوم واحد إلى اثني عشر شهرا. من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة اعتماد هذا المؤشر رسميا كسعر فائدة مرجعي لمختلف العمليات المصرفية قصيرة الأجل .

في المغرب، وعلى ضوء الضغوطات التي واجهت أوضاع السيولة، ضخ بنك المغرب 8.41مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال عام 2017 مع تسجيل أعلى مستوى أواخر شهر أغسطس وصل إلى 7.74 مليار درهم للإبقاء

[1] الجزائر ، والمغرب (2005-2012) ، مجلة تونس، حالة التقارب لمعايير المغاربي الاتحاد دول استيفاء مدى مصطفى، العرابي الحميد، عبد لخديمي التكامل الاقتصادي، العدد 06 جوان 2015، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، ص 121.

على متوسط سعر الفائدة المرجح في سوق تعاملات ما بين البنوك قريبة من سعر الفائدة الرئيسي. ساهم ذلك إضافة إلى تأثير تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتيجة ارتفاع قيمة اليورو وبلوغ التضخم في المغرب مستوى أقل عموما من البلدان الشريكة والمنافسة في تحسن الأوضاع النقدية خلال النصف الثاني من عام 2020 يعمل البنك المركزي على تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطوير تسهيلاته التمويلية بالعملة الأجنبة وأدوات توفير الائتمان لقطاع الصيرفة الإسلامية، كما يتوقع أن يشهد عام 2021 تفعيل اتفاقيات إعادة الشراء الشاملة بين البنوك التي يجري العمل على توقيعها في المرحلة الحالية.

المطلب الثاني: توحيد سياسة سعر الصرف بين البلدان المغاربية :

تعتمد هذه الفكرة على تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي ألمغاربي يمكن أن يكون تعزيز الاندماج داخل المنطقة المغربية بمثابة هامش أمان ضد التأثير الممكن لاحتدام التوترات التجارية العالمية .فإذا تصاعدت الحمائية في الأسواق التقليدية، يصبح بمقدور بلدان المغرب أن تعوض جانبا من خسائر التصدير والنمو عن طريق القيام بمعاملات تجارية إضافية داخل المنطقة. وعلى هذه الخلفية، تناقش هذه الجزئية إمكانات الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي كمصدر للنمو لم يستغل بعد و زيادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي يمكن أن تخلق ديناميكية إيجابية للانتقال إلى معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار .ومن شأن زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة أن تتيح الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأسعار أقل، وتحفيز المنافسة، وتشجيع الابتكار والتنوع، وزيادة الشفافية، والحد من المكاسب الريعية، وصولاً إلى زيادة الإنتاجية والنمو في كل البلدان .ويمكن أن يكون هذا الاندماج الإقليمي أداة قوية، تكملها السياسات المحلية، لرفع النمو الممكن في المغرب العربي، وخلق فرص العمل.

ويتم ذلك بتنسيق سياسات سعر الصرف بين الدول المغاربية تكون شبيهة بتلك التي اعتمدتها دول منطقة الأورو قبل إطلاق العملة المشتركة.

تنسيق سياسة الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب وفق آلية عمل الإتحاد الأوروبي .سنقوم في هذا الشأن بعرض التطورات المتعلقة ب:

سعر الصرف الدينار الجزائري – الدرهم المغربي ، ثم سعر الصرف الدينار الجزائري – الدينار التونسي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة 2000-2017.

سعر الصرف الدرهم المغربي – الدينار الجزائري ، ثم سعر صرف الدرهم المغربي – الدينار التونسي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة 2000-2017.

سعر صرف الدينار التونسي –الدينار الجزائري ، ثم سعر صرف الدينار التونسي – الدرهم المغربي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة2000- 2017.

الجدول رقم (3– 1)معدلات تغير الدينار الجزائري مع الدرهم المغربي والدينار التونسي

السنة	الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	الدولار الأمريكي مقابل الدرهم المغربي	الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي	الدينار الجزائري مقابل الدرهم المغربي	الدينار الجزائري مقابل الدرهم التونسي	% معدل تغير الدينار الجزائري مقابل الدرهم المغربي	% معدل تغير الدينار الجزائري مقابل الدينار التونسي
2000	75,26	10,63	1,37	0,14	0,02	***	***
2001	77,22	11,30	1,44	0,15	0,02	3,67	2,30
2002	79,68	11,02	1,42	0,14	0,02	-5,51	-4,23
2003	77,39	9,57	1,29	0,12	0,02	-10,56	-6,69
2004	72,06	8,87	1,25	0,12	0,02	-0,53	3,81
2005	73,28	8,87	1,30	0,12	0,02	-1,70	2,43
2006	72,65	8,80	1,33	0,12	0,02	0,08	3,48
2007	69,29	8,19	1,28	0,12	0,02	-2,34	0,94
2008	64,58	7,75	1,23	0,12	0,02	1,50	3,17
2009	72,65	8,06	1,35	0,11	0,02	-7,59	-2,58
2010	74,39	8,42	1,43	0,11	0,02	2,03	3,53
2011	72,94	8,09	1,41	0,11	0,02	-1,98	0,31
2012	77,54	8,63	1,56	0,11	0,02	0,33	4,36
2013	79,37	8,41	1,62	0,11	0,02	-4,83	1,62
2014	80,58	8,41	1,70	0,10	0,02	-1,49	2,92
2015	100,69	9,76	1,96	0,10	0,02	-7,04	-7,53
2016	109,46	9,81	2,15	0,09	0,02	-7,61	0,73

2017	110,96	9,69	2,42	0,09	0,02	-2,51	11,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع

http://www.worldbank.org/en/access-to-information

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدرهم المغربي ، والدينار التونسي ، تميز بعدم الاستقرار، وفوارق متباينة في التقلبات وصلت إلى أكثر من 11 بالمائة سنة 2017. حيث تشير الإحصائيات إلى أن أغلب السنوات تعدى معدل التقلب في العملة الجزائرية مقابل عملات دول الجوار 2.5 بالمائة ، كما تميز الدينار الجزائري بعملة منخفضة مقابل كل من الدرهم المغربي والدينار التونسي بالمقارنة مع الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (3-2): معدلات تغير سعر صرف الدرهم المغربي مع الدينار الجزائري والدينار التونسي

السنة	الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	الدولار الأمريكي مقابل الدرهم المغربي	الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي	الدرهم المغربي مقابل الدينار الجزائري	الدرهم المغربي مقابل الدينار التونسي	% معدل تغير الدرهم المغربي مقابل الدينار الجزائري	% معدل تغير الدرهم المغربي مقابل الدينار التونسي
2000	75,26	10,63	1,37	7,08	0,13	***	***
2001	77,22	11,30	1,44	6,83	0,13	-3,54	-1,33
2002	79,68	11,02	1,42	7,23	0,13	5,83	1,35
2003	77,39	9,57	1,29	8,08	0,13	11,80	4,32
2004	72,06	8,87	1,25	8,13	0,14	0,53	4,36
2005	73,28	8,87	1,30	8,27	0,15	1,73	4,20
2006	72,65	8,80	1,33	8,26	0,15	-0,08	3,40
2007	69,29	8,19	1,28	8,46	0,16	2,40	3,36
2008	64,58	7,75	1,23	8,33	0,16	-1,48	1,64
2009	72,65	8,06	1,35	9,02	0,17	8,21	5,42
2010	74,39	8,42	1,43	8,84	0,17	-1,99	1,47

2,33	2,02	0,17	9,02	1,41	8,09	72,94	2011
4,02	-0,33	0,18	8,99	1,56	8,63	77,54	2012
6,78	5,07	0,19	9,44	1,62	8,41	79,37	2013
4,48	1,51	0,20	9,59	1,70	8,41	80,58	2014
-0,53	7,58	0,20	10,31	1,96	9,76	100,69	2015
9,02	8,23	0,22	11,16	2,15	9,81	109,46	2016
13,98	2,58	0,25	11,45	2,42	9,69	110,96	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع

http://www.worldbank.org/en/access-to-information

تقوم السلطات النقدية في المملكة بتحديد سعر صرف الدرهم على أساس سلة من اليورو والدولار، بنسبة 60 في المائة و40 في المائة، حسب التعاملات الخارجية، والنسبة الكبرى لليورو لما تشكل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي من أهمية.

عرف سعر صرف الدرهم المغربي نوع من الاستقرار على مدار طول فترة الدراسة، حيث عرف نوع من التدني في قيمته سنوات 2000-2003 ، ليعاود بعده التحسن والاستقرار، مع تقلبات طفيفة لا تتعدى الواحد في المائة، وهذا لاعتماده نوع من نظام التثبيت.

مع العلم أن المملكة المغربية قامت خلال سنة 2018 بتحرير العملة وإعطائها نوع من التليين، من أجل الوصول نظام مرن خلال مدة 15 سنة والتي ينصح بها أغلب الاقتصاديين في هذا المجال. حيث قررت السلطات النقدية في المملكة اعتماد نظام صرف جديد، سيحدد فيه سعر صرف الدرهم داخل نطاق تقلب نسبته +2,5 بالمئة -2,5 بالمائة، عوض +0,3 بالمائة -0,3 بالمائة[1].

[1] مصطفى قماس، اختبار الدرهم المغربي... ترقب انعكاسات التوسّع بتحرير سعر الصرف، مقال في جريدة العربي الجديد، فيفري 2019.

الجدول رقم (3-3) معدلات تغير سعر صرف الدينار التونسي مع الدينار الجزائري و الدرهم المغربي

السنة	الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	الدولار الأمريكي مقابل الدرهم المغربي	الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي	الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري	الدينار التونسي مقابل الدرهم المغربي	% الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري	% الدينار التونسي مقابل الدرهم المغربي
2000	75,26	10,63	1,37	54,91	7,75	***	***
2001	77,22	11,30	1,44	53,67	7,86	-2,25	1,34
2002	79,68	11,02	1,42	56,05	7,75	4,42	-1,33
2003	77,39	9,57	1,29	60,06	7,43	7,17	-4,15
2004	72,06	8,87	1,25	57,86	7,12	-3,67	-4,18
2005	73,28	8,87	1,30	56,48	6,83	-2,38	-4,03
2006	72,65	8,80	1,33	54,58	6,61	-3,36	-3,29
2007	69,29	8,19	1,28	54,07	6,39	-0,93	-3,25
2008	64,58	7,75	1,23	52,41	6,29	-3,07	-1,61
2009	72,65	8,06	1,35	53,80	5,97	2,65	-5,14
2010	74,39	8,42	1,43	51,97	5,88	-3,41	-1,45
2011	72,94	8,09	1,41	51,81	5,75	-0,31	-2,28
2012	77,54	8,63	1,56	49,64	5,52	-4,18	-3,87
2013	79,37	8,41	1,62	48,85	5,17	-1,60	-6,35
2014	80,58	8,41	1,70	47,46	4,95	-2,84	-4,29
2015	100,69	9,76	1,96	51,33	4,98	8,15	0,53
2016	109,46	9,81	2,15	50,96	4,57	-0,72	-8,27
2017	110,96	9,69	2,42	45,86	4,01	-10,00	-12,26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع

http://www.worldbank.org/en/access-to-information

عرف الدينار التونسي استقرار في قيمة عملته، والتي تتميز بقوتها مقارنة مع الدينار الجزائري والدرهم المغربي، هذا الاستقرار عرف نوع من الانحراف بعد الأحداث السياسية التي عرفتا الجمهورية بعد 2011.

يربط العديد التراجع في سعر صرف الدينار بالمناخ السياسي الغير مستقر في تونس منذ ما يقارب الخمس سنوات. فالدولة أصبحت تواجه مطالب اجتماعية طارئة و الوظيفة العمومية أصبحت مثقلة بالانتدابات الجديدة مما يفرض على الدولة مصاريف جديدة لدفع الأجور و نفقات التصرف ولتعويض المتضررين من النظام السابق. زد على ذلك المشاكل التي ضربت احد القطاعات الحيوية في الاقتصاد التونسي ألا وهو إنتاج و تصدير الفسفاط الذي يمثل موردا هاما للخزينة من العملة الأجنبية. هذا القطاع الذي أصبح يتكبد خسائر ضخمة بسب توقف الإنتاج و تردي الوحدات الإنتاجية.

و لكن هذا التراجع في العملة يمكن تفسيره بجملة من الأسباب الواضحة:

- عجز متواصل في الميزان التجاري؛
- ارتفاع قيمة الأموال المحوّلة من طرف الشركات الأجنبية؛
- تراجع مداخيل السياحة؛
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

من خلال الجداول السابقة يتبين أن أسعار الصرف بين الجزائر وتونس والمغرب غير مستقرة، وإذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنسيق في سياسات سعر صرف عملاتها الوطنية مع بعضها البعض وجب الالتزام بما يلي:

- ضرورة وجود رغبة السياسة لذلك؛
- ضرورة التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي؛
- إتباع نظم أو آلية صرف تقوم على تثبيت عملات كل من الجزائر و تونس و المغرب مع بعضها البعض أو اعتماد عملة حسابية مشتركة فيما بينها يمكن أن تتحول هي ذاتها إلى عملة موحدة فيما بعد، كما تحولت الوحدة النقدية الأوروبية السابقة الايكو (ECU) European Currency Unit إلى اليورو؛
- اعتماد صندوق مشترك للتدخل لدعم أسعار صرف العملات التي تتعرض إلى ضغوط، و تقديم العون المالي لبلدان العجز وفق شروط معينة؛
- قابلية كاملة و دائمة و متبادلة لتحول بين عملات الجزائر و تونس و المغرب؛

يجب على الجزائر و تونس و المغرب تحقيق درجة عالية من التنسيق بين السياسات المالية و النقدية أو سياسات نقدية و مالية مشتركة كشكل من أشكال التعاون البنوك المركزية لهم، ثم تحويلها إلى منظومة بنوك مركزية أو مؤسسة نقدية مركزية.

[1] وجدي بن سعد، الدينار التونسي- أزمة في الأفق، مقال منشور على الموقع: https://nawaat.org/portail/2016/06/08/.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمدى توافر معايير المنطقة النقدية المثلى في الدول المغاربية

سنتطرق غي هذا المبحث إلى مجموعة من المعايير التي لها علاقة مباشرة بإنشاء المنطقة النقدية المثلى وهي: الانفتاح التجاري، الصدمات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي بالإضافة إلى مصداقية السياسة النقدية

المطلب الأول: حركة اليد العاملة ما بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

تُظهِر تونس والجزائر والمغرب كلّها انخفاضاً في معدلات البطالة على مدى السنوات العشر الماضية. ويُعزى هذا الانخفاض، في الدرجة الأولى، إلى تغيّر الاتجاهات الديموغرافية، مثل تباطؤ النمو السكاني، لاتزال معدلات البطالة لدى النساء والشباب مرتفعةً. وطبّقت الدول الثلاث عدداً من السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل والحدّ من البطالة.

وتبدو مستويات الهجرة الرسمية بين البلدان المغاربية ضعيفة، بالرغم من أن حرية انتقال العمالة كانت أحد أهداف اتحاد المغرب العربي. وبينما ال تزال المعلومات المتاحة عن حجم الهجرة بين بلدان المغرب العربي تقريبية بسبب نقص البيانات، تشير المعلومات المتاحة إلى أن مستويات الهجرة بين بلدان المنطقة ال تزال متدنية. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، بلغت نسبة المهاجرين في مجموع سكان المنطقة 1 %فقط، وكانت نسبة العمال المهاجرين من مجموع العاملين أقل (5.0 %) مقارنة بالمناطق الأخرى ويعد المغرب العربي مصدرا للمهاجرين، حيث يعد كل من المغرب والجزائر وتونس من بين أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين في العمال. ولا تزال الهجرة من بلدان المغرب العربي موجهة في معظمها نحو بلدان الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي والتجاري بين الدول المغاربية

في عام 1989، قامت بلدان المغرب العربي الخمسة – وهي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس – بإنشاء اتحاد المغرب العربي لتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي فيما بينها. وبعد مضي ثلاثين عاما، لا تزال هناك إمكانات كبيرة لم تستغل بعد في مجال التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية أكثر من أي وقت مضى، نظرا لحاجة هذه البلدان إلى خلق الوظائف لسكانها الذين يتسمون بارتفاع نسبة الشباب ومعدل النمو السريع.

ومن شأن التعجيل بالاندماج الإقليمي أن يرفع معدل النمو، ويخلق وظائف جديدة، ويتيح فرصا لحوالي 100 مليون نسمة.

و بالرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة، لا يزال حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي محدودا .إذ تقل مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة عنها بين بلدان المنطقة وباقي العالم .ويبلغ حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي % 16 في إفريقيا و % 19 في أمريكا اللاتينية و % 51 في آسيا و % 54 في أمريكا الشمالية و % 70 في أوروبا.

ولا تتخذ البلدان المغاربية الثلاثة أياً من بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسيا لها .فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا، وهو ما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية والجهود المبذولة مؤخرا من جانب فرادى البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا .وتمثل بلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعد الاقتصادات المتقدمة الأقرب جغرافيا من المغرب العربي، مقصدا لما يزيد على نصف صادرات جميع البلدان المغاربية الشكل البياني 1) وفي تونس والجزائر فقط، تمثل الصادرات إلى بلدان المغرب العربي نسبة كبيرة من مجموع التجارة (حوالي % 10 و 4% من الصادرات على الترتيب.)

وتتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة .ففي عام2016 ، شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية :صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، أما باقي التدفقات التجارية الأخرى، فكانت جميعها محدودة .وتوجد بعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لا تدخل ضمن تدفقات التجارة الإقليمية على الإطلاق .فعلى سبيل المثال، لا تحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، وأشباه الموصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية .وبوجه عام، توجد 20سلعة محتملة يمكن أن تشملها التدفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية.

الشكل (3-1) يبين الاتجاه التجاري في بلدان المغرب

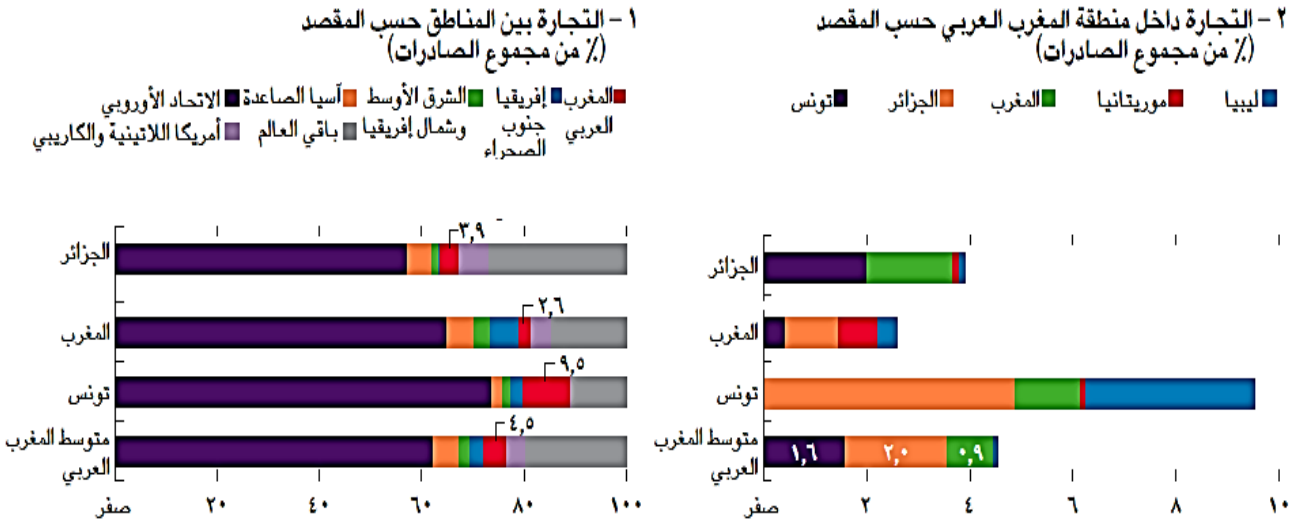

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام 2017 لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث :التنويع الاقتصادي ما بين الدول المغاربية:

أولا: معايير التنويع الاقتصادي

1: التنوع الاقتصاد الجزائري:

سيتم التركيز في هذا العنصر على تنوع الصادرات والواردات كدالة مهمة على تنوع الاقتصاد الجزائري من عدمه.

أ – التنويع في الصادرات:

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الناتج المحلي الإجمالي فقط ، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي. فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظاً بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية. إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران تنويع الصادرات مع النشاطات الإنتاجية.

يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية التي وزعت إلى ثمانية مجموعات هي: المواد الغذائية؛ الطاقة وزيوت التشحيم؛ مواد أولية؛ منتجات خام؛ منتجات نصف مصنعة؛ معدات زراعية؛ المعدات الصناعية؛ السلع الاستهلاكية .

ونتائج المعامل مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-2) : معامل هيرفاندـ هيرشمان لتنوع الصادرات

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعامل H	0,95 74	0,94 75	0,94 00	0,96 02	0,96 02	0,97 01	0,96 78	0,96 63	0,96 23
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعامل H	0,96 44	0,95 98	0,95 71	0,95 69	0,95 31	0,93 56	0,91 52	0,90 84	0,94 00

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات : ***Evolution des Echanges de Marchandises*** **على الموقع:** http://www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل هيرفاند- هيرشمان، كان قريب من الواحد الصحيح، طوال فترة الدراسة حيث قارب 0.97 للسنوات 2003- 2013.

نتائج الجدول تدل على أن الصادرات الجزائرية تكاد تكون ذات تركز مطلق.

ب- التنويع في الواردات:

يمثل التنويع في الواردات وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها. وبذلك، فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

للوصول إلى تقييم لمدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعاً في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسة المشابهة لتوزيع الصادرات وعددها ثمانية فئات والنتائج كالأتي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3) : معامل هيرفاندـ هيرشمان لتنوع الواردات

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعامل H	0.39 62	0.38 77	0.38 42	0.37 62	0,23 51	0,25 43	0,24 67	0,22 69	0,24 85
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعامل H	0,27 73	0,27 06	0,23 65	0,18 35	0,19 42	0,18 32	0,19 00	0,19 53	0.19 01

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات : ***Evolution des Echanges de Marchandises*** **على الموقع:** http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل هيرفاندـ هيرشمان كان في حدود 0.4 في سنة 2000، وهو معامل يدل على أن هناك تنوع مقبول في الواردات الجزائرية، ليأخذ بعها منحى تصاعدي ليصل 0.19 سنوات 2016-2017.

وبشكل عام فإن الواردات في الاقتصاد الجزائري غير مركزة في فئات محددة، وأنها متنوعة بصورة تكاد تكون مطلقة، وأن الاقتصاد الجزائري يستورد كل شيء. إن معيار التنوع الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري يبين وجود تنوع كبير في الواردات الجزائرية، وأن الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية المنتقلة عبر قناة الواردات في حالة حدوث تغيرات في التكاليف وارتفاع أسعارها، وبالتالي السلطات الجزائرية مضطرة لاعتماد مرونة في نظام سعر الصرف كحاجز صد أولي للتخفيف من حدة زيادة تدفقات الواردات.

أم في حالة الصادرات في الاقتصاد الجزائري يعاني من تركز اقتصادي شديد، هذا التركز ليس مبني على تخصص في إنتاج سلعة معينة، وإنما على مورد ريعي ناضب، لا يخضع للتنافسية وإنما سعره يتحدد في السوق الدولية ، وهو عرضة لتقلبات عنيفة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري في دورات اقتصادية مختلفة. وبالتالي فإن اعتماد على نظام صرف ثابت يزيد من عمق الصدمة لغياب التنويع الاقتصادي وتنوع هياكل الإنتاج، ومن ثم فواجب الاعتماد على نظام صرف فيه من المرونة الكافية من أجل الوقوف كحاجز صد أولي للدفاع عن تغير الأسعار في السوق الدولية.

2: تنويع الاقتصاد المغربي بين الزراعة والصناعة:

أ: الانتاج الزراعي:

يحظى القطاع الزراعي في المغرب بأهمية خاصة؛ حيث يُمثّل حوالي 14- 20٪ من الناتج المحليّ الإجمالي، ويعمل حوالي 43٪ من إجمالي العمالة في هذا القطاع في المناطق الريفية؛ حيث بلغت نسبة العمالة فيها 78٪، ومن الجدير بالذكر أنّ 80٪ من الأراضي الصالحة للزراعة تقع في مناطق جافة أو شبه جافة، و 15٪ فقط من الأراضي مروية[1].

تحتل الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب مساحة 98,950 كم2، أيّ ما يُعادل 22.1٪ من إجماليّ مساحة الأرض، وعلى الرغم من أنّ نسبة 42% من هذه الأراضي تُعتبر جافةً نتيجة انخفاض معدّل هطول الأمطار فيها عن 400 ملم، إلّا أنّ الحبوب والحيوانات المجترّة فيها تُعدّ عناصر أساسية في نظام إنتاج هذه الأراضي، وتُستخدم هذه الأراضي لزراعة العديد من المحاصيل؛ كالآتي[2]:

43٪ محاصيل الحبوب. 7٪ المحاصيل المتنوعة، مثل؛ الزيتون، واللوز، والحمضيات، والعنب، وأيضًا التمر. 3٪ البقوليات. 2٪ الأعلاف. 2٪ الخضروات. 2٪ البذور الزيتية والمحاصيل الصناعية، مثل؛ الشمندر السكري أو بنجر السكر، وقصب السكر، والقطن.

أنواع الزراعة في المغرب:

تُقسم الزراعة في المغرب إلى نوعين رئيسيين كالآتي[3]:

الزراعة التقليدية: تعتمد على مزارع صغيرة في المناطق البعلية – أيّ تعتمد في الريّ بشكل أساسيّ على مياه الأمطار– ويعتمد إنتاج هذا القطاع على الحبوب، والبقوليات، بالإضافة إلى إنتاج الماشية.

زراعة السوق: وتتركز في المناطق المروية؛ وعلى الرغم من أنّها تُمثّل نسبةً قليلةً من الأراضي الزراعية، إلّا أنّها تُساهم بنسبة 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 75٪ من الصادرات الزراعية، وذلك من خلال التكامل بين نظاميّ

[1] جون بيير شوفور. المغرب في افق 2040 : الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي. ملخص واشنطن، دي سي :البنك الدولي.

[2] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

[3] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

المحاصيل والمواشي اللذين يُمثّلان المصدر الرئيسي لدخل غالبية الأسر الريفية. يُمارس 44٪ من سكان المغرب زراعة الكفاف التقليدية؛ أيّ يعتمد إنتاجهم بشكلٍ كلي على هطول الأمطار، بالتالي يرتبط الناتج السنوي الزراعي الإجماليّ ارتباطاً وثيقاً بالمعدّل السنوي لهطول الأمطار، لذلك يُؤثّر انخفاض معدّل هطول الأمطار بشكلٍ كبير على نتاج القطاع الزراعي، والذي بدوره سيُؤثّرعلى الاقتصاد سلبياً، لهذا يُعدّ المناخ المعتدل ومعدّل هطول الأمطار من أهم العوامل التي تُساهم في تنمية قطاع الزراعة في المغرب[1].

أُقيمت العديد من السدود ومشاريع الريّ على معظم الأنهار الرئيسية في المغرب؛ بما في ذلك نهر سبو في الشمال الغربيّ، والذي يُمثّل إلى جانب روافده حوالي 45٪ من موارد المياه في المغرب، أمّا بالنسبة للريّ في المناطق الريفية فتُستخدم الينابيع والآبار، وتحويل مجاري المياه القادمة من التلال، وكذلك السدود والخزانات الحديثة[2].

المشكلات التي تواجه الزراعة في المغرب: يُعدّ تغيّر المناخ وانتشار الجفاف من المشكلات الرئيسية التي تُواجه الزراعة في المغرب، فعلى مدى عقود كان المغرب يُعاني من الجفاف بشكلٍ دوري كلّ 3 سنوات، ويُتوقّع مع حلول عام 2050م ارتفاع درجات الحرارة بحوالي 3 درجات مئوية، وانخفاض معدل هطول الأمطار بنسبة 10٪، وبالتالي سيزداد الطلب على المياه بمقدار 6 أضعاف، ممّا سيُؤثّر سلباً على معظم الأراضي الزراعية في المناطق ذات معدلات هطول الأمطار المنخفض، وهذا ما دفع الحكومة لمحاولة تحلية مياه البحر للاستخدام الزراعي بهدف التقليل من آثار تغيّر المناخ[3].

تُؤدّي فترات الجفاف الطويلة إلى تدهور التربة؛ حيث يُهدّد التصحّر حوالي 80٪ من الأراضي في المغرب، بينما يُؤثّر تآكل التربة على نصفها تقريباً، كما يُؤدّي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة الضغط على الموارد، وإزالة الغطاء النباتي الطبيعي، بالإضافة إلى تلوث المياه نتيجةً لارتفاع مستويات الترسيب والطمي في الخزانات والمحيطات؛ لذلك تُحاول الحكومة معالجة هذه القضايا من خلال الآتي[4]:

زيادة بنية الريّ التحتية؛ تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف؛ التشجيع على التقليل من الحراثة المكثّفة التي أدّت إلى فقدان المواد العضوية في التربة.

[1] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

[2] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

[3] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

[4] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

ب- الصناعة في المغرب:

يلعب القطاع الصناعي دوراً رئيسياً في اقتصاد الدولة؛ حيث يُساهم بنسبة 21٪ من قيمة الصادرات والتحويلات المالية، ويتميّز المغرب بالعديد من الصناعات، وأهمّها؛ الطاقة المتجددة، والصناعات في مجال الطيران، وصناعة السيارات، والإلكترونيات، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات، والأغذية، والأدوية، والتعدين[1].

أدخلت المغرب قبل 4 سنوات سياسةً صناعيةً جديدةً عُرفت باسم خطة التسريع الصناعي، والتي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي الحالي في الناتج المحلي الإجمالي من 14٪ إلى 23٪ بحلول عام 2030م، وخلق 500,000 فرصة عمل جديدة، حيث طوّرت المغرب رؤية عالمية متكاملة تدمج كل من التصدير والسوق المحلي من أجل الاستفادة بشكل أفضل من إمكاناتها وتحقيق نمو مستدام فيها.

- أ: **القطاعات الصناعية في المغرب:**

فيما يأتي توضيح لبعض القطاعات الصناعية في المغرب[2]:

معالجة الأغذية: تُعتبر ثاني أكبر صناعة في المغرب نتيجةً لتوفر المناخ المعتدل، والتربة الخصبة، والموارد المائية.

صناعة التعدين: تؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وذلك لكون المغرب ثاني أكبر منتج للفوسفات في العالم فهو يحتوي على حوالي 75٪ من مقدار الاحتياطيات العالمية.

الطاقة المتجددة: اتّجهت المغرب نحو تنويع مصادر إمدادات الطاقة من خلال زيادة مساهمة الطاقات الخضراء بنسبة 42٪ أعلى من الطاقة الكهربائية في عام 2020م، ومن الجدير بالذكر أنّه بحلول عام 2030م سيكون المغرب استثمر بحوالي 54 مليار دولار في مشاريعٍ تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة. **قطاع الطيران:** يُعتبر عنصراً أساسيّاً في خطة التسريع الصناعي في المغرب، حيث نمت الاستثمارات من قِبل الشركات العالمية الكبيرة في هذا القطاع بنسبة 18٪ في عام 2017م مقارنةً بعام 2016م، وكان من المخطط لهذا القطاع توليد مبيعات بقيمة 2.8 مليار دولار، وخلق 23,000 فرصة عمل في عام 2020م.

قطاع السيارات: يحتل هذا القطاع الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتباره الأفضل أداءً نظراً للتوقعات المتفائلة حول نمو الإنتاج في البلاد، وانخفاض تكاليف العمالة، وسياسات الصناعة الملائمة.

[1] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

[2] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

- **المشكلات التي تواجه الصناعة في المغرب:**

تواجه الصناعة في المغرب العديد من المشكلات التي تُعدّ تحدياً بوجود منافسين لها في سعيها لتكون مركز التصنيع الأهم في أفريقيا، ومن هذه المشاكل ما يأتي[1]:

حرص المستثمرين من الصين وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي على الاستفادة من إمكانيات النمو في أفريقيا بهدف تنويع اقتصادهم، مما يُؤدّي إلى تحويل الاستثمار بعيدًا عن بلدان العالم الثالث كالمغرب.

آثار الصراع السياسي في شمال أفريقيا: حيث أدّى إلى الحدّ من الفرص التجارية مع بعض الدول في أفريقيا خاصة الجزائر وليبيا.

ارتفاع الرسوم الجمركية على الحواجز التجارية: نتيجةً لسياسات الحماية الجمركية في أفريقيا الجنوبية، ممّا أعاق توسّع التجارة المغربية مع هذه البلدان. أثر الصناعة على الزراعة في المغرب تُمثّل الصناعة حوالي سدس الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، كما تُساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد المغربيّ، ومن أهم الصناعات المساهمة بذلك معالجة المواد الخام للتصدير وتصنيع السلع الاستهلاكية للسوق المحلي، كما أنّ هناك العديد من الصناعات التي ازدهرت منذ أوائل الثمانينات، مثل: المنسوجات، والسلع الجلدية، وتصنيع الأغذية، وتكرير النفط، وأجهزة الحاسوب، والإلكترونيات، وصناعة الطيران، وغيرها، وعليه مع ظهور كلّ هذه القطاعات المختلفة والجديدة في المغرب سمح ذلك بتقليل الاعتماد على القطاع الزراعي والتركيز بشكل أكبر على القطاع الصناعي.

3: تنوع الاقتصاد التونسي:

تتمتع تونس باقتصاد متنوع يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية منجمية مهمة. وللحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي إلا أنه بدأ يقل في عقد التسعينات مع توجه نحو الخصخصة، وتبسيط البنية الضرائبية . حققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ 0.5% وتباطئ معدل التضخم. و كان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة.

[1] جون بيير شوفور. مرجع سبق ذكره.

بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الاوروبي و تونس في مارس 1998و كان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط ، و طبقا للإتفاق ستقوم تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الاوروبي على مدى العقد التالي[1].

من المفترض أن تستمر عملية الخصخصة و تحرير الاقتصاد التونسي و تحسين أداء و سياسات الحكومة التونسية حتى الوقت. بلغت القوة الشرائية في تونس 23.8 مليار دولار في عام 2015 قابلها 4,000 دولار كمتوسط للدخل القومي للفرد في تلك السنة وهو رقم متوسط نسبيا اذا ما قورن بمعدل الدخل في الدول العربية المجاورة مثل الجزائر والمغرب[2].

أ: الزراعة في تونس:

بحكم موقعها الجغرافي تعتبر تونس دولة زراعية مهمة، وتتميز بإنتاج زراعي متنوع: حبوب، وأشجار مثمرة وخضراوات بجانب تربية الماشية والصيد البحري. وتنتشر زراعة الحبوب في كل الأقاليم وتمتد على مساحة 1,5 مليون هكتار، يتركز نصفها في شمالي البلاد خاصة بسهول التل الشرقي ومجردة الوسطى والتل العالي.

يتصف الإنتاج بالتذبذب وعدم الانتظام تبعًا للمناخ السائد. فيكون ضعيفًا في السنوات الجافة (1.2 مليون طن في 2015) وكبيرًا في السنوات الرطبة2 مليون طن في 2017[3].

إن إنتاج الحبوب بتونس غير كاف لسد حاجات الاستهلاك الداخلي إذ يفي بنصف الطلب فقط. وتسعى الدولة لتنمية قطاع الحبوب لتضمن الأمن الغذائي للبلاد وذلك بتحديث طرق الإنتاج وتحسين وسائل الري.

تشهد المحصولات الشجرية امتدادًا مستمرًا منذ الاستقلال؛ إذ تغطي ما يقرب من 1,7 مليون هكتار، وتشارك بثلث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، و بـ 60% من قيمة الصادرات الزراعية.

[1] ربحي المختار،" استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة2007 – 2016الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجلفة ،الجلفة، الجزائر..

[2] اقتصاد تونس على الموقع: https://www.marefa.org/index.php?title

[3] المرجع السابق.

وتتكون الأشجار المثمرة من أشجار الزيتون والحمضيات والنخيل. يمثل الزيتون أهم الأشجار المثمرة، وتغطي حقوله 1,3 مليون هكتار، ويتصدر محصوله جميع الصادرات بنسبة 30%. ثم تليها الحمضيات والنخيل. وتنتج تونس نوع دقلة النور (30 ألف طن سنويًا)، وتعتبر تونس من البلدان المصدرة للتمور.

تغطي الخضراوات مساحة تقدر بـ 120 ألف هكتار وقد عرفت نموًا تمثَّل في توسع المناطق المروية وتحسين وسائل الإنتاج باستعمال البيوت المحمية.

إن تحسن مستوى المعيشة ونمو السكان زاد من الطلب على المواد الغذائية النباتية والحيوانية. ويشهد قطاع تربية الماشية والصيد البحري نموًا كبيرًا ومستمرًا، رغم أنه لا يفي بحاجيات الاستهلاك المحلي ما يدفع الدولة للإستيراد. وقد نما قطاع الدواجن بسرعة كبيرة في السنوات الماضية، فانتشرت الحاضنات الصناعية الحديثة في عدة مناطق، وأدّى ذلك إلى تحسين وسائل التغذية بتوفير اللحوم والبيض والألبان.

إن الثروة السمكية كبيرة ومتنوعة على طول السواحل التونسية. وقد ارتفع الإنتاج السمكي في السنوات الأخيرة حيث بلغ حوالي 87 ألف طن عام 2018م، مع ذلك الانتاج لا يكفي السوق الداخلية ما يجعل تونس تستورد من دول اخرى.

رغم نمو للإنتاج الزراعي، فإن الميزان التجاري الزراعي في تونس ما زال يشهد عجزا كبير يرتفع أكثر مع الجفاف.

ب: الصناعة في تونس:

تعتبر الصناعة في تونس إحدى دعائم الاقتصاد المحركة للتنمية منذ الاستقلال. وقد أُقيمت المشاريع الصناعية بفضل استثمارات مهمة اعتمدت على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي. وترمي السياسة التصنيعية اليوم إلى تحرير القطاع الصناعي لينسجم مع الاقتصاد[1].

تطورت الصناعة التونسية وتضاعف عدد الوظائف في الصناعة التحويلية بين عامي 2000م و2018م؛ أي من 25,000 وظيفة إلى 50,000. وتتميز الصناعات بالتنوع[2]:

[1] المرجع السابق

[2] المرجع السابق

✓ **الصناعات الآلية والكهربائية:**

وتشمل أنشطة متنوعة الإنتاج مثل السبائك والفولاذ بمنزل بورقيبة الذي تشرف عليه الشركة التونسية لصناعة الحديد. ومثل قطاع السيارات والحافلات والشاحنات بسوسة والقيروان ومنزل بورقيبة.

✓ **صناعة مواد البناء والخزف والبلور:**

شهدت هذه الصناعة نموًا فارتفع إنتاج الإسمنت والجير والكلس. وتوجد أهم المعامل بجبل الجلود وبنزرت والنفيضة وقابس.

✓ **الصناعات الكيميائية:**

وهي ترتكز على تحويل الفوسفات لإنتاج الحامض الفوسفوري وثالث الفوسفات الرفيع. أهم المراكز الكيميائية: قابس، صفاقس، الصخيرة.

✓ **صناعات النسيج والملابس الجاهزة والجلد والأحذية:**

يُعدّ هذا القطاع من أهم الصناعات في تونس إذ يعمل فيه قرابة 100,000 عامل. وقد تطورت هذه الصناعات منذ عام 1972م بالتركيز على الصناعات التصديرية. وتوجد أهم المراكز الصناعية في: تونس العاصمة، بنزرت، الوطن القبلي، الساحل، صفاقس. ويساهم قطاع النسيج بنسبة 40% من الصادرات الصناعية.

✓ **الصناعات الغذائية الزراعية:**

هي من أقدم الصناعات بتونس. وتوجد بصفة خاصة على السواحل الشرقية والعاصمة وأهمها معاصر الزيتون، وصوامع الغلال والخضراوات والسمك والحليب. وتتميز الصناعة في تونس بكثرة المؤسسات الصغيرة التي تمثل 70% من المجموع لكنها لا توظف إلا 10% من جملة العمالة الصناعية. يتسم المجال الصناعي التونسي بالتباين وعدم التوازن بين الأقاليم الساحلية الشرقية التي تتجمع بها أهم المنشآت الصناعية والأقاليم الداخلية الغربية والجنوبية التي

تفتقر إلى الصناعة باستثناء الصناعات الاستراتيجية والمنجمية. وينتظم المجال الصناعي التونسي أساسًا بالساحل الشرقي من بنزرت شمالاً إلى قابس جنوبًا[1].

✓ **الصناعة التقليدية:**

شهدت الصناعة التقليدية بتونس تطورًا جديدًا بفضل نمو السياحة. وتوجد الصناعات التقليدية في عدة مدن وقرى. فتوجد صناعة نسيج الزرابي (السجاد) والمرقوم (السجاد اليدوي للزينة) بالقيروان وبنزرت،.

تقوم الصناعات التقليدية بدور اقتصادي واجتماعي متميز، إذ يعمل بها نحو 150,000 عامل؛ أي 7% من القوة العاملة، وتساهم بـ 2% من الناتج الوطني الإجمالي، وتساهم بـ 100 مليون دينار في الصادرات؛ أي أكثر من زيت الزيتون[2].

المطلب الرابع: الصدمات الاقتصادية في الدول المغاربية:

تنتج الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما من العديد من الصدمات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: هو صدمات الطلب(*Demand Shocks*) ، وتتمثل بالتغيرات في السياسة، مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الاتفاق الحكومي والخاص ومعدلات الضرائب)، وصدمات السياسة النقدية (عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف)،

والنوع الثاني: هو صدمات العرض(*Supply Shocks*) ، أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي بالتقدم التكنولوجي كالابتكارات والاختراعات والتغيرات المناخية وحدوث النزاعات واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ويعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الأولية والوسيطة مثل النفط الخام، من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض.

[1] ربحي المختار، مرجع سبق ذكره.

[2] اقتصاد تونس، المرجع السابق

وتقسم الصدمات إلى محلية أو داخلية وأخرى عالمية أو خارجية، وتنتقل آثار هذه الصدمات من خلال مجموعة من الروابط والقنوات التجارية والمالية سواء بين الدول أو محلياً عبر مختلف القطاعات المحلية في البلد ويمكن حصر أسباب الصدمات الاقتصادية في الاتي:

-الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي لا يملك ترابطات اقتصادية سواء أمامية أو خلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، أو الاعتماد بشكل كبير على قطاع أو مورد معين.

-غياب القطاعات المحفزة لإحداث التغيير في الهيكل الإنتاجي مثل قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والاتصالات، التي لها دور كبير في إحداث التغيير وتجاوز الصدمات.

-الخلل الحاصل في هيكل التجارة الخارجية، أي عدم حصول حالة التوازن سواء على المستوى الكمي او النوعي في السلع الخدمات المصدرة والمستوردة.

-الاختلالات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في استيعاب الفائض من العمالة نتيجة الريعية في البلد و غياب القطاعات الإنتاجية نتيجة الاستيراد المفرط.

-آليات تنفيذ السياسة المالية والنقدية، إذ قد تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في تحديد واستهداف المتغيرات الاقتصادية كالناتج والتضخم والأسعار والاستثمار غير دقيقة ومضبوطة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة هذه المتغيرات في ظل الواقع الراهن، فضلاً عن إمكانية حدوث الأزمات لاعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول السياسات المالية والنقدية المتخذة.

أولا: طبيعة الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري :

1-الصدمات الحقيقية: لا ريب أن الصدمات الاقتصادية العكسية غير الملائمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري أثرت سلبا على النمو الاقتصادي والمتمثلة خاصة في خفض عوائد الإيرادات وزيادة المدفوعات للعالم الخارجي ، وانخفاض الإنتاجية كما هو الحال في القطاع الصناعي مشكلة التنافسية الاقتصادية للمنتوج الوطني تعد محور الاهتمام لتفسير الصدمات الحقيقية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني للفترة 2000-2018.

صدمات معدل التبادل الدولي بين الجزائر والشركاء التجاريين:

- **صدمات الصادرات:** الصدمات العكسية للصادرات الجزائرية تتأثر بالدرجة الأولى بالدورات الاقتصادية وتقلبات مستوى النشاط في الدول الصناعية الكبرى المستوردة للصادرات الجزائرية التي يغلب عليها السلع الأولية متمثلة في المحروقات بالدرجة الأولى.
- **صدمات الواردات:** يعتبر الاقتصاد الجزائري ذات حساسية عالية لعنصر الواردات حيث معدل نمو الناتج المحلي ومستوى المعيشة يعتمد إلى حد كبير على طاقة الاستيراد، والمتمثلة في استيراد السلع الغذائية، الآلات والمواد الصناعية الوسيطة، حيث أن ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب أو لآخر يؤدي إلى صدمات احتضارية للاقتصاد الوطني تنشأ من عنصر الواردات.

إن المحصلة النهائية لصدمات الصادرات وصدمات الواردات تتمثل في تغير معدل التبادل الدولي والتي هي في غير صالح الاقتصاد الوطني أثناء الدورات الاقتصادية المعاكسة الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-4): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2018: الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247
الصادرات	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489
الميزان التجاري	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242
معدل التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	156

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
7 541	46 059	47 089	51 702	58 580	55 028	50 376
6 870	35 191	30 026	34 668	60 054	64 974	71 866
-671	-10 868	-17 063	-17 034	1 474	9 946	21 490
91	76	64	67	103	118	143

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات ONS

يبين الجدول السابق أن الصدمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كانت على مستوى التبادل الدولي، حيث أن بداية الصدمة كانت موافقة للدورة الاقتصادية العكسية التي تزامنت مع الصدمة النفطية، حيث انخفاض سعر النفط في السوق الدولية أثر على العوائد المتأتية من الخارج، الأم الذي نجم عنه عدم قدرت الصادرات الجزائرية على تغطية الواردات الجزائرية، فكان معدل التغطية سنة 2015 في حدود 67 بالمائة ثم أنخفض 64 بالمائة سنة 2016؛ ليعاود الارتفاع سنة 2017 ؛والثلاثي الأول من 2018 ؛ حيث بلغ على التوالي: 76 بالمائة؛ 91 وبالمائة. لكن دون أن يصل المعدل إلى تغطية حجم الواردات الكلية. وهو ما يمثل صدمة اقتصادية ناجمة عن معدل التبادل الدولي.

➢ **صدمات الناتج المحلي الإجمالي**

الشكل رقم:(3– 2): تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العمومي والإنفاق العمومي

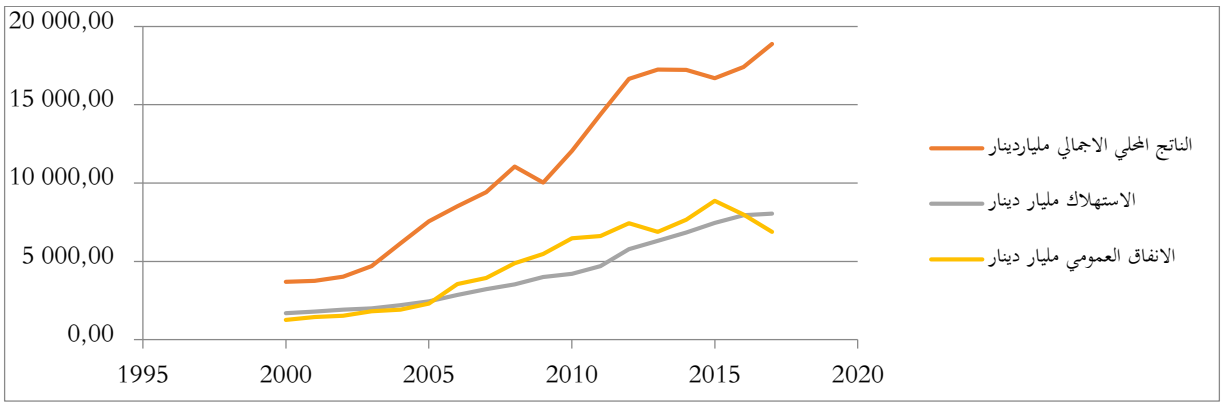

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات ons

من خلال الشكل يتضح جليا الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الناتج المحلي والإنفاق العمومي وما يخلفه من أثر حول نمو المشاريع الاستثمارية وهذه الفترات تواكب فترة الصدمات النفطية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

الاقتصاد الجزائري يتعرض إلى صدمات حقيقية كلما كان هناك صدمة في السوق النفطية وهذا للارتباط الشديد بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النفط في نموه.

2–الصدمات النقدية:

تتجلى الصدمة النقدية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في النمو الهائل للكتلة النقدية كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-3) نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

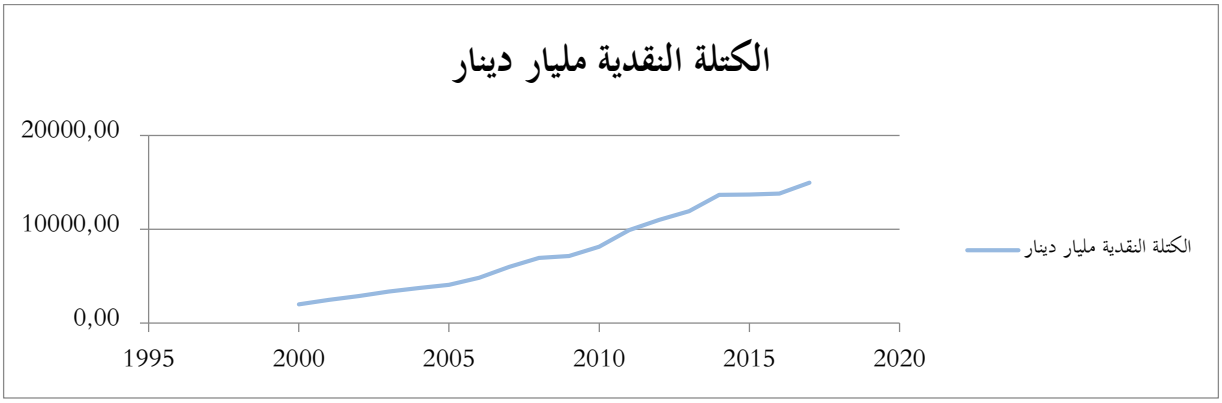

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات . ons

يبين الشكل السابق الارتفاع الهائل في نمو الكتلة النقدية الناجمة عن تسييل العوائد الريعية بالعملة الصعبة إلى الدينار الجزائري و التي أكتسبها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية هذا إلى غاية 2014. وبعد هذه الفترة وبالرغم من انخفاض مداخيل المحروقات حيث من المفروض أن ينجر عنه تقلص في نمو الكتلة النقدية إلا أنها استمرت في النمو وهذا راجع إلى لجوء السلطات النقدية إلى اعتماد التمويل غير التقليدي عن طريق إصدار نقدي إضافي لتمويل عجز الموازنة العامة.

ثانيا: صدمات الاقتصاد المغربي:

طلب صندوق النقد الدولي من المغرب تقليص الفوارق الاجتماعية وخفض عجز الموازنة، إضافةً إلى ضمان مرونة أكبر لسعر صرف الدرهم. وفي هذا الإطار، دعا الصندوقُ المغربَ إلى اعتماد نموذج تنموي يتسع لأكبر عدد من المواطنين ويكون مبنياً على القطاع الخاص. وأشار في بيان له إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى 3 في المئة خلال 2018 في ظل وجود مؤشرات بزيادة تراجعه[1].

[1] نوفل الشرقاوي ، الاقتصاد المغربي بين تطمينات صندوق النقد وتحذيراته، مقال منشور في صحيفة الاندبندت، السبت 20 يوليو 2019 20:47. على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/42761

لاحظ صندوق النقد الدولي، وجود ضعف في النشاط الاقتصادي المغربي خلال عام 2018، إذ بلغ معدله 3 في المئة، نظراً إلى انخفاض نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات، ولا يزال معدل البطالة قرابة 10 في المئة، وهو مرتفع بين الشباب بشكل خاص، كما بلغ التضخم الكلي 1,9 في المئة عام 2018، فيما يعود جزئياً إلى ارتفاع أسعار الغذاء. وأشار بيان المنظمة الدولية إلى تباطؤ وتيرة الضبط المالي عام 2018، مع استقرار عجز المالية العامة عند نسبة 3,7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، نظراً إلى قوة الإيرادات المتحققة من ضريبة القيمة المضافة واحتواء فاتورة الأجور، وهو ما وازن جانباً من الانخفاض في ضرائب ومنح الشركات، وارتفاع دعم غاز البوتان. وعلى الرغم من قوة أداء الصادرات في قطاعَيْ السيارات والفوسفات، فقد زاد عجز الحساب الجاري إلى 5,4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، نظراً إلى ارتفاع واردات الطاقة والسلع الرأسمالية، إلى جانب انخفاض تحويلات العاملين في الخارج والمنح الرسمية وعائدات السياحة. وفي الوقت ذاته، سجل الصندوق ارتفاعاً صافياً في الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة، وصل إلى 2,6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وهبطت الاحتياطات الدولية إلى 24,4 مليار دولار أميركي، لكنها لا تزال في مستوى جيد يعادل حوالى 5,2 شهراً من الواردات. وخلص صندوق النقد إلى كون آفاق المدى المتوسط مؤاتية بالنسبة إلى المغرب، مع توقع بلوغ نسبة نمو 4,5 في المئة بحلول عام 2024، لكن هذه الآفاق لا تزال معرّضة لمخاطر داخلية وخارجية كبيرة، بما في ذلك احتمال تأخر تنفيذ الإصلاحات وانخفاض النمو لدى البلدان الشريكة الرئيسة (وبخاصة منطقة اليورو) وارتفاع أسعار النفط.

وعلى الرغم من ثناء صندوق النقد الدولي على السلطات المغربية لتنفيذها سياسات اقتصادية كلية سليمة، وتسارع وتيرة الإصلاحات مما ساعد في تعزيز متانة الاقتصاد وزيادة تنوعه، إلا أنه حذر من الأثر المحتمل لعدم اليقين والمخاطر الملموسين عالمياً في الاقتصاد المغربي، كما دعا إلى مواصلة الالتزام بالسياسات السليمة لتحقيق نمو أعلى وأشمل لجميع شرائح المجتمع. ودعت الهيئة الدولية المغرب إلى حماية أولويات الاستثمار والإنفاق الاجتماعي على المدى المتوسط، مرحّبةً بالضبط الجاري للإنفاق على أجورالقطاع العام وبنتائج المؤتمر الوطني حول الضرائب الذي عُقد في مايو (أيار) 2019 ، التي تتيح معلومات يمكن الاستفادة منها في إجراء إصلاح ضريبي شامل، يهدف إلى تحقيق مزيد من العدالة والبساطة في النظام الضريبي. وشجع الصندوق زيادة التقدم في رفع الكفاءة وتعزيز الحكم الرشيد في القطاع العام من خلال إصلاح جهاز الخدمة المدنية والتنفيذ الحذر لنظام اللامركزية المالية وتقوية الإشراف على المؤسسات المملوكة للدولة وزيادة الدقة في توجيه الإنفاق الاجتماعي إلى المستحقين[1].

[1] نوفل الشرقاوي ، المرجع السابق

كما دعا خبراء المغرب إلى استغلال الثروات البشرية للنهوض بالاقتصاد، إذ تُعتبر فئة الشباب، التي تمثل خُمس سكان البلاد، عبئاً عوض أن تمثّل ثروة يمكن استغلالها في تنمية شاملة، كما أوصوا بإصلاح التعليم وجعله مصنعاً للعقول التي من الممكن الاعتماد عليها في نهضة تنموية شاملة، في ظل وجود مشكل حكامة اقتصادية، وارتباط الناتج المحلي بقطاع الفلاحة الذي يشكل خللاً تدبيرياً، باعتبار الموارد المهمة التي يزخر بها البلد من فوسفات وصيد بحري على واجهتين ووجود استقرار أمني.

أما من الصدمات النقدية يبدو ان التقلبات التي تضرب الاقتصاد المغربي تجعل النمو على الورق فقط، فالمديونية والمشروطية طوقان خانقان ألزم المغرب اتخاذ أخطر قرار اقتصادي عبر تاريخ البلاد وهو تعويم سعر الدرهم ، القرار الذي أثار موجة من التساؤلات وسط المغاربة؟ حول طبيعة هذا القرار وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين؟، ثم أين ذهبت تلك الديون الباهظة التي من خلالها اضطر المغرب لاتخاذ مثل هذا القرار؟،

لذا ترجو الحكومة المغربية، إعادة الزخم لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، بعد معدل متواضع سجلته البلاد في الفترة الأخيرة عند 1.6 بالمائة، وتوقعات دون 3 بالمائة كمتوسط للفترة القادمة، لكن حالة النمو في الاقتصاد المغربي، تعتمد بدرجة كبيرة على تساقط الأمطار، لتحفيز نمو القطاع الزراعي الذي يشكل عمودًا رئيسيًا للاقتصاد المحلي[1].

وقال عبد الله بوانو رئيس اللجنة البرلمانية في تصريحات للصحافة ''بعد التحرير ارتفعت الأسعار.. ارتفاع أسعار المحروقات انعكس على تكلفة النقل وبالتالي كان له تأثير مباشر على القدرة الشرائية''، وأضاف أن اللجنة أوصت ''بتحديد سقف للربح''، واعتبر أن شركة سامير التي جرت خصخصتها في 1997 وتوقفت عن العمل في 2014 ''كانت مرجعا بالنسبة لنا لأنها كانت تقوم بالتكرير وكنا نعرف ثمن التكرير والتصفية والتكلفة''، ومضى يقول إن غياب مجلس المنافسة، وهو مؤسسة تهتم بأداء الأسواق ومحاربة الممارسات الاحتكارية كان له انعكاسات وخيمة، وتابع ''الشركات ربحت والمواطن بقي مفترسا بين أنياب ارتفاع الأسعار خاصة في ميدان المحروقات''، ومجلس المنافسة، الذي أنشئ في 2008، مجمد ودون أعضاء بسبب ما يقول مراقبون إنه ضغط ''لوبيات اقتصادية قوية ترفض أي سلطة رقابية.''

[1] ندى علي، الاقتصاد المغربي: نمو على الورق فقط!، تقرير صحفي ، شبكة النبا المعلوماتية، ماي 2018. على الموقع: https://annabaa.org/arabic/economicreports/15363.

أما معدل التضخم:

أفادت احصائيات المندوبية السامية للتخطيط أن معدل التضخم في المغرب في يناير كانون الثاني 2018 ارتفع إلى 1.8 في المئة من 1.6 في المئة في ديسمبر كانون الأول بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وقالت نشرة المندوبية إن أسعار المواد الغذائية ارتفعت 2.2 في المئة والمواد غير الغذائية 1.3 في المئة، في حين استقرت أسعار المواصلات، وأضافت " مؤشر التضخم الأساسي الذي يستثني المواد ذات الأثمان المحددة والمواد ذات التقلبات العالية قد عرف خلال شهر يناير 2018 انخفاضا 0.1 في المئة بالمقارنة مع شهر ديسمبر وارتفاعا 1.1 في المئة بالمقارنة مع شهر يناير 2017."، وأطلق المغرب مع مطلع العام نظاما مرنا لسعر صرف الدرهم، ويقول محللون إنه قد يؤثر على أسعار التضخم في الأجل البعيد.

يبدوا أن صدمات الاقتصاد المغربي لا تبتعد كثيرا عن صدمات الاقتصاد المغربي فهو يعرف عدة صدمات حقيقية متمثلة في تذبذب الناتج المحلي الاجمالي، خاصة في ظل تذبذب القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم.

ثالثا: صدمات الاقتصاد التونسي:

عرف الاقتصاد التونسي مند 2011 مجموعة من الصدمات الاقتصادية ناجمة عن هشاشة الهيكل الاقتصادي للدولة يمكن و عن أسباب تراجع الأداء الاقتصادي، علاوة على بديهية طبيعة المرحلة، فإنها متعلقة بالأنشطة الإنتاجية والسياسات الاقتصادية المعتمدة عام 2011، وكذلك تلك المتعلقة بإدارة الخطاب الرسمي الذي لم يكن بدون تأثير على زيادة تدهور مناخ الأعمال[1].

1: تعطل جهاز الإنتاج

أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية، أي الطاقة والتعدين والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية، شلل دام طويلًا تزامنًا مع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي لم يكن جُلُّها مبررًا؛ فتكلفة اليوم الواحد على مؤسسة فوسفات قفصة (CPG) تبلغ 2.9 مليون دينار وعلى المجمع الكيماوي في قابس (GCG) تبلغ 7.4 ملايين دينار. ولقد توسعت دائرة الاحتجاجات تقريبًا في كل القطاعات وقد طالت الإدارة والمؤسسة الرسمية بما أدى إلى

[1] علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، 11مايو 2017، تقرير إقتصادي منشور على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.

تعطل سيرها في القيام بدورها في المشاركة في إدارة الأزمة. وقد كان أثر تعطل القطاعات الإنتاجية سلبيًّا على ميزان المدفوعات؛ حيث انخفض تصدير النفط والمواد المعدنية بنسبة 83% بين عامي 2010 و2011، وانخفض كذلك تصدير المواد الوسيطة الأخرى بنسبة 78% حسب المعهد الوطني للإحصاء.

كما زاد تدفق العمالة التونسية الوافدة من ليبيا والمهجَّرين الليبيين الواقع تأزمًا ومعوقات إضافية تزامنت مع توسع حجم التجارة الموازية والاحتكار والتهريب حتى للمواد الفلاحية والغذائية؛ الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة التضخم إلى حدود 5.5% في عام 2012 بالرغم من أنها أقل من بعض البلدان الأخرى[1].

2- السياسات الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية الكلية، المعتمدة منذ 2011، لم تكن لها معالم واضحة؛ إذ كانت قائمة على سياسات وبرامج اجتماعية لم يكن لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي بقدر ما مثَّلت عبئًا إضافيًّا على ميزانية الدولة كانت انعكاساته على المالية العمومية متواصلة إلى حدِّ الآن مثل برنامج "أمل" الذي يمنح راتبًا شهريًّا للعاطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا، أو الحفاظ على نظام دعم المحروقات والنقل العمومي والمواد الأساسية بدون إرساء نظام استهداف مستحقيه إلى أن ارتفعت نسبة الدعم من 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 4.5% عام 2011 مع الإشارة إلى أن 70% من الدعم على المحروقات يستفيد منه 20% من أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعًا وأن هذا الدعم غير موجه كليًّا للمستهلكين النهائيين للمحروقات بل كذلك للعجز الناجم عن إدارة الشركات العمومية النفطية والمنتِجة للمحروقات.

أما في ما يخص السياسة النقدية فإنها كانت توسعية بحيث تم التخفيض في سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها (3.5%) مع خفض نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 2% بعد أن كان أكثر من 12%. وقد جذبت هذه السياسة العديد من انتقادات المختصين؛ حيث إنها لم تسهم لا في دفع الاقتصاد؛ إذ إن نسبة النمو أصبحت سلبية (-1.9 %) عام 2011، ولا في تقوية هيكلة البنوك التجارية بل إن نسبة سندات الديون المتعثرة قد ارتفعت من 13% إلى أكثر من 16%؛ ذلك أن الكتلة النقدية الموجهة إلى السوق النقدية من البنك المركزي كانت غير مستعملة عام

[1] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

2011 للزيادة في القروض الإنتاجية التي انخفضت في فترة أخَذَ الناس يسحبون فيها أموالهم من البنوك الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى هذه السياسة التوسعية اجتنابًا لانهيار النظام المصرفي حسب رأي المحافظ[1].

3: الاستدامة الهشة للموازنات الاقتصادية العامة:

يُعتبر معيار استدامة الدَّيْن أمرًا مهمًّا يدل على استدامة الموازنات الاقتصادية الكلية حتى ولو ارتفعت نسبة الدَّيْن؛ فليس هناك سقف واحد للتداين لكل البلدان؛ إذ يخضع شرط استدامة الدَّين إلى خصوصيات كل اقتصاد؛ فهذا قادر على أن يسدِّد نسبة دَيْن تفوق 100% من الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة في التداين مثل اليابان أو أميركا وذاك لا يستطيع أن يسدِّد دَيْنه البالغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي مثل بعض الدول التي لا تسمح لنفسها بالزيادة في التداين، بل لا تجد من يعيرها بدون شروط مجحفة. والخصوصيات المتعلقة بكل دولة في مسألة استدامة الدَّيْن –التي تعني قدرة البلد على سداد ديونه سواء أكانت داخلية أو خارجية– هي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وتقلب سعر الصرف وكذلك تطور العجز الداخلي والعجز الخارجي وكذلك مستوى المخزون من العملة الصعبة وما يمتلكه البلد من سندات رفيعة الترقيم من صنف AAA أو AA[2].

إحصائيًّا، قبل عام 2011، أي في الفترة ما بين 1986 و2010، كان الدَّيْن العمومي مستديمًا بمعنى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد كان كافيًا لتسديد الديون العمومية داخلية كانت أو خارجية؛ إذ لم يتعد الدَّين نسبة 43% ولكن هذه الاستدامة كانت "هشة" باعتبار أنها كانت مرتبطة بنسبة النمو الذي هو يتأثر[3]:

أ: بعامل الطلب الداخلي الذي يخضع إلى القدرة الشرائية.

ب: بالطلب الخارجي الذي يخضع إلى انتعاشه أو ركود النمو في البلدان الأوربية؛

ج: محدودية أداء النظام البنكي

بالإضافة إلى هذه الاختلالات الهيكلية عرف الاقتصاد التونسي اختلالات ضرفية متواصلة تمثلت في ما يلي[4]:

[1] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

[2] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

[3] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

[4] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

- **العجز الخارجي المتواصل**

أثبتت الإحصائيات المنشورة بالبنك المركزي التونسي أن طيلة الثلاثين عامًا الماضية مهما كانت السياسات الماكرو اقتصادية ومهما كانت سياسات نظام سعر الصرف والاستراتيجيات التجارية فإن نسبة تغطية الواردات بالتصدير تتراوح دائمًا بين 68% و70%؛ ذلك أن ما يقارب 80% من حاجيات البلاد من حيث التجهيزات هي مستوردة ولا يمكن التخلي عنها في حين أن الصادرات نصفها من السياحة والموارد المعدنية ونصفها من الزراعة والصناعات التمويلية التي تخضع إلى الأسواق الأوروبية.

- **الهبوط المتواصل للدينار**

بالرغم من أن الدينار كان ذا منحى تنازلي بالنسبة إلى العملة الأوروبية والدولار طيلة العشرين عامًا قبل 2011، فإن هذا الهبوط قد تسارعت وتيرته خلال السنوات الأخيرة؛ إذ إن هناك علاقة خاصة في تونس بين العجز الجاري وسعر الصرف والمخزون من العملة. فكلما ازداد العجز التجاري بحكم ارتفاع نسق الاستيراد ازدادت الحاجة إلى العملة الصعبة (الدولار واليورو خصوصًا) مما ينقص من الاحتياطي من العملة الصعبة، وكلما انخفضت قيمة الدينار تبقى حاجيات التوريد في نفس المستوى تقريبًا بدون أثر إيجابي يُذكر على التصدير فيتوسع العجز الخارجي إضافة إلى الاستباق على الدينار من قبل العملاء في "سوق الصرف بين البنوك" (Interbank exchange market) المحلية الذي يزيد في تدهور الدينار مما يؤثّر سلبًا على الميزان الخارجي والاحتياطي من العملة[1].

- **الارتفاع المتواصل للتضخم المالي**

إن معدل التضخم يتذبذب بين 3 و5% في المدى الطويل؛ الشيء الذي لا توازيه زيادة في الأجور، وحيث إن التضخم المالي مُتأتٍّ من انزلاق الدينار، و الضغوط على الطلب الداخلي، و توسع القطاع غير المهيكل والمضاربة في سوق الخضروات والمواد الأساسية الذي عُوين خلال السنوات 2012 و2013 خصوصًا، و التضخم الهيكلي الذي يؤدي إلى شيوع ارتفاع الأسعار من قطاع إلى قطاع. ومن المهم الإشارة إلى أن استمرار التضخم المالي يخدم

[1] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

مصلحة الذين لهم موارد متغيرة مثل المستثمرين ولا يخدم مصلحة الذين لهم موارد ثابتة أو أقل نسبة نمو مثل الأجراء ومن ثمَّ نفهم لماذا انخفض مؤشر الفقر المدقع لكن عدد الفقراء تزايد في المطلق بالرجوع الى النمو الديمغرافي[1].

من خلال طبيعة الصدمات يتضح أن الاقتصادات الثلاث تونس والمغرب والجزائر تعرف صدمات إقتصادية تقاطعة مع بعضها البعض في حين تعرف صدمات إقتصادية متنوعة وختلفة مع بعضها كما هو الحال صدمات الناتج وصدمات السياسية .

المطلب الخامس: مصداقية السياسة النقدية في تونس النغرب والجزائر:

هناك دراسة قياسة بعنوان : قاعدة تايلور و منطقة النقد المثالية :ماذا عن امكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟ تقيس مدى تماثل أهداف السياسة النقدية لدول المنطقة استعملت فيها متغيرات لها علاقة ودلالة باتجاه السياسة النقدية متمثلة في مايلي[2]:

معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي لكل من الجزائر والمغرب وتونس وقد كانت النتائج كما يليك

أولا: بالنسبة للجزائر:

الملاحظ من خلال القاعدة ان البنك الجزائري يحافظ على التجانس في معدل الفائدة بمعامل 0.67 كما انه يستهدف في سياسته النقدية التضخم اكثر من النمو و من سعر الصرف. فاذا ارتفع معدل التضخم عن قيمته المستهدفة ب 0.5 نقطة فان ذلك سوف يستدعي ارتفاعا في معدل الفائدة الرئيسي ب 1.8 . % و هكذا بالنسبة للمتغيرات الأخرى متمثلة في النمو و سعر الصرف.

ثانيا :بالنسبة للمغرب

من خلال النتائج الخاصة بقاعدة البنك المركزي المغربي فان هذا الأخير يستهدف في سياسته النقدية التضخم و النمو بمعاملات متساوية و لكنها اقل اهمية من معامل سعر الصرف.

[1] علي الشابي، مرجع سبق ذكره.

[2] ملول سكينة، فراج بلحاج، محمد بن بوزيان قاعدة تايلور ومنطقة النقد المثالية ماذا عن إمكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟ مقال اكاديمي، جامعة تلمسان، افريل2020، ص ص،197،199.

ثالثا بالنسبة لتونس:

تختلف قاعدة البنك المركزي التونسي عن سابقاتها فهي تستهدف بدرجة أولى النمو ثم التضخم و اخيرا سعر الصرف.

الملاحظ من خلال مختلف قواعد السياسة النقدية التي يتبعها كل بنك مركزي الجزائري، المغربي و التونسي فإن السياسات النقدية للبلدان الثلاث متباعدة الأهداف تماما و بالتالي لا يمكن أن تتحد نقديا لأن هذه الدراسة بينت أن الجزائر تستهدف في سياستها النقدية اكثر التضخم بينما المغرب تستهدف سعر الصرف لأنها تعتمد في اقتصاده على مدخلات السياحة اما تونس فهي تعتمد على النمو اكثر من التضخم .كما بينت الدراسة ايضا ان الدول الثلاث لها معاملات التجانس عالية اكبر من 0.5 فهي بذلك تحاول الحفاظ على مصداقيتها.

المبحث الثالث: الدروس المستخلصة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح الاتحاد النقدي المغاربي:

من خلال دراستنا للعلاقات الأوربية –المغاربية في إطار الشراكة الأور متوسطية، أمكن ذلك التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي، من خلال دراسة خصائص اقتصاديات هذه الدول، أدى ذلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول، ومن ثم تكون عائقا لتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي

ولا شك ان البحث في موضوع الشراكة يستلزم منهجا سليما بهدف تحديد أفضل السبل يتطلب دراسة مقاربة براغماتية تقدم على تبيان المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين

فالشراكة حقا هي اتفاق تجاري واقتصادي لديه أهدافه المرجوة، لكن من الصعب تقييم التجاري للمغاربية بعيدا عن إطار العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية الدولية المحيطة بها

ولعل أفضل معيار لتقييم تجارب الدول المغاربية هو مدى تحقيق الاهداف التي انشات من اجلها هذه الشراكة الاقتصادية

المطلب الأول: تجارب الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

أولا: التجربة الجزائرية:

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد تونس والمغرب. ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية، ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر.

1- تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالمساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات بحيث تمثل97 %من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول ،ساهم بقدر

كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية [1].أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة39 % من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات المحركات ،آلات كهربائية، ومعدات مختلفة .بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب والزيوت الحليب ،

بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري، يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف جدا، وغير متنوع، وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي

إن الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها، وإحداث تسيير فعال وناجع يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها، وتحسين مستوى منافسة المؤسسات، وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات

كما أن الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوربي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن استيعاب الأموال الأوربية بمعدلات معقولة، وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات، بالإضافة إلى شروط تأخذ بعين الاعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات [2]

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوربي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها. وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء[3]

[1] شريط عابد دراسة تحليلية لواقع واخلف الشراكة الاقتصادية الاوروبية –حالة المغرب العربي–اطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004ص215

[2] مرجع سبق ذكره،ص219

[3] عمورة جمال،دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو–متوسطية اطروحة دوكتوراه،جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2006ص439

غير أنه يجب القول إن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "MEDA" للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات والاقتصاد، وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة

2- تحديد نقاط القوة والضعف لاقتصاد الجزائر :

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته وضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي

أ-نقاط القوة:

على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من أهمها توفر بيئة اقتصادي كلي ممتازة تتميز بالاستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة، وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين .

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية والتعليم، أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الابتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين[1]

لكن رغم هذه المزايا، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، وإنما ترتكز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى

ب-نقاط الضعف:

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية[2]

فبالنسبة لسوق السلع لا زالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية

[1] كلثوم كبابي، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة: الجزائر و المغرب و تونس. رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي ،جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2008 ص161

[2] نفس المرجع، ص163

أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف أمام جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الآداء، وكذا ضعف الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ،وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الأوروبية الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج

كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بأن قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود

. الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر[1]

وبمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورو–متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الاندماج في الإطار الأور ومتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي[2]

ثانيا: التجربة التونسية:

بعد انضمام تونس وبصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990، وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وتنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي

من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة، أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ويعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

[1] كلثوم كبابي مرجع سابق الذكر، ص164

[2] حسين بومدين،"مزايا و تكليف الاتفاقيات الاورومتوسطية "رسالة ماجستير في المالية العامة،جامعة تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،2003،ص159

ويمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الاقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ومستوى تدفق رؤوس الأموال، إضافة إلى تحديد نقاط قوة وضعف هذا البلد

1- المؤشرات الاقتصادية التونسية:

انتهجت تونس سياسة اقتصادية معتمدة على الصادرات، وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة .تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تراوحت ما بين 75 %إلى 80 %من الصادرات التونسية باتجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها، اتفاقية الشراكة، القرب الجغرافي، زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن[1]

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في: الألبسة، المواد البترولية، الأغذية زيت الزيتون، ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية والخدمات .أما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات، فقد سجل أرصدة سالبة، فهو يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره واستغلاله، والمؤكد هو أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك أنها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع .

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة. فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار، المكونات الكهربائية والإلكترونية، وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية والاتصال

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات، مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات

[1] شرفي عابد،دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي"اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2004،ص204

الخارجية بفصل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي، دون اللجوء إلى الزيادة المنوطة في الاعتماد على الدون الخارجية، وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة .

2- تحديد نقاط القوة والضعف للاقتصاد التونسي:

باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو-متوسطي، تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية، بل حتى في سوقها التقليدي المحلي، مما من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية[1]من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه

أ-نقاط القوة :

تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الإيجابية في العديد من المجالات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة[2] .

وبمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس لإلى قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته، فضلا عن جودة النظام التعليمي كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية .

أما على صعيد الأسواق، تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الأعمال أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض .

من خلال عرض نقاط قوة الاقتصاد التونسي يتبين أنه في اتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الابتكار وفعالية الأسواق.

[1] صمارة محمد سليم،"التحديات التكاملية لدوا اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاوروميتوسطية"رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام،2002،ص262

[2] كلثوم كبابي مرجع سابق ذكره،ص167

ب–نقاط الضعف:

على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة، إلا أنه لا يخلو من العوائق التي تقف أمام تحسين هذا المركز والارتقاء إلى مراتب أحسن .ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الاقتصادية الكلية تتميز بعدم الاستقرار إذ لا يزال الاقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية، وارتفاع المديونية

.وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال .

ولا يتوقف الأمر عند هذه النقاط بل يتعدى إلى ضعف كفاءة السوق المالية، مما يحرم البلد من الاستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الاقتصادية الأعلى تنافسية .

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد حسب تأخره إلى ضعف كفاءة السوق المالية، مما يحرم البلد من الاستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الاقتصاديات الأعلى تنافسية .

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية

ثالثا: التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب العربي المركزية التي وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد تونس ،لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ،وتدعيم تطوير الاقتصاد المغربي واندماجه في الاقتصاد العالمي .وعملا بهذا الاتجاه ،تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الاقتصاد الوطني واللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الاستقرار الاجتماعي والسياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري ،بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام والمؤسسات الخاصة[1].

[1] شريط عابد مرجع سبق ذكره، ص207

1- تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية :

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80 %من المبيعات الكلية للخارج وهي: المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الاستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوروبية

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الإلكترونية، وحامض الفوسفوريك، والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الأوروبية .

أما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوروبية فهي تشمل: منتجات البحر، السمك، الفواكه، عصير الفواكه الخضروات، والمصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري[1]

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام، وبترول البيوت والغاز، زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الإنتاجي المغربي، وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد، النحاس، خيوط الكهرباء، الأسمدة الطبيعية والكيماوية، والخيوط النسيجية

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وإحداث نظام بنكي متطور، وبورصة للقيم، ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب، وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم، زيادة مع إجراءات مالية وإدارية

والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي أيضا ارتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام، وانخفاض صادرات الفوسفات، وارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب[2] .

[1] المرجع نفسه، ص208

[2] شريط عابد مرجع سبق ذكره، ص213

2- نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب :

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا، ولديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق 1النهوض بقدرته التنافسية، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ- **نقاط القوة** :شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية، فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الاقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد والرشوة، بالإضافة إلى التحسن في الكفاءة الحكومية والمحسوبية في قرارات المسؤولين

بالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق، فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما غن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور

. وعلى الرغم من أن معدلات انتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد الاستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الاستعداد التكنولوجي

ب-نقاط الضعف :من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الاقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت التحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية، ومن جانب آخر يعاني الاقتصاد من هشاشة بناه التحتية

بخصوص الاستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الابتكار.

[1] كلثوم كبابي مرجع سبق ذكره، ص164

المطلب الثاني: الآثار المرتبة عن الشراكة الأورو–مغاربية:

تحمل اتفاقيات الشراكة في مضمونها بعض الآثار منها ما هو ايجابي والآخر سلبي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا: الآثار الإيجابية:

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية لاتفاقيات الشراكة الأرو–مغاربية في ما يلي[1] :

–تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الموقعة لهذه الاتفاقيات .

–خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني و حل العديد من القضايا العالقة في المنطقة .

–التحرير التدريجي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و جلب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية و ذلك بزيادة الدعم الفني و الإداري و التنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي .

–تقديم العون التقني في مجال التعليم و التدريب المهني و تدعيم البحث و التطوير في الدول المغاربية .الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية .تقديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد المائية والطاقة وغيرها .

–زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا .

–تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية و المساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، و توفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي

[1] سلوى محمد مرسي، الشراكة الاوروعربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها،"الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية "،جامعة فرحات عباس:سطيف،8-9ماي 2004،ص5-ص7

-المساهمة في تدعيم إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع الإنتاجي، المصرفي والتامين

-التعاون مع الدول العربية لتنمية وتطوير النقل ما يرتبط به من إعادة بناء تحديث البن التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها

-تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة.

ثانيا: الاثار السلبية:

تتمثل الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-المغاربية فيما يلي[1]:

-محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة وبين كل دولة مغاربية على حدى، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية و أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.1

-استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية-العربية لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات، وإذا كانت الدول المغاربية تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، وكذا مواسم التصدير لبعض المنتوجات الزراعية.

-ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية (المغاربية خاصة) مقارنة مع العديد من الدول الأخرى الأوروبية، ويرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شر ق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد د الأوروبي، وكذا إلى غياب الشفافية والنظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في هذه الدول.

-ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية.

[1] نفس المرجع،ص8 ص10

-عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية و تحرير المبادلات، و ما يترتب عنها من اثار سلبية على هذه الاقتصاديات .

-المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي

-تتجاهل الشراكة الأورو-مغاربية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية (المغاربية)إلى وطنها العربي والتزاماتها المقررة بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في إطارها خاصة معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي العربي المشترك، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة.

-عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول جنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء الاتحاد الأوروبي .

-إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية [1].

-غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول المغاربية خاصة تونس المغرب التي تستفيد من مدا خيل معتبرة من العمال المهاجرين.

- لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي المتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها .

- لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني العلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج .

-التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل (*Non Réciprocito*) الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.

[1] هاني حبيب، الشراكة الاورومتوسطية، مالها وما عليها. سوريا: د.م.ن، ص2003

-إنها اتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا.

-وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول المغاربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية للدول المغاربية

تشير تجربة الاتحاد الأوروبي نحو العملة الأوروبية الموحدة إلى التدرج في عملية التحول نحو الوحدة النقدية، حيث بدأت الرحلة منذ عام 1958 بإنشاء اللجنة النقدية، وتقديم فكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية عام 1962وانتهت بإعلان العملة الأوروبية الموحدة عام 1999، واستمر انضمام الدول الأوروبية للمنطقة الموحدة حتى عام 2013، ويمكن إجمال الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي فيما يلي[1] :

-التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية للدول المغاربية من أجل الوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تتويج لمرحلة السوق المشتركة ويجب أن لا تسبقها .

- استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم وأسعار الفائدة الطويلة الأجل، نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتقليص آثارها السلبية .

- تأكيد العلاقة بين البنك المركزي على مستوى الوحدة النقدية، والبنوك المركزية على مستوى الدول الأعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون وتنسيق حتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع الكتلة النقدية في المنطقة .

- استقلالية البنك المركزي المغاربي عن بقية الدول المكونة للاتحاد النقدي سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين، فمصلحة الوحدة النقدية مقدمة عن المصلحة الفردية للدول الأعضاء

[1] منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص 224.

خلاصة:

تناول هذا الفصل إبراز إمكانية تحقيق تنسيق نقدي مغاربي من خلال اختبار درجة التقارير بين السياسات النقدية المغاربية التي من شأنها إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية وتجنيبه للعقبات النقدية التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة، ومن بالإضافة إلى اختبار معايير قيام منطقة نقدية مثلى في المنطقة متمثلة في معايير التويع الاقتصادي، والانفتاح التجاري، وتماثل الصدمات الاقتصادية، وحرية حركة اليد العاملة داخل المنطقة، ومصداقية السياسة النقدية لكل دول من العينة.

وقد تبين أن هناك تفاوت كبير بين السياسات النقدية والمالية لدول العينة داخل الاتحاد، كما أن معايير قيام المنطقة النقدية المثلى معظمها غير متجانسة ومستقرة في الوقت الراهن، وهو ما يستوجب على دول العينة تكثيف الجهود والتقارب الاقتصادي والتجاري وتوحيد سياسة سعر الصرف فيما بينها، وترك الخلافات السياسية جانبا، هذا إذا أرادت دول العينة وضع لمسة بداية إقامة اتحاد نقدي يحاكي ويشابه الاتحادات النقدية الإقليمية القائمة.

خـــاتمة

خاتمة

ان التحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين خاصتا بعد الحرب العالمية الثانية و الدمار الذي ألحقته بالاقتصاد العالمي و دفع الدول الى انشاء تحالف اقتصادي بين الدول لضمان السلم فيما بينهم و تطورت هذه التحالفات الى تكتلات اقتصادية و يعتبر التكتل ناضجا عند وصوله الى التكتل النقدي , لكن حتى في ظل وجود اتحاد نقدي لا يكون فعال الا اذا توفرت فيه معاييرالمنطقة النقدية المثلى و وتشمل هذه المعايير مرونة حركة العمل ، الأجور والأسعار وتنوع إقتصاديات الدول الأعضاء في الإتحاد ، والوضع المالي، وهذا مايمثل الإجابةعن الإشكالية الرئيسية لدراستنا بالنسبة للإتحادات النقدية الإقليمية ، كما تعتبر تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي من أنجح التجارب حيث فرض الأورو وجوده كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي،ولم يقتصر الأمر على أوروبا وإنما امتد أثره ليصبح عملة هامة للتجارة الدولية والإستثمارات. ونجاح دول الإتحاد الأوروبي في إطلاق العملة الموحدة شجع مجموعات إقتصاديةأخرى من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على أن تفكر بجدية في إطلاق عملة موحدة ،فتم إنشاءه وهو يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج العربي في مواجهة تحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة،وتشمل مجالات عمله جوانب الإقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والبيئة والتعليم والشؤون التشريعية.

كما تناولنا أيضا في هذه الدراسة آفاق تكتل نقدي مغاربي من خلال دراسة درجة التقارب بين اقتصاديات دول الأعضاء (تونس ، الجزائر ، المغرب) ومما سبق ذكره أن للمنطقة النقدية المثلى شروط ومعايير يجب الوفاء بها من طرف الدول الراغبة في التكامل فيما بينها.

نتائج الدراسة :

1. يعتبر التكامل النقدي جزء من التكامل الاقتصادي فلا يمكن أن يكون هناك اتحاد نقدي دون مروره بجميع مراحل التكامل من منطقة تجارة حرة, الى منطقة اتحاد جمركي , الى اتحاد اقتصادي ثم اتحاد نقدي .
2. يمكن استخلاص العبر من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال التدرج في المراحل لبلوغ العملة الموحدة التي سيكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاديات المنطقة.
3. إن تعامل دول المغرب العربي بعملة واحدة سيعزز إيجاد تكتل اقتصادي قوي يساير تسارع التطورات الاقتصادية العالمية.

4. يعتبر تنسيق السياسات النقدية أمر ضروري لنجاح مشروع التنسيق النقدي المغاربي، وكلما كانت السياسات النقدية للدول المغاربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية.

5. تظهر التحليلات أن تباين الصدمات كبير جدًا بين اقتصادات غرب إفريقيا لدرجة أن تكاليف الاتحاد النقدي على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يمكن أن تكون أكبر من الفوائد المتوقعة.

6. حقيقة أن تونس والمغرب هي بلدان مستوردة صافية للنفط ، في حين أن الجزائر هو اقتصاد مصدر صافي للنفط ، مما يجعل من الصعب بشكل مسبق وضع سياسة نقدية مشتركة. في مساحة محدودة . فالواقع تونس والمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى لا تكونان في نفس المرحلة تقريبًا من الدورة الاقتصادية عندما تحدث صدمة في العرض (على سبيل المثال ارتفاع أو انخفاض سعر النفط).

7. ظلت التجارة البينية ضعيفة ، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الهيكل الخارجي للاقتصادات (الأولوية لتصدير المواد الخام والمنتوجات الزراعية إلى بلدان الشمال) ، وضيق الأسواق ، وانخفاض الإنتاجية الرأسمالية وتعدد الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة.

8. هناك شرطان مطلوبان لكي تكون مكاسب الاتحاد النقدي أكبر من التكاليف: الطبيعة المتناسقة للصدمات التي تؤثر على الاقتصادات المختلفة ، ووجود آليات بديلة (على سبيل المثال مرونة كبيرة في الأسواق) لتتولى زمام الأمور من تعديلات سعر الصرف عند حدوث صدمات غير متكافئة.

9. الواقع أن وجود مثل هذا الاتحاد النقدي بحد ذاته يمكن أن يكون مصدرًا لتنمية التجارة الإقليمية ، وبالتالي للتهدئة داخل المنطقة للصدمات التي تؤثر على اقتصادات المجموعة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يتطور مفهوم تقاسم المخاطر ، ويتضح ذلك من خلال زيادة تنقل عوامل الإنتاج ، وتطوير الأسواق المالية الإقليمية.

اختبار الفرضيات:

انطلاقا من خلفية الدراسة؛ و اشكاليتها المستمدة من امكانية إقامة منطقة نقدية مغاربية ؛ انطلقنا من مجموعة من الفرضيات التي حاولنا اتخاذ القرار بشأنها نفيا أو إثباتا بالاستناد على النتائج السابقة نختبر تلك الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى التي نصت على : بإمكان الجزائر وتونس والمغرب توحيد سياسات سعر الصرف البينية تمهيدا لقيام اتحاد نقدي بينهم. اثبتت الدراسة نفي صحة الفرضية الاولى، ، وإذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنسيق في سياسات سعر صرف عملاتها الوطنية مع بعضها البعض وجب الالتزام بما يلي:

- ضرورة وجود رغبة السياسة لذلك؛

- ضرورة التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي؛

- إتباع نظم أو آليات صرف تقوم على تثبيت عملات كل من الجزائر و تونس و المغرب مع بعضها.

- **الفرضية الثانية** التي نصت على توفر كل من الا قتصاد الجزائري والمغربي والتونسي على معايير الأساسية لقيام اتحاد نقدي بيني. فقد بينت الدراسة نفي صحة الفرضية فمحاولة محاكات اسقاط معايير قيام المنطقة النقدية المثلى بين وجود تشوهات عديدة على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة في معيار التنوع الاقتصادي وتماثل الصدمات والانفتاح التجاري.

التوصيات و الاقتراحات :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

- إنشاء بنك مركزي مغاربي و تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المغاربية.
- تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي ، وذلك من خلال تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية .
- العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على استكمال بناء مؤسسات الاتحاد .
- تكثيف عملية التبادل التجاري البيني بين دول المغرب العربي.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. عبد الغني عماد "، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة ،" المستقبل العربي،1999 ،العدد250
2. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .
3. مرسي فؤاد، دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، عمان، 1983 .
4. محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
5. جون وليامسون، التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل"، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، سنة 1986.
6. هيل عجي جميل، "إمكانات التكامل التقادي بين دول مجلس الدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات 2005.
7. جون هيدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد اله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي الرياض: دار المريخ للنشر ، 1987
8. سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي: مجالاته وإمكانياته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)
9. سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2007
10. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات الدراسات العليا، ليبيا.
11. هيل جميل، " إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2005.
12. رحاب عثمان محمد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، النشر الدوري لـ افاق افريقية، العدد السابع، 2001
13. سمير أمين وآخرون ، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2004 .

14. صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

15. صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة، "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، 2003.

16. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة والتطور و الآثار، العدد61، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000.

17. كامل البكري، الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)، الدار الجامعية، مصر، 2001.

18. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998.

19. مغاوري شلبي، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2000.

20. هيل عجمي جميل (إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، سنة 2005.

21. هاني حبيب، الشراكة الاورومتوسطية، مالها وما عليها. سوريا: د.م.ن.

22. عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008

ثانيا: المجلات

1. بنيوب لطيفة و آخرون، مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي و التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد04، 2019

2. بن شلاط مصطفى، دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2014.

3. يوسفات علي ، صديقي أحمد ، " مشروع العملة الخليجية الموحدة ، والدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو" ، مجلة الباحث الاقتصادي ، ماي 2013 ، العدد رقم 01 .

4. [1] عباس بخاطي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة علمة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011، العدد10.

5. إبراهيم السقا، هل الاتحاد الأوروبي منطقة عملة مثلى؟، مجلة اقتصاديات الالكترونية، السعودية، تم الاطلاع على الموقع http://www.aleqt.com/2010/05/21/article_395863.html

6. صديقي احمد، و آخرون، واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 2017.

7. لخديمي عبد الحميد، العرابي مصطفى، مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي لمعايير التقارب حالة تونس، الجزائر، والمغرب (2005-2012) ، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 06 جوان 2015، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية أدرار.

8. وجدي بن سعد، الدينار التونسي- أزمة في الأفق، مقال منشور على الموقع: https://nawaat.org/portail/2016/06/08/ .

9. عزت ملوك قناوي، " الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية " ، مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، العدد 425 -426 ، السنة الثالثة و التسعون ، القاهرة ، جانفي /أفريل 2002 .

10. السيد علي عبد المنعم ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (نوفمبر)(2008)

11. جون بيير شوفور. المغرب في افق 2040 : الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي. ملخص واشنطن، دي سي :البنك الدولي.

ثالثا: الاطروحات و المذكرات الجامعية

1. غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس الخليجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلسة العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2015.

2. جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة مقدمة إلى :**ندوة التكامل النقدي العربي المبررات- المشاكل- الوسائل**، :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية)بيروت.1981

3. غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

رواق خالد، اثر ازمة الديون السيادية على الواقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

4. بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2008/2009.

5. قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات و الآثار على المديونية لدول الجنوبية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

6. شريط عابد دراسة تحليلية لواقع واخلف الشراكة الاقتصادية الاوروبية —حالة المغرب العربي–اطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004.

7. عمورة جمال،دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو–متوسطية اطروحة دوكتوراه،جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2006.

8. كلثوم كبابي،التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي،دراسة حالة: الجزائر و المغرب و تونس.رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي ،جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2008

9. حسين بومدين،"مزايا و تكليف الاتفاقيات الاورومتوسطية "رسالة ماجستير في المالية العامة،جامعة تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،2003.

10. شرفي عابد،دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي"اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2004.

11. صمارة محمد سليم،"التحديات التكاملية لدوا اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورومتوسطية"رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام،2002.

رابعا: الملتقيات و الندوات

1. برهان الدجاني، " تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه" ، ورقة قدمت إلى : **التكامل النقدي العربي) المبررات–المشاكل–الوسائل** :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت :المركز1981

2. محمود سقباني،" الإمكانية، والصيغ، وقضايا عملية "ورقة مقدمة إلى ندوة **التكامل النقدي العربي المبررات –المشاكل –الوسائل** :(بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت 1981

3. بن بوزيان محمد ، زياني الطاهر ،" الأورو وسياسة سعر الصرف في الج ا زئر : د ا رسة مقارنة مع تونس والمغرب " ، 20أفريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر – . ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط .

4. عبد الرحمن بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.

5. تشانشيبي كريم، نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية، ورقة قدمت إلى : التكامل النقدي العربي. جامعة الدولة العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي الموحد ، القاهرة : الأمانة العامة ، 2005.

6. نصير أحمد و آخرون، إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الإفريقية " الواقع والتحديات"، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 . 03 ديسمبر 2019.

7. وصاف سعيدي ، مجلس التعاون الخليجي (دراسة تقيمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي) ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، سطيف ، 2004 .

8. ربحي المختار،" استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة2007 - 2016الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجلفة ،الجلفة، الجزائر..

9. ملول سكينة، فراجي بلحاج، محمد بن بوزيان، قاعدة تايلور و منطقة النقد المثالية :ماذا عن امكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟ مقال أكاديمي، جامعة تلمسان، أفريل 2020.

10. سلوى محمد مرسي،الشراكة الاوروعربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها،"الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية "،جامعة فرحات عباس:سطيف،8-9ماي 2004.

11.مصطفى قماس، اختبار الدرهم المغربي... ترقب انعكاسات التوسّع بتحرير سعر الصرف، مقال في جريدة العربي الجديد، فيفري 2019.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. *Al- Mannae, Nabeel Ahmed 1987 « A Reassessment of the theory of monetary integration with application of the case of the cooperation council of the Arab states of the gulf(GCC)", PHD university of Miami.*
2. Emilie J. Rutledge ,"Monetary Union in the Gulf: Prospects for a Single Currency in the Arabian Peninsula " ,Durham Modern Middle East and Islamic World Series, University of Durham ,2008
3. claude gnos, l'euro monnaie pour l'an 2000 . edition management , mai - 1999

سادسا: المواقع الالكترونية

1. اتحاد المصارف المغاربية، التكامل المغاربي :الشروط الواجب توفرها لتأسيس مشروع الاتحاد الاقتصادي والنقدي المغاربي.متوفر على موقع اتحاد المصارف المغاربيةwww.ubm.org.tn :
2. اقتصاد تونس على الموقع: https://www.marefa.org/index.php?title
3. نوفل الشرقاوي ، الاقتصاد المغربي بين تطمينات صندوق النقد وتحذيراته، مقال منشور في صحيفة الاندبندت، السبت 20 يوليو 2019 20:47. على الموقع:
https://www.independentarabia.com/node/42761
4. ندى علي، الاقتصاد المغربي: نمو على الورق فقط!، تقرير صحفي ، شبكة النبا المعلوماتية، ماي 2018. على الموقع: https://annabaa.org/arabic/economicreports/15363.
5. علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، 11مايو 2017، تقرير إقتصادي منشور على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.